الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

المنهج التدريبي

«تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»

E/ESCWA/SDD/2017/MANUAL.1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنهج التدريبي

«تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»

الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور:

الغلاف: © KeyStock | Shutterstock.com
ص. 18: © g-stockstudio | Shutterstock.com
ص. 72: © wavebreakmedia | Shutterstock.com
ص. 73: © AstroStar | Shutterstock.com

شكر وتقدير

قُدِّمَ هذا المنهج التدريبي في سلسلة من ورشات التدريب الوطنية التي استهدفت المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، ودولة الكويت، في سياق مشروع الاسكوا الأقاليمي بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية للتجاوب مع احتياجات الشباب من خلال سياسات تنموية شاملة ومستدامة". وقد ساهمت هذه الورشات مُجتمعةً في اختبار المنهج وملف المشارك التابع له، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة والقدرات الفردية لدى المشاركين في هذه الورشات وتبادل التجارب في مجال مشاركة الشباب في عملية صنع القرار وفي التأثير في مسار رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

وعليه، فقد خضع هذا المنهج التدريبي والملف التابع له للتعديل والتصويب في ضوء تعليقات المشاركين في هذه الورشات، استجابة لحاجات المستفيدين منه، لا سيما فئة الشباب منهم. وفي هذا السياق، تتقدم الاسكوا بجزيل الشكر لكلّ مَن قدّم الملاحظات التي ساهمت في تطوير فحواه وفي تعزيز مضمونه، بما في ذلك المشاركين في الورشات المذكورة أعلاه الذين قدّموا دراسات حالة لقصص نجاح تُجسّد مشاركة الشباب في الشأن العام، والتي تم إدراجها ضمن هذا الدليل. نخصّ بالذكر السّادة محمود النابلسي، وعبد االله أبو محفوظ، وصهيب ربابعه، وقُصَي أبو شنب (من الأردن)، والسيدة لطيفه طلال السّبيعي، والسيد أحمد محمد عبد الفتّاح (من الكويت)، والسيدة سماح دولة، والسيد أنيس منصور (من تونس).

هذا وتقدّر الاسكوا جهود السيد جان ديب الحاج، مدير شركة "تنمية المعرفة" ومدرّب ومصمّم برامج تدريبية، وتشكره على إعداد مسودة هذا المنهج التدريبي والملف الخاصّ به. والشكر أيضاً لكل مَن أسهم في مراجعة وتنقيح وتنسيق مختلف مراحل إعداد هاتَين المادَّتَين، نخص بالذكر السيدة رانيا الجزائري، مسؤولة أولى في الشؤون الاجتماعية، والسيدة نادين ضو، باحثة في قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا، والسيدة نعيم المتوكِّل، مسؤولة الشؤون الاجتماعية في قسم السكان والتنمية في شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا، والسيدة زينب شرّي، مساعدة مشروع الاسكوا الأقاليمي المذكور أعلاه.

فهرس

مقدّمة 7

المفاهيم والمصطلحات 11

تصميم المنهج التدريبي حول «تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار» 15

مخطط جلسة الإفتتاح مخطط جلسات التدريب في ورشة العمل حول «تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار» 21

مخطط جلسة الإفتتاح 21

مخطط الجلسة الأولى: الحوكمة التشاركية ومشاركة الشباب والشابات 22

مخطط الجلسة الثانية: عوائق مشاركة الشباب 26

مخطط الجلسة الثالثة: مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة وكيفية التأثير فيها 30

مخطط الجلسة الرابعة: قصص نجاح من المنطقة العربية 35

مخطط الجلسة الخامسة: زيادة المعرفة بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم 49

مخطط الجلسة السادسة: بناء الثقة بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار 54

مخطط الجلسة السابعة: إنشاء أطر وآليات مستدامة تشجع وتدعم التجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً 57

مخطط الجلسة الثامنة: تطوير المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة من الشباب للتأثير في السياسات العامة 60

مخطط الجلسة التاسعة: تطوير مؤشرات للمشاركة الشبابية 64

مخطط الجلسة العاشرة: بلورة أنشطة رصد وتقييم وتوثيق لمدى تحسّن مشاركة الشباب في الشأن العام 69

مخطط جلسة الختام 73

المرفقات 75

لائحة التمارين وأدوات التقييم والمهام لما بعد ورشة العمل 75

أدوات التقييم 75

نموذج قصة نجاح حول مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار 76

لائحة المراجع 77

ورشة تدريبية: اختبار مسبق مع الأجوبة 78

ورشة تدريبية: اختبار مسبق / لاحق 80

استمارة تقييم ورشة العمل التدريبية 82

المقدمة

أكدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها زعماء العالم، على أن الشابات والشبان هم عوامل حاسمة للتغيير، وأن دورهم محوري لتحقيق التنمية المستدامة. وقد قدم **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 «الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير»** حجتين رئيسيَّتين للاستثمار في الشباب في المنطقة العربية:

الأولى: ان ما يقارب ثلث سكان المنطقة العربية هم من الشباب في أعمار 15-29 سنة، وهناك ثلث آخر يقل عمرهم عن 15 سنة، وهو ما يضمن استمرار هذا الزخم الإنساني إلى العقدين القادمين، على أقل تقدير، ويوفر فرصة تاريخية يتحتم على البلدان العربية اغتنامها.

الثانية: أن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت عدداً من البلدان العربية منذ العام 2011، وكان الشباب في طليعتها، قد أفضت إلى تحوّلات كبيرة عبر المنطقة كلها. فشهدت بعض البلدان وضع دساتير وطنية جديدة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة العامة لمجموعات كانت مستبعدة في السابق.

وخلص التقرير إلى أن تمكين الشباب وإشراكهم في هذا المنعطف الهام من تاريخ المنطقة العربية هما أمرين حيويين لوضع أسس جديدة وأكثر استدامة للاستقرار.

كذلك، فقد خلصت الدراسة الإقليمية المكتبية حول «الشباب في الدول العربية» التي قامت بها الجامعة الأميركية في بيروت بدعم من الإسكوا إلى الأمور التالية:

1. يتم التعامل مع الشباب من قبل صانعي القرار على أنهم مستفيدون وليسوا شركاء، وحتى حينما يتم التشاور معهم يكون ذلك، في أغلب الأحيان، بطرق غير رسمية ولا تعبر عن شراكة حقيقية في صناعة القرار.
2. حصلت مبادرات لإنشاء برلمانات الشباب في عدة دول عربية، ولكن لسوء الحظ، لا توجد أدلة واضحة حول مدى مساهمة هذه المبادرات في تزويد الشباب بفرص المشاركة الفعلية (وليس الصورية) في صنع القرار. وفي أغلب الأحيان، كانت هذه المبادرات مدعومة أساساً من منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة ولهذا لم تتمكن من استدامة عملها حينما توقف التمويل من الجهات الدولية.
3. يشعر الشباب بالاغتراب عن آليات الحكم الدستورية في بلدانهم، وهناك نوع من الإنقطاع وعدم الثقة بين الشباب وصانعي القرار على مختلف المستويات.
4. ينتظم الشباب في تحركات إجتماعية ومطلبية بشكل أكبر من انتظامهم في المنظمات غير الحكومية والأحزاب، بسبب عدم قدرتها على استقطابهم وإعطائهم الفرص المناسبة للمشاركة الفاعلة في صنع القرار، وكذلك بسبب التشوهات الموجودة في الحكم الداخلي فيها.
5. هناك ثغرات كبيرة وضعف في توثيق النتائج المحققة في مشاريع وبرامج دعم الشباب في الدول العربية، وهناك غياب لمؤشرات واضحة لقياس النجاح. كذلك، هناك تركيز على تنفيذ الأنشطة أكثر منه على تحقيق وتوثيق النتائج. وبشكلٍ موازٍ، هناك تركيز في عملية بناء القدرات على التدريب على حساب التدخلات الأخرى مثل إنتاج وسائل العمل، والمواكبة، وتطوير الهيكليات والأنشطة والإجراءات.

وبالتالي، تستمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتمامها بالمشاركة وبالشباب من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية. وقد تجسّد هذا الاهتمام في برنامج عمل الإسكوا، الذي يتضمن إصدار سلسلة من المراجع والمواد الفنية، وتنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات النقاش، وتقديم خدمات الدعم الفني والمشورة الفنية، التي تستهدف، مجتمعةً، المساهمة في تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار، وفي تمكينهم على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

وفي ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، وزيادة الاهتمام بتطلّعات الشباب واحتياجاتهم، تزداد الحاجة إلى مضافرة الجهود في سبيل تعزيز المعرفة بقضايا الشباب وأولوياتهم، وفي سبل تحسين التفاعل معهم، وإشراكهم في الشأن العام. هذا بالإضافة إلى تمكينهم لتعزيز مشاركتهم الفاعلة والمستدامة في عملية تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات وخطط خاصة بهم تساهم في تحقيق آمالهم وتطلعاتهم. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تبني منهجية تشاركية تساعد على تعميق المعرفة بماهية التحديات المختلفة، التي تواجه الشباب، وكذلك، النظر في الخيارات المُتاحة لإشراكهم مشاركة فعلية في إيجاد حلول مناسبة للقضايا التي تخصّهم مباشرةً، والعمل معهم على تطبيق الخطط والإجراءات المناسبة لمعالجتها وتقييم نتائجها. وعلى الرغم من أنّ بعض الدول العربية قد بادرت في صياغة وتنفيذ سياسات شبابية عبر قطاعية، إلا أن مشاركة الشباب في بلورة وتنفيذ هذه السياسات ما زالت ضعيفة.

وفي ضوء هذه الحاجة الملحّة، فإن الاسكوا، معتمدةً على تجاربها السابقة في مجال تمكين الشباب العربي وعلى بحوثها ومشاريعها الإنمائية في مجال التنمية بالمشاركة والعدالة الاجتماعية، قامت بتنفيذ مشروع عبر إقليمي يهدف إلى تعزيز المعرفة حول مختلف القضايا التي يواجهها الشباب، ودعم قدرات صانعي القرار ومنظمات الشباب على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات وطنية شبابية، باعتماد منهجية تشاركية تعزز دور الشباب في الحياة العامة، وتضمن مشاركته الفاعلة في صنع القرار وفي مواجهة مختلف التحديات التي تحول دون تقدّمه. كما ويضطلع المشروع بدعم الحوار الاجتماعي بين صانعي القرار ومجموعات الشباب، من أجل ترسيخ هذه الشراكة وتكوين تجارب تشجّع على تبني دول المنطقة للمنهجية التشاركية في تطوير سياسات تنموية شاملة ومستدامة تخدم تطلّعات الشباب واحتياجاتهم. وفي إطار هذا المشروع، وانطلاقاً من الأمور التالية:

- النقص في توفر مناهج وحزم تدريبية ملائمة باللغة العربية حول مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار؛
- الحاجة الى تصميم وتنفيذ أنشطة تدريبية تستهدف الشباب والفرقاء المعنيين وتسعى إلى استكشاف الطرق والوسائل المناسبة لتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار؛
- ضرورة وضع موضوع مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار على الأجندات الوطنية والإقليمية ومأسسة الأنشطة التي تتم في هذا المجال؛

فقد قامت الإسكوا بإعداد دليل/منهج تدريبي لبناء القدرات في مجال تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار. ويقدم هذا المنهج مجموعة من النماذج العملية، والمهارات، والأدوات الضرورية لتعزيز مشاركة الشباب الفاعلة في صياغة السياسات وتنفيذها، وكيفية اتخاذ القرارات بصورةٍ تشاركية، وبناء التوافق بين الشباب ومختلف الأطراف المعنية، بما يلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، لا سيما فئة الشباب. ويعتمد هذا المنهج على أدوات عمل تحليلية وتدريبية بالإضافة الى مراجع علمية وتجارب إقليمية وعالمية يمكن الاستفادة منها في الدول العربية. وقد تم اختبار هذا المنهج في إطار ورشات عمل تدريبية وطنية في كلٍّ من الجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت، بهدف بناء قدرات الشباب وأصحاب المصلحة والمعنيين بشؤون الشباب على المشاركة في عملية صنع القرار وفي مسائل حيوية في الشأن العام.

ومن المتوقع أن يكتسب الشباب المشاركين في هذه الورشات قدرات ومهارات تساعدهم على التأثير في عملية صنع القرار، وعلى المشاركة في مسار رسم وتنفيذ ورصد السياسات العامة. كما ويتيح هذا المنهج التدريبي فرص الحوار وتبادل الخبرات بين ممثلي المؤسسات الشبابية والمنظمات المدنية المعنية بالشباب، والهيئات الحكومية، بشأن وظائفها المتغيرة وأولويات عملها وأساليب تدخلها ورؤيتها المستقبلية. وسوف تنعكس هذه الفرص في آلية التقويم المعتمدة لتصويب برنامج بناء القدرات في مجال تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار وفق آراء المشاركين فيه، ومتابعتهم في نشاطات لاحقة.

كما تسعى الإسكوا، من خلال هذا المنهج التدريبي، إلى دعم التنمية التشاركية وتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار بما يتطلّبه ذلك من تعزيز ثقافة المشاركة، وتأسيس شبكات عمل بين المشاركين المستفيدين من الورش التدريبية، ونقل الخبرات والمعرفة في هذا المضمار. وينسجم مسعى الإسكوا مع اهتمام عدد متزايد من حكومات الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني

والقطاع الخاص بإيجاد نظم حديثة ومتطوّرة لمشاركة فئة الشباب في عمليات السياسات العامة وفي آليات تطبيقها، خصوصاً وأن هذا الاهتمام غالباً ما يواجه نقصاً في القدرات المؤسسية وتفاقم المشكلات الاجتماعية، مما ينعكس في استبعاد فئات مجتمعية دون سواها وتهميشها (من بينها الشباب)، الأمر الذي يعرقل، لا محال، عملية المشاركة، ويساهم في ضعف تطبيقها.

لمن يتوجه المنهج التدريبي وكيف يتم استخدامه وتطويره

يتناسق إعداد المنهج التدريبي مع توجهات معظم المؤسسات الحكومية التي تسعى إلى تفعيل دور الشباب وتمكينه على مختلف الأصعدة، ويلبي حاجة ماسة لدى منظمات المجتمع المدني والتجمعات الشبابية وهيئات القطاع الخاص وقيادات الرأي المعنية بشؤون الشباب لتعزيز موقع الشباب وتطوير دورهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار، وفي عمليات السياسات العامة. كما ينسجم هذا العمل مع توجّهات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وصناديق التمويل التي تستهدف فئة الشباب، والتي تضطلع ببناء قدراتهم وتحسين خصائص تدخلهم في الشأن العام، وتعزيز مشاركتهم، مما يساهم في السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالتالي، يستهدف هذا المنهج التدريبي فئتين، الأولى «المتدربون» وهي تضم الناشطين من الشباب من عمر 18 لغاية 30 سنة وكذلك ممثلي الجهات المعنية بتعزيز مشاركة الشباب.

والفئة الثانية، «المدربون» وهي تضم أشخاصاً من المجموعات التالية ممن لديهم المعرفة الكافية في قضايا الشباب، ويمتلكون الخبرة التدريبية الكافية (3 سنوات من التدريب أو من تصميم وتنفيذ 8 أنشطة تدريبية على الأقل):

- القيادات الشبابية
- مسؤولو المؤسسات والتجمعات الشبابية
- اللجان البرلمانية للشباب
- الوزارات والجهات الحكومية المعنية بشؤون الشباب
- المنظمات غير الحكومية المختصة بشؤون الشباب
- هيئات القطاع الخاص التي يتصل نشاطها بتمكين الشباب وبناء قدراتهم
- خبراء وباحثون في قضايا الشباب

وذلك بعد خضوعهم لورشة عمل تدريبية لتعريفهم بمحاور المنهج التدريبي وكيفية تطبيقه.

MENU
INFO
نموذج
الإسكوا
السنوي 2
للدورة الوزارية
MODEL
Canon
LOCK
OFF

المفاهيم والمصطلحات

تعددت المفاهيم والتعريفات المرتبطة بمفهوم الديمقراطية والحياة السياسية والمشاركة في الشأن العام، وقد جرى تكييف المفردات لمراعاة أهداف المنهج التدريبي التعليمية، ووضعها في إطار التحديات التي تواجهها الدول العربية، بالإضافة إلى التكيف مع إشكاليات الحكم في المنطقة، وتقديم نظرة جديدة للحقبة المستقبلية. والجدير بالذكر أن المفاهيم الواردة لا تلغي وجود تعريفات أخرى متداولة في العالم العربي حول المفهوم نفسه.

الشباب: إن مفهوم الشباب يقصد به الفتوة والحداثة، أي الانسان بين عمر ١٨-٣٠ سنة (وهناك بعض التعريفات التي تعتبر الشباب بين عمر ١٦-٣٠ سنة)، وهي فترة العطاء والانتعاش. يمثل الشباب القوة المحركة لكل شعب، وهو الأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمعات، وتشكل هذه الفئة في كل المجتمعات، الشريحة الأكثر تأثراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، وهي الفئة الأكثر دينامية وتحركا في المجتمع. فالشباب عبارة عن طاقات متجددة تساهم في تقدم المجتمع.

الحوكمة التشاركية: هي حوكمة صالحة/سليمة/جيدة (أي تدبير أمور وشؤون الناس) ولكنها تشاركية أي أنها مع الناس وتسمع صوتهم وتأخذ برأيهم وتحترم تطلعاتهم. هي مع الناس ولأجل الناس وليس على الناس (هي لا تعتبرهم رعايا بل مواطنين كاملي الحقوق والواجبات).

الثقة: إنها جزء من النسيج الاجتماعي والمعرفي، كما تشير العديد من الأدبيات إلى أنها أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي.

التهميش: التَهميش بحسب مصادر اللغة العربية هو (اسم) مصدره هَمَّشَ. حَاولَ تَهْمِيشَهُ: جَعْلَهُ عَلَى الهَامِشِ، أيْ عَدَمَ إعْطَائِهِ أهَمِّيَّةً. التهميش إذن هو عدم إعطاء الأهمية والفرصة للمشاركة سواء لشخص أو مجموعة أشخاص أو فئة من المجتمع.

القيادة: هي القدرة على التأثير على الآخرين بهدف جعلهم يقومون بطوع إرادتهم، وبكل اندفاع، بتحقيق أهداف معينة. إنّها فنّ التعامل مع الناس.

الرصد والتقييم: الرصد هو مراقبة مستمرة أو دورية لعملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياسة. وكونه عملية منتظمة، يدعو الى اتخاذ شكل تقارير مرحلية تنتجها الوزارة أو الهيئة الرسمية المسؤولة عن العملية برمتها بشكل منظم. أما التقييم فإنه يُعدّ في مرحلة محددة سلفاً، وينبغي إجراؤه في منتصف مدة دورة حياة السياسة.

المؤشرات: هي أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، وبذلك نجاح الأهداف والغاية أيضاً.

القائد السياسي: هو كل من له أتباع ويسعى إلى الخدمة العامة ويؤثر في آراء المواطنين، ويتأثر بها، بغية الوصول إلى موقع نافذ، سواءً بالإنتخاب أم بالتعيين، في وظيفة رسمية أم غير رسمية، على مستوى محلي أم وطني، وضمن مؤسسات سياسية أم بشكل فردي.

القيادة السياسية العامة: هي توجّه وخطة عمل لحل تقدم جهة من ضمن مؤسسات الدولة، يتضمن الطرق والوسائل لمعالجة مشكلة أو قضية عامة بطرق مبنية على الحجج والمعلومات العلمية. توضح السياسة العامة قرار السلطة السياسية حول إستراتيجية أو برنامج أو تشريع يطال شرائح واسعة من المجتمع بهدف تحسين حياة المواطنين على المستويات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

التحالف: هو كناية عن مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات التي تمثل شرائح مختلفة يجمعها هدف محدد ورغبة في العمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف، وتنظم علاقاتها وتواصلها ومواردها المالية والبشرية من أجل غاية تغييرية مشتركة.

المحاسبة: هي القدرة على تحديد المسؤولية عن أفعال الأفراد وقراراتهم داخل السلطة ومؤسسات الدولة من خلال آليات إدارية وقضائية وأساليب سياسية ومعنوية.

الشفافية: هي مبدأ إداري يعتمد على توفير المعلومات للمواطنين بكافة أنواعها وبموضوعية وبصورة فورية حول أنشطة مؤسسات الدولة وأفرادها.

دولة القانون: هي مبدأ الحكم الذي يخضع على أساسه كافة الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، بما فيها الدولة نفسها، إلى قوانين يتم تطبيقها بشكلٍ متساوٍ ويحاكم على أساسها بشكل مستقل، وتتماشى مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. تقتضي دولة القانون اعتماد إجراءات واضحة بغية ضمان مبادئ سيادة القوانين، والمساواة والمحاسبة أمام القانون، وفصل السلطات، والمشاركة في اتخاذ القرار، والامتناع عن التعسف، وتطبيق الشفافية الإدارية والقانونية.

الحوار: هو وسيلة عملية للتفاهم ولتبادل الآراء والأفكار لتحليل المشكلات المرتقبة ولاستنباط بدائل العلاقات المتأزمة بين حلول. وهو يساعد على حل العلاقات المتأزمة بين الأطراف وعلى الاعتراف بمختلف الهويات والآراء القائمة في مجتمع واحد، كما يساعد على تعزيز الثقة الضرورية بين المتحاورين. وهو يزود بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الصائب وإيجاد بيئة مؤاتية تعزز الثقة بإمكانية تحقيق التغيير في المجتمعات.

المجتمع المدني: هو كناية عن أفراد ومجموعات غير حكومية لا تتوخى الربح، تنشط في الحياة العامة بهدف تحقيق تغيير اجتماعي، اقتصادي، سياسي، ثقافي، تربوي، وبيئي. من الممكن أن ينتظم المجتمع المدني ضمن منظمات تعتمد شروط الحكم الصالح، وتكون مستقلة سياسياً، ولا تميز بين فئات المواطنين على أي أساس سياسي أو ديني أو عرقي أو قبلي أو عائلي.

الإصلاح: هو عملية منهجية مبنية على تحليل معمق للواقع المؤسساتي، تقوم على سلسلة برامج ومبادرات وأنشطة تسعى إلى تطوير النظم الإدارية والقدرات البشرية وثقافة الخدمة العامة في المؤسسات العامة بغية تحسين قدرتها وفعاليتها وآليات المحاسبة داخلها.

الديمقراطية: بحسب الإعلان العالمي حول الديمقراطية، إنها «مبدأ معترف به، يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره، بغض النظر عن الفوارق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية». وهي بذلك حق أساسي للمواطن ينبغي أن يمارس في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة. وتشكل الديمقراطية، بحسب الأمم المتحدة، إحدى القيم والمبادئ الأساسية والعالمية وغير القابلة للتجزئة. وهي تستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها بحرية، كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بسيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان وحرياته.

العملية الديمقراطية: وهي تتكون من النظام الديمقراطي، أي العناصر المكونة للنظام مثل الدستور والتشريعات والمؤسسات والسياسات العامة وآليات المساءلة والمحاسبة والثقافة الديمقراطية، وتصرفات وأداء المواطنين في المجتمع وممارستهم للمشاركة والعدالة والمساواة والحرية واحترامهم للقوانين ومدى تحملهم للمسؤولية تجاه مجتمعهم.

التنمية المحلية: هي عملية مستمرة يشارك فيها أكبر عدد ممكن من مؤسسات وجماعات وأفراد المجتمع المحلي، بهدف إحداث تغيير إيجابي، كمي ونوعي، في أوضاعه ليتحول إلى مجتمع جديد ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، يتمتع أفراده بنوعية حياة أفضل مما كانت عليه سابقا. وهذه العملية هي نتيجة خيار جماعي تتخذه المجتمعات المحلية ، يفضي إلى الاستفادة من الموارد المتاحة، بهدف حل المشكلات القائمة فيها من خلال «إصلاح النظم وقيم المساواة والعدالة وتطوير المعايير التي تعزز المشاركة الاجتماعية وتضمن المشاركة والتمتع بالحريات واحترام حقوق الإنسان».

إستراتيجية التواصل: هي سلسلة من الخطوات المدروسة، التي يمكن استخدامها لمخاطبة جهات مختلفة وذلك بهدف تغيير الآراء أو الأداء أو المواقف.

الإعلام الاجتماعي: هو كناية عن استخدام التكنولوجيا المستندة إلى «ويب» أو شبكة المعلومات، كما هو صيغة لوسائل الإعلام والاتصالات التي تعزز الحوار التفاعلي

المفتوح بين جميع المواطنين. تعتبر الأدوات الإعلامية الاجتماعية بأنها «مجموعة من التطبيقات المستندة إلى الإنترنت والتي تعتمد على الأسس الأيديولوجية والتكنولوجية للويب».

الدولة: هي الوحدة الأساسية المخولة ممارسة السلطة العامة ضمن جغرافيا محددة وفي الفترة الزمنية الحالية، وهي الوحدة المركزية في العلاقات الدولية. «لديها شرعية حَصرية لاستعمال القوة داخل الحدود».

النظام السياسي: وهو يتمثل بالقواعد والأنظمة العامة التي تنظم الحياة والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن جغرافيا محددة وتحدد كيف يتم الوصول إلى السلطة وكيفية استخدامها. ويمكن أن تكون هذه القواعد رسمية أو غير رسمية.

مؤسسات الدولة: هي مؤسسات قائمة على صعيد وطني أو مناطقي، تعمل ضمن النظام السياسي والقواعد المتفق عليها، مثل مجلس الوزراء، مجلس النواب، القضاء، المؤسسات العامة، والمؤسسة العسكرية.

المؤسسات العامة: هي المؤسسات التي ترتبط بالسلطة التنفيذية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين مثل الوزارة والمدرسة والمستشفى والبلديات وغيرها من المؤسسات التي تتقاضى أجرها من المال العام.

المساءلة: «إنها التزام أصحاب السلطة بتحمل مسؤولية أفعالهم. فهي تصف الحقوق والمسؤوليات بين الناس والمؤسسات (بما فيها المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة في السوق) التي لها أثر على حياتهم. ففي الدول الديمقراطية، تساعد المساءلة على ضمان التزام صانعي القرار بالمعايير والقواعد والأهداف المتفق عليها علناً، حيث يمنح المواطنون حكومتهم صلاحية فرض الضرائب والإنفاق وسن السياسات موضع التنفيذ، في حين يتوقعون منها، بالمقابل، تفسير وتبرير استخدامها للسلطة واتخاذها التدابير الإصلاحية اللازمة عندما تدعو الحاجة.

الخدمة العامة: هي الخدمات التي يجب توفيرها لكافة المواطنين بغض النظر عن قدرتهم على دفع ثمنها. والبعض من هذه الخدمات تقع في خانة حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في التعليم والصحة والمياه.

الحكم: وهو يتألف من الأعراف والنصوص والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة. ويتضمن العملية التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة واستبدال الحكومات. كما يشمل تعريف الحكم قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات عامة صائبة، بالإضافة إلى قدرتها على فرض احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بينهما.

الشراكة: إنها علاقة طوعية وتعاونية بين أطراف مختلفة، حكومية وغير حكومية، يوافق جميع المشاركين فيها على العمل معا أو القيام بمهمة محددة لتحقيق غاية مشتركة، وعلى تقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والكفاءات والفوائد.

الحكومة: الإدارة التنفيذية الحالية الموكل إليها السلطة والتي تجمع القيادات السياسية سوياً ليحكموا ضمناً لفترة زمنية محددة. وتشكل الدولة الإطار الذي يحوي الحكومة ويحدد صلاحياتها وضوابطها وعلاقتها مع المواطنين. فالدولة هي البناء التي تسكن فيه الحكومة.

الجهات غير الحكومية: تشمل المجتمع المدني بما فيه الجمعيات والتجمعات الأكاديمية المستقلة والأحزاب السياسية خارج السلطة والإعلام والقطاع الخاص والمجموعات المنظمة وغير المنظمة والشبكات والجهات الدينية.

تصميم المنهج التدريبي حول تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار

1. الأهداف العامة والمباشرة

يهدف هذا البرنامج إلى تقويم ردود فعل المشاركين في كل ورشة تدريبية، بهدف تصويب البرنامج التدريبي وتعديل محتوياته وفق آراء المشاركين. وقد تم تحديد الأهداف العامة للمنهج التدريبي كما يلي:

الهدف الأول: إتاحة الخبرات والمعارف الفنية، والمهارات والقدرات المطلوبة للتأثير في عملية صنع القرار، من خلال اعتماد آليات قائمة على مبدأ المشاركة؛

الهدف الثاني: تعزيز معرفة الشباب بآليات عمل أجهزة الحكم والتعرف إلى الآليات الدستورية ذات الصلة بالشباب والكفيلة بتلبية احتياجاتهم وصَون حقوقهم؛

الهدف الثالث: تبادل الخبرات بين ممثلي المؤسسات الشبابية والمنظمات المدنية المعنية بالشباب والهيئات الحكومية بشأن وظائفها المتغيرة وأولويات عملها وأساليب تدخلها ورؤيتها المستقبلية، وبشأن سبل تفعيل الشراكة في السياسات العامة.

2. المحاور الرئيسية الموزعة على الجلسات التدريبية

يتألف هذا المنهج التدريبي من ثلاثة محاور رئيسية موزّعة على الجلسات التدريبية ذات الصلة

المحور الأول: مدخل إلى موضوع المشاركة الشبابية

- الحوكمة التشاركية ومشاركة الشباب
- أهم العوائق التي تواجه مشاركة الشباب (غياب البيئة الممكّنة، ضعف الآليات والإجراءات، الثقافة السائدة، وعوائق داخلية ذاتية)
- مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة وكيفية التأثير فيها
- قصص نجاح من المنطقة العربية

المحور الثاني: الشروط الضرورية لتعزيز مشاركة الشباب في السياسات العامة

- زيادة المعرفة بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم
- المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة للتأثير في السياسات العامة (وبشكل خاص السياسات الشبابية الوطنية)
- بناء الثقة بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار
- إنشاء أطر وآليات مستدامة تشجع/تدعم التجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً (ذوو الحاجات الخاصة، الأقليات الاثنية والطائفية)

المحور الثالث: مؤشرات وأنشطة رصد مشاركة الشباب في الشأن العام

- تطوير مؤشرات للمشاركة الشبابية في الشأن العام
- بلورة أنشطة رصد وتقييم وتوثيق لمدى تحسن مشاركة الشباب في الشأن العام.

3. المنهجية المُستَخدَمة في إعداد المنهج التّدريبي

- مراجعة الوثائق والدراسات التي تم إعدادها (مجموعة الدراسات والأبحاث حول الموضوع التي قامت بها الاسكوا ومنها الدراسة الإقليمية مع الجامعة الاميركية في بيروت المذكورة سابقاً)
- استطلاع رأي الخبراء الإقليميين الذين شاركوا في الاجتماع الإقليمي الذي عقد في بيروت بتاريخ 6 و7 نيسان 2017
- إعداد ملخص لمحاور ومواضيع المنهج التدريبي وإطاره العام
- إعداد مسودة المنهج التدريبي ومراجعته من قبل فريق عمل الاسكوا
- إعداد المسودة النهائية
- اختبار المنهج عبر ثلاث ورش عمل تدريبية في كل من الأردن والكويت وتونس

4. كيف يتم استخدام المنهج التدريبي وتطويره

المنهج التدريبي هو وثيقة مفتوحة وليست مقفلة وخاضعة للتعديل والتطوير. لذلك، لا ينصح بطبعها في كتيّب بل من الأفضل إبقائها في ملف بحيث تسهل عملية إضافة مواد جديدة أو تعديل المواد الموجودة.

يتم تعديل المنهج لكي يتلاءم مع واقع كل دولة انطلاقا من التشريعات والممارسات والخصوصيات الوطنية، كما يمكن تعديل المنهج بعد تنفيذ ورش العمل التدريبية لكي يستجيب للتطورات التي تستجد وللاحتياجات والتغييرات التي تطرأ في بيئة العمل، ومن الممكن ان يتم مراجعته بشكل دوري كل 3-5 سنوات، او كلما دعت الحاجة.

5. منهجية التدريب المُعتمدَة

تعتمد ورش العمل على الأساليب والتقنيات الناشطة والتشاركية ومنهجية تعلّم الكبار التي ترتكز على التفاعل والحوار وتبادل الأفكار والخبرات. يتم الإستعانة بالعروض النظرية لشرح المفاهيم الأساسية مرفقة بأمثلة عملية وتمارين تطبيقية ودراسة حالات مستقاة من واقع عمل المشاركين/ات، كذلك بجلسات العصف الذهني من أجل تحفيز تبادل المعرفة وخلق بيئة تشجّع التعلم.

تتضمن المنهجية فيديو قصير/وثائقي حول مشاركة الشباب في الانتفاضات/الاحتجاجات التي حصلت منذ العام 2011 في بعض البلدان العربية (ما سمي بالربيع العربي)، بالإضافة الى لعب أدوار بين قيادات شبابية ووجهات حكومية (على أن يلعب كل فريق دور الفريق الآخر)، تمارين في العمل الجماعي لبناء الثقة، وعرض ومناقشة لبعض قصص النجاح في المنطقة العربية وفي دول العالم.

يتمّ تزويد المشاركين/ات بملف تدريبي يتضمّن العروض التي يتم تقديمها، و التمارين التطبيقية، إضافة إلى مصادر ومراجع في اللغات العربية والإنكليزية متوفرة على شبكة الانترنت. كما يتم استخدام مجموعة من أساليب التدريب التي تتناسب مع تعزيز الأنشطة المعرفية والأنشطة المهاراتية، وكذلك تلك التي تركز على تبادل الخبرات والتعلم من الأقران. يعتمد التدريب اللغة العربية مع الاستعانة بمراجع ومصطلحات تقنية وعلمية باللغة الانكليزية.

6. آلية التقييم

يتم تقييم التدريب من خلال ثلاثة مستويات مختلفة:

المستوى الأول: ردة فعل المشاركين (Reaction) أي ما الذي فكروا وشعروا به حول التدريب. تشمل دراسة ردة فعل المشاركين: الأجواء العامة للتدريب، تفاعل المشاركين مع بعضهم، مكان التدريب، التسهيلات المتاحة، أساليب التدريب، وغيرها. يتم تقييم هذا المستوى من خلال أدوات التقييم الفوري بعد كل جلسة أو في نهاية النهار التدريبي كما يتم أيضاً من خلال إستمارة تقييم توزع عند نهاية ورشة العمل.

المستوى الثاني: التعلم أو المخرجات (Learning) الذي يعكس مستوى التعلم مدى ازدياد المعرفة أو المهارة مباشرة بعد التدريب. ماذا تعلم المشاركون من التدريب وهو يرتبط هنا بقياس إكتساب المعرفة والمهارات والمواقف المقدمة في ورش العمل. هناك أدوات مختلفة عديدة للتعرف على المخرجات، منها الإختبارات السابقة واللاحقة لقياس التقدم في المعرفة وكذلك التمارين العملية لقياس التقدم في المهارة.

المستوى الثالث: السلوك (Behavior) أي مدى التحسن في السلوك والمقدرة على التطبيق في ميدان العمل. هل طبَّق المشاركون المهام بناءاً على ما تعلموه واكتسبوه (أي قياس كيفية أداء العمل بعد انتهاء التدريب). ليس بالضرورة أن يؤدي دائماً أعلى إنجاز بالتدريب إلى تطوير السلوك في العمل، لأنه من الضروري الأخذ بعين الإعتبار العوامل الأخرى من خارج النشاط التدريبي، والتي تؤثر على الأداء. يتم قياس هذا المستوى من خلال الإستمارات التي توزعها الجهات المنظِّمة للتدريب على المشاركين أنفسهم وعلى المسؤولين عنهم بعد فترة معينة (3 أشهر مثلا).

7. مستلزمات التدريب

على فريق التدريب وخاصة منسق الورشة التدريبية أن يتأكد من توفر الأمور التالية:

1. قاعة مركزية للتدريب وكراسي وطاولات بشكل U (مع الانتباه إلى توفر التدفئة/التكييف والإنارة اللازمة)
2. قاعتان جانبيتان لعمل المجموعات او مساحات مخصصة لذلك
3. المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية:
   أ- آلة عرض (داتا شو)
   ب- شاشة عرض
   ج- جهاز كومبيوتر
   د- ثلاثة ألواح قلابة مع ورق
4. القرطاسية وملفات المشاركين/ات
5. إفادات المشاركة في الورشة التدريبية
6. ترتيبات الافتتاح والاختتام
7. بطاقات كرتون لكتابة أسماء المشاركين/ات
8. أقلام ملونة للّوح القلاب
9. تلصيق أو معجون لتعليق أوراق اللوح القلاب
10. آلة طابعة وناسخة
11. آلة تصوير
12. مصدر كهرباء بديل في حال انقطاع التيار الكهربائي
13. ترتيبات استراحات القهوة والطعام
14. لائحة الحضور
15. لوحة التقييم الفوري

8. ارشادات عامة للمدرب

1. التحضير النفسي والذهني قبل التدريب
2. إستيعاب كلي لجميع المواضيع المطروحة وتحديد الأهداف المرجوة
3. تبني مواقف مرنة تجاه المتغيرات
4. قبول المستجدات والمشاكل التي لم يخطط لها وإيجاد الحلول البديلة
5. التعرف على خصائص المجموعة
6. تخطيط، تنظيم، إدارة وتقييم جلسات النقاش والتدريب
7. إحترام آراء وأفكارالمشاركين في شتى الظروف وقبول التنوع والإختلافات مع تقريب وجهات النظر
8. تنويع أساليب وطرائق النقاش
9. التأكد من أن جميع المشاركين يشاركون وأنهم يتفاعلون مع بعضهم البعض من جهة، ومع المدرب من جهة أخرى
10. توفير بيئة ملائمة وأجواء مريحة خلال العمل والنقاش
11. تحفيز المشاركين على المشاركة وتوزيع الأدوار
12. ضبط أوقات جلسات العمل والنقاش
13. تقديم التوضيحات والمعلومات المطلوبة لطرح الأسئلة المناسبة
14. التدخل عند الحاجة لتجنب النزاعات أو التوتر لدى المشاركين
15. القدرة على الإستماع الجيد والتواصل الجيد وإستعمال المفردات والعبارات السهلة والواضحة
16. المصداقية والصدق في الكلام والمواقف
17. التمتع بشخصية مرنة ومرحة
18. حث المشاركين على إحترام بعضهم البعض
19. توزيع المشاركين على مجموعات عمل وتوفير الوقت الكافي لعرض أعمالهم نظراً لما يشكله من حافز هام للمشاركة
20. مساعدة مجموعات العمل على أخذ القرارات الموحّدة
21. أهمية ربط مواضيع المناقشات بالمادة المطروحة في حينه حتى لا يتشتت انتباه المشاركين
22. ضرورة تجنب الرتابة في تقديم المادة التدريبية، وخاصة قراءتها بصورة مباشرة، وقد يكون تكليف أحد المشاركين بالقراءة هو حل مناسب في حال ضرورة قراءة النص المعني

9. البرنامج التفصيلي المقترح لورشة عمل حول" تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار"

يمتد تنفيذ هذا البرنامج على ثلاثة أيام متواصلة، وينقسم اليوم الواحد إلى أربع جلسات تدريبية مدتها الإجمالية حوالي خمس ساعات، يتخللها استراحة قهوة وغداء، مع مراعاة المرونة في توقيت جلسات التدريب بناءً لمتطلبات عملية التدريب وتلاؤماً مع طبيعة المواضيع المطروحة والأعمال التطبيقية ذات الصلة. وفيما يلي مقترح الجدول الزمني الخاص بهذا البرنامج التدريبي:

اليوم الأوّل	
الساعة	النشاط/الموضوع
10:00-9:00	**جلسة الافتتاح:** الترحيب، التعارف، توقعات المشاركين، الأهداف والبرنامج والترتيبات الإدارية والاختبار المسبق
11:30-10:00	**الجلسة الأولى:** الحوكمة التشاركية ومشاركة الشباب
12:00-11:30	استراحة
13:15-12:00	**الجلسة الثانية:** عوائق مشاركة الشباب
13:45-13:15	استراحة
15:00-13:45	**الجلسة الثالثة:** مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة وكيفية التأثير فيها عرض لنموذج قصّة نجاح حول مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار والطلب إلى المجموعة إعداد قصص نجاح لعرضها في الجلسة الرابعة

اليوم الثاني	
الساعة	النشاط/الموضوع
10:00-9:00	**الجلسة الرابعة:** قصص نجاح من المنطقة العربية
11:00-10:00	**الجلسة الخامسة:** زيادة المعرفة بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم
11.30-11:00	استراحة
13:00-11:30	**الجلسة السادسة:** بناء الثقة بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار
13:30-13:00	استراحة
15:00-13:30	**الجلسة السابعة:** إنشاء أطر وآليات مستدامة تشجع/تدعم التجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً

اليوم الثالث	
الساعة	النشاط/الموضوع
10:30-9:00	**الجلسة الثامنة:** تطوير المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة من الشباب للتأثير في السياسات العامة (وبشكل خاص السياسات الشبابية الوطنية)
11:00-10:30	استراحة
12:15-11:00	**الجلسة التاسعة:** تطوير مؤشرات للمشاركة الشبابية في الشأن العام
13:30-12:15	**الجلسة العاشرة:** بلورة أنشطة رصد وتقييم وتوثيق لمدى تحسن مشاركة الشباب في الشأن العام
14:00-13:30	استراحة
15:00-14:00	**جلسة الختام:** الاختبار اللاحق، تقييم الورشة، توزيع إفادات المشاركة

مخطط جلسات التدريب في ورشة العمل حول «تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»

اليوم الأوّل	
الساعة	النشاط/الموضوع
10:00-9:00	**جلسة الافتتاح:** الترحيب، التعارف، توقعات المشاركين، الأهداف والبرنامج والترتيبات الإدارية والاختبار المسبق
11:30-10:00	**الجلسة الأولى:** الحوكمة التشاركية ومشاركة الشباب
12:00-11:30	استراحة
13:15-12:00	**الجلسة الثانية:** عوائق مشاركة الشباب
13:45-13:15	استراحة
15:00-13:45	**الجلسة الثالثة:** مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة وكيفية التأثير فيها عرض لنموذج قصّة نجاح حول مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار والطلب إلى المجموعة إعداد قصص نجاح لعرضها في الجلسة الرابعة

مخطط جلسة الإفتتاح

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:
- التعريف بورشة العمل، بأهدافها وأساليبها
- التواصل مع المشاركين الآخرين من خلال حلقات التعارف والتوقعات

المدة الزمنية للجلسة

9:00 – 10:00: ساعة واحدة

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى (5 دقائق)

- الترحيب بالمشاركين
- لماذا نحن هنا؟ مفهوم تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار
- التعريف بالمدرب

2. المرحلة الثانية (30 دقيقة)

تمرين التعارف: يوزع المدرب على المشاركين أوراقاً بيضاء ويطلب أن يرسم عليها كل واحد منهم رسماً من الطبيعة يمثله (زهرة، شجرة، حيوان معين، إلخ). بعد فترة 5 دقائق، يطلب المدرب من المشاركين التعريف عن أنفسهم من خلال الإسم الثلاثي وذكر نوع الوظيفة أو المسؤولية، وهواياتهم، والخلفية العلمية، والإعلان عن الرسم الذي رسموه وكيف يرون أنه يمثلهم، ثم يطلب منهم تعليقه في مكان معين على الحائط. كما يدعو المدرب المشاركين إلى التعمق بالتعرف على بعضهم البعض خلال ورشة العمل.

3. المرحلة الثالثة (15 دقيقة)

التوقعات والأهداف: يسأل المدرب المشاركين عن توقعاتهم المتعلقة بأهداف ومضمون ورشة العمل. يجمع المدرب الأجوبة ويعود ويصوِّب ما ستتناوله الورشة من مواضيع، ومن ثم يعرض أهداف وبرنامج ورشة العمل والإجراءات الإدارية.

وضع قواعد الورشة: يقوم المدرب بالإتفاق مع المجموعة على بعض القواعد (الالتزام بالوقت، طلب الكلام، المشاركة الفاعلة، إقفال الهاتف الجوال وتلقي الاتصالات خارج القاعة، التدخين، التفكير الايجابي، إلخ)، ثم يركز المدرب على أن «ادارة الورشة هي مسؤولية مشتركة» ويقوم بتكليف بعض المشاركين/ات ببعض المهام في إدارة الورشة كضبط الوقت.

4. المرحلة الرابعة (10 دقائق)

تطبيق الإختبار المسبق

المستندات والمعدات الضرورية

- تقنية العرض الالكتروني (ملف العرض الالكتروني مُرَقَّم حسب تسلسل المواضيع).
- بطاقات التعارف/التوقعات.
- إستمارات الإختبار المسبق.
- المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

مخطط الجلسة الأولى: الحوكمة التشاركية ومشاركة الشباب والشابات

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- التعريف بالحوكمة التشاركية وبأهميتها
- تحديد مستويات الحوكمة التشاركية
- تعداد فوائد الحوكمة التشاركية
- تحديد آليات وتطبيقات الحوكمة التشاركية

المدة الزمنية للجلسة

10.00 – 11.30: ساعة ونصف

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:

- الحوكمة التشاركية وأهميتها
- مستويات الحوكمة التشاركية
- فوائد الحوكمة التشاركية
- آليات وتطبيقات الحوكمة التشاركية

2. المرحلة الثانية: (15 دقيقة)
«التعريف بالحوكمة التشاركية»

تقنية العصف الذهني:

يقوم المدرب بعصف ذهني حول التعريف بالحوكمة التشاركية، حيث يجمع ويدوِّن أكبر عدد ممكن من أفكار وآراء المشاركين ليصار بعدها إلى تبويبها وتصنيفها والتركيز على الأفكار الرئيسية. يعرض المدرب الشفافيات الضوئية المتعلقة بالتعريف بالحوكمة التشاركية. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم1)

3. المرحلة الثالثة: (25 دقيقة)
«مستويات الحوكمة التشاركية»

تقنية النقاش العام:

يناقش المدرب مع المشاركين مستويات الحوكمة التشاركية مع عرض الشفافية الضوئية الخاصة بمستويات الحوكمة التشاركية (المستويين الأفقي والعامودي). (المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

4. المرحلة الرابعة: (35 دقيقة)
«أهمية الحوكمة التشاركية وفوائدها»

تقنية عمل المجموعات وخلاصة الأفكار:

يوزع المدرب المشاركين إلى مجموعات عمل صغيرة، يطلب منها بحث أهمية الحوكمة التشاركية وفوائدها على كافة الأصعدة وخاصة على صعيد الشباب، وتدوينها على ورقة كبيرة.

عند الإنتهاء من عمل المجموعات تعرض كل مجموعة نتائج عملها من خلال مندوبها، ويصوِّب المدرب الاجابات ثم يضيف ما يلزم مع إعطاء بعض الأمثلة من الحياة السياسية العامة. (المعلومات المرجعية: ملف رقم 2)

5. المرحلة الخامسة: (15 دقيقة)
«آليات وتطبيقات الحوكمة التشاركية»

تقنية النقاش العام:

يطرح المدرب السؤال التالي على المشاركين: ما هي برأيكم آليات وتطبيقات الحوكمة التشاركية؟ ثم يجمع المدرب الأجوبة من المشاركين ويناقشها معهم ليعرض بعدها الشفافيات الضوئية (بور بوينت) الخاصة بآليات وتطبيقات الحوكمة التشاركية. (المعلومات المرجعية: ملف رقم 3)

6. المرحلة السادسة: (دقيقتان)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المستندات والمعدات الضرورية

- تقنيية العرض الالكتروني (مرفق ملف العرض الالكتروني وهو مرقم حسب تسلسل المواضيع).
- المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

مَفهوم الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة

ماذا نَعني بِالحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة؟
هي حوكمة صالحة/سليمة/جيدة (أي تدبير أمور وشؤون الناس) ولكنها تشاركية أي انها مع الناس وتسمع صوتهم وتأخذ برأيهم وتحترم تطلعاتهم. هي مع الناس ولأجل الناس وليس على الناس (هي لا تعتبرهم رعايا بل مواطنين كاملي الحقوق والواجبات).

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال تطوير استراتيجية الحوكمة التشاركية (2008 – 2011)، اعتمد على الأسس الثلاثة التالية:

- أن ترتكز المقاربة على شرعة حقوق الإنسان؛
- الأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي؛
- التركيز على المواطنة والإلتزام.

هناك عدة طرق لدراسة المشاركة:

- إن من ناحية انتشارها وعدم استثناء أحد منها؛
- أو من ناحية أهميتها وعمقها كتبادل المعلومات واتخاذ القرارات.

على الحوكمة التشاركية أن تكون شاملة دون استثناء أو تهميش أحد، كالإناث أو الفقراء أو الشباب أو ذوي الإحتياجات الخاصة.

تهدف الحوكمة التشاركية إلى تفعيل تأثير المواطنين والمجتمع المدني في عملية الحكم. لا تسعى الحوكمة التشاركية إلى إستبدال ما هو موجود حاليا بل إلى مساندة ودعم مؤسسات الحكم. لذلك، تسعى الحوكمة التشاركية إلى بناء جسور التواصل ما بين الحكومة والمواطنين.

من أهم معالم الحوكمة التشاركية هي قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات، فمثلا، إذا لم يعلم المواطنون ما هي مشاريع القوانين التي تبحثها اللجان النيابية ولم يطّلعوا عليها، فهم لن يستطيعوا المساهمة في إغناء النقاش حولها. كذلك، إذا لم يطّلع المواطنون على اتجاهات الانفاق الحكومي، فهم لن يستطيعوا المساهمة في تحديد الأولويات. تتطلب الحوكمة التشاركية مواطنين ناشطين يطالبون بالمشاركة بدلاً من انتظار مبادرات الحكومة.

الحوكمة التَّشارُكِيَّة تَتَضَمَّن مُستَوَيات عِدَّة (أُفُقِيَّة وَعامودِيَّة)

- أُفُقِياً: الحَصرِيَّة - اللاّحَصرِيَّة (الإنفِتَاح)
- عامودِياً: المُشارَكَة في تَبادُلِ المَعلومات - التَّشاوُر - المُداوَلات - التَّعاون - الشَراكَةِ في صُنْعِ القَرار إذ لا يَجوز اِحتِكار الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة

في كَثير مِن الأَحْيان يَتِمّ اِحتِكار الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة مِن قِبَل النُّخبة «مَجموعَة المُثَقَّفين او الأكاديميين والخبراء والباحثين مَثَلاً». ففي الانتفاضة التي حصلت في مصر في العام 2011 كان المدونون من الشباب والناشطون في جمعيات حقوق الانسان هم الفئة التي اعتبرت انها الأكثر تمثيلا مَثَلاً. وَلِذَلِكَ مِن المُهِمّ جِدّاً اَنْ نَتَذَكَّر اَنّ الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة هي في الأَساس الاِنْفِتاح وَتَعزيز مُشارَكَة مُخْتَلَف فِئَات وَشَرائِح المُجْتَمَع. كَذَلِكَ، تَهدف الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة الى تَعزيز قُوَّة وتَأثير المُواطِنين ومُنَظَّمات المُجتَمَعِ المَدَني في عَمَلِيات الحُكْم.

الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة ومُؤَسَّساتِ الحُكْم

الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة تُكَمِّل عَمَل مُؤَسَّسَات الحُكم الديمُقراطِية المَوجودَة ولا تُلغيها. فالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبابية ترفد عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية عبر تزويدها بالدراسات والأبحاث، وعبر اطلاعها على احتياجات المواطنين وتطلعاتهم. ولهذا تَعْمَل الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة على بِنَاء جُسُور بَيْنَ المُواطِنين وأَجْهِزَة ومُؤَسَّسَات الحُكْم.

الحَوْكَمَة التَّشَارُكِيَّة وَالمَعْرِفَة

الوُصُول الى المَعلومات والمَعرِفَة هِيَ مِن اَهَمّ الشُّروط الأَسَاسِيَّة لِلتَشارُكِيَّة والحُكْم. لِذَلِكَ، تُعْتَبَر المُواطَنَة الفاعِلَة اَحد اَهَمّ شُرُوط الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة. يَجِب عَلى المُواطِنين أن يَستَحِقّوا التَّشارُكِيّة في الحُكم لا أن يَنْتَظِروا مِنَ الحُكومات أن تَمن بِها عَلَيْهِم.**(الحُقُوق تُنْتَزَع ولا تُسْتَجْدَى)**

الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة وَالمُجتَمَع المَدَني والحُكُومَة

الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة هِيَ عَمَلِيَّة لا يُمْكِن اِخْتِصارها بِالتَّحَدي والمُفاوَضَة، بَل هِي بِنَاء عَلَاقَة تَراكُمِيَّة مُفيدَة بَيْنَ مُنَظَّمات المُجْتَمَع المَدَني والحُكومَة على مُخْتَلَف المُسْتَوَيات.

ملف رقم 2

أَهَمِّيَة الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة

- تُساهِم في الاِسْتِخدام الأَفْضَل لِلمَوارِد.
- تُسَهِّل مُشارَكَة المُواطِنين في تَحديد الأَوْلَويات.
- تُمَكِّن المُواطِن مِنْ لَعِب دَوْر فَاعِل في اِبْتِكار وَبَلْوَرَة حُلُول لِلمَشاكِل.
- تُفَعِّل دَوْر الحُكومَة في كَوْنِها ميسِّر ومسهِّل للحِوار بَيْن مُختَلف فِئات وشَرائح المُجتَمَع.
- تُحَسِّن مِن نَوْعِية الخدمات الحكومية.
- تُحَسِّن العَلاقَة بَين المُواطِن والحُكُومَة وتُساهِم في تَعزيز الاستِقرار المُجتمعي.

ملف رقم 3

آليات وتَطبيقات الحَوْكَمَة التَّشارُكِيَّة

- مُراقَبَة ومُحاسَبَة أداء الخِدمَة العامَة
- مِرصد التَشريع
- المُداولات في اجتماعاتِ القُرى والمَناطِق (لِقاءات الحِوار حَولَ قَضايا وَطَنِيَة)
- اِجراء الأَبحاث المُرتَبِطَة بِالسِياسات العامَة (تَحليل وَتقييم وَتصويبِ السياسات)
- بَلَديات الظِّل/مَجالِس مُحافَظَة الظِّل
- صَحافَة المُواطِن
- عِيادَة مُراجَعَة السِياسات
- اِللجان المُشْتَرَكَة بَيْن المُجْتَمَع المَدَني وَمَجالِس المُحافَظات وَالوِزَارات
- اللِّقاءات التَشاوُرِيَة الدَورية بَين الفُرَقاء المَعْنيين على المُستَوَى المَحلي والمُحافَظَة وَالفيدرالي.

مخطط الجلسة الثانية: عوائق مشاركة الشباب

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من تحديد عوائق مشاركة الشباب والمتعلقة بالمسائل التالية:

1. غياب البيئة الممكِّنة: قوانين وسياسات لا تترجم بشكل كافٍ ما ورد في معظم دساتير المنطقة عن المساواة والعدالة بين المواطنين وضمان حرية التعبير والحق في التعليم والعمل والصحة. وكذلك، تعطل الحياة الديمقراطية وفرض حالات الطوارئ بسبب الأزمات والحروب المستمرة.

2. ضعف الآليات والإجراءات التي تسهِّل المشاركة وتعززها، وكذلك عدم الاستثمار في نجاحات الشباب والترويج لها ضمن مختلف فئات المجتمع.

3. وجود ثقافة لا تشجع على إعطاء الشباب الفرص للمشاركة، والتشكيك في قدراتهم وخبراتهم وامكانية نجاحهم في تحمل المسؤوليات العامة. وكذلك، فقدان الهوية الجامعة وضعف المواطنة.

4. عوائق داخلية ذاتية: يواجه الشباب عوائق داخلية ذاتية تتمحور حول ضعف المعارف والمهارات المطلوبة للمشاركة الفاعلة في الشأن العام واتخاذ القرار، وحول ضعف الحكم الداخلي في المنظمات الشبابية والمنظمات غير الحكومية.

المدة الزمنية للجلسة

12.00 – 13.15: ساعة وربع

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:

عوائق مشاركة الشباب على الأصعدة التالية:

- البيئة غير الممكنة
- ضعف الآليات والإجراءات
- الثقافة السائدة
- ضعف القدرات الذاتية
- الازمات والحروب المستمرة

2. المرحلة الثانية: (10 دقائق)
«عوائق مشاركة الشباب»

يعرض المدرب فيلم فيديو لمدة ثلاث دقائق حول مشاركة الشباب في الإنتفاضات التي حصلت في العامين 2010 و2011. يدير المدرب النقاش حول أهم العوائق لمشاركة الشباب.

3. المرحلة الثالثة (40 دقيقة)

تقنية عمل المجموعات وخلاصة الأفكار

استنادا إلى مستند «النظرة العامة»:

يوزع المدرب المشاركين إلى مجموعات عمل صغيرة، ثمّ يوزِّع على كل مشارك مستند «النظرة العامة» حول عوائق مشاركة الشباب. يطلب المدرب من المجموعات، على حدة، بحث «العوائق التي تحد من مشاركة الشباب في الشأن العام في العالم العربي». بعدها، ينتقل الجميع إلى خلاصة الأفكار من قبل مندوبي المجموعات حيث يعزز أو يصوِّب المدرب الأفكار المطروحة.

«النظرة العامة»:

تعاني المنطقة العربية بشكلٍ عام من إقصاء معظم السكان عن المشاركة في عملية صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما الشباب فهم مغيَّبون بشكل كلي تقريباً عن برلمانات نصف البلدان العربية. وقد قام

العديد من الباحثين والخبراء بالتنبيه من التأثير السلبي لهذه المسألة، إذ تغذّي جوا من الإحباط يتمثل باللامبالاة وعدم المشاركة، وفي أحسن الأحوال، بالتمرد وفي أسوئها بالتطرف.

تخيلوا مثلاً بلداً من البلدان لا يستطيع الشباب فيه المشاركة بجمعيات غير حكومية تعبر عن تطلعاتهم أو طموحاتهم. برأيكم، كم هو عدد الشباب الفاعل في المجالس الإدارية لمنظمات المجتمع المدني؟ أو حتى كم هو عدد المتطوعين الشباب الملتزمين بقضايا وطنية ويؤثرون إيجاباً في منظومة التغيير؟ هل آليات مشاركة الشباب في قضايا المجتمع المدني واضحة؟ هل تعمل المنظمات على استقطابهم؟

تخيلوا من جهة أخرى صعوبة ترشح الشباب لإنتخابات الحكم المحلي في مدنهم أو للإنتخابات النيابية. كم هو برأيكم عدد الشباب الذين حققوا نجاحاً ملموساً في الوصول إلى إدارات الحكم المحلي او إلى البرلمان؟ لماذا؟ هل لأن الشباب مستقيلون من دورهم كمواطنين فاعلين، وإن كان الأمر كذلك، فما السبب؟ أم لأن الخوف من وصولهم ومما سينتج عنه من تغيير وتطوير يجعل مشاركتهم معقدة وصعبة؟

أما في الشأن الإقتصادي، فهل من الممكن للشباب دخول أسواق العمل كريادييي أعمال؟ أو هل من السهل للشابات دخول هذا المعترك والصمود فيه أمام كل هذه المصاعب؟

تحديات عديدة لا يزال الشباب في المنطقة العربية يواجهونها، حيث ما زال كثيرون يتلقون تعليماً لا يعكس احتياجات سوق العمل، فيما أعداد كبيرة منهم، ولا سيما من الشابات، عاطلة عن العمل، ومُستَبعَدة من الإقتصاد الرسمي. ومن دون مورد رزق، يجد الشباب صعوبة كبيرة في تحقيق تطلعاتهم المشروعة في الزواج والحصول على سكن ملائم لتأسيس بيوتهم وأسرهم المستقلة. والخطر هنا هو أن هؤلاء الشباب يقعون فرائس للإحباط والشعور بالعجز والإغتراب والتبعية، بدلاً من أن ينفقوا شبابهم في استكشاف الفرص المتاحة واستشراف آفاق المستقبل.

4. المرحلة الرابعة: (20 دقيقة)
«عوائق مشاركة الشباب» - تابع

تقنية النقاش العام:

يفتح المدرب النقاش حول عوائق المشاركة من خلال عرض الشفافيات (بور بوينت) الضوئية ويعطي أمثلة واقعية في الميادين المعروضة. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

- تقنية العرض الالكتروني (مرفق ملف العرض الالكتروني وهو مُرقَّم حسب تسلسل المواضيع).
- شريط فيديو عن مشاركة الشباب.
- المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

عوائق مشاركة الشباب

يواجه الشباب العربي أوضاعا صعبة تعيق مشاركتهم في الشأن العام وفي اتخاذ القرار. وهذه العوائق والصعوبات تنبع من مستويات متعددة منها:

1. **غياب البيئة المُمَكنة:** قوانين وسياسات لا تترجم بشكل كافٍ ما ورد في معظم دساتير المنطقة عن المساواة والعدالة بين المواطنين وضمان حرية التعبير والحق في التعليم والعمل والصحة. وكذلك تعَطُل الحياة الديمقراطية وفرض حالات الطوارئ بسبب الأزمات والحروب المستمرة.

2. **ضعف الآليات والإجراءات** التي تسهل المشاركة وتعززها، وكذلك عدم استثمار نجاحات الشباب والترويج لها ضمن مختلف فئات المجتمع.

3. **وجود ثقافة لا تشجع على إعطاء الشباب الفرص للمشاركة**، والتشكيك في قدراتهم وخبراتهم وإمكانية نجاحهم في تحمل المسؤوليات العامة. وكذلك فقدان الهوية الجامعة وضعف المواطنة.

4. **عوائق داخلية ذاتية:** يواجه الشباب عوائق داخلية ذاتية تتمحور حول ضعف المعارف والمهارات المطلوبة للمشاركة الفاعلة في الشأن العام واتخاذ القرار، وحول ضعف الحكم الداخلي في المنظمات الشبابية والمنظمات غير الحكومية.

على مدى السنوات الست الماضية يرفع المزيد من الشباب في المنطقة العربية أصواتهم ضد الإقصاء الاقتصاديّ والإجتماعي والسياسي. واتضح ذلك من خلال الإنتفاضات الشبابية التي أبرزت الحاجة الملحّة إلى الإصلاح. وفي هذا الإطار، إن أهم العوائق التي تحول دون مشاركة الشباب في الشأن العام هي التالية:

- **التعليم:** صعوبة إلتحاق الشباب بالمدارس، تدني مستوى التعليم المهني والتقني، عدم ملاءمة التعليم والتخصصات لمتطلبات العمل، ضعف المهارات الضرورية للدخول إلى سوق العمل أو إلى ميادين المشاركة المدنية.

- **صعوبة الإستقلال المالي في مواجهة معدلات بطالة مرتفعة ووظائف غير مستقرة:** تشكل بطالة الشباب إحدى أكبر التحديات التي يواجهونها.

- **الإقصاء المستمر للشابات:** تعاني النساء من التمييز بسبب الإنقسامات الجندرية المتجذِّرة ثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً. وعندما ننظر إلى الفارق بين بطالة الشبان وبطالة الشابات نجد أن الوضع متأزم أكثر لدى الشابات منه لدى الشبان.

- **التحديات الصحية الكبيرة:** قلة المعرفة الصحية وغياب الخدمات الملائمة وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية.

- **تحدي التطرف العنيف المستشري بين الشباب**

- **غياب السياسات الشبابية والتغاضي عنها:** وذلك بسبب الصراعات الإقليمية وضعف التخطيط الإقتصادي، وغياب الإستراتيجيات، واستبعاد المجتمع المدني عن تنفيذ برامج التنمية.

- **التفكير القديم/التقليدي** الذي ينظر للشباب على أنهم غير راشدين وبحاجة للتوجيه وأنهم غير قادرين على تحمل المسؤوليات ويفتقرون إلى التعليم الكافي والمهارات اللازمة لتولي المسؤولية المواطنية بالكامل والمساهمة في المجتمع.

- **المواقف الثقافية التقليدية ومقاومة الحكومات للحريات الديمقراطية:** إقصاء الشباب من المشاركة في القرارات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. تغييب الشباب من معظم البرلمانات.

- **وجود ثغرات في الجهورية المؤسسية** التي يمكنها

تأمين الطرائق والقنوات للشباب لمناقشة مخاوفهم وحل المشكلات والتعبير عن تطلعاتهم وسعيهم إلى تأمين تطلعاتهم المستقبلية. ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية للشباب في العالم العربي وخاصة في الإنتخابات المحلية والوطنية، وكذلك في الأعمال التطوعية ومنظمات المجتمع المدني. مثلا في لبنان، لا يزال العمر المطلوب للترشح إلى الانتخابات النيابية وانتخابات المجالس البلدية هو 25 سنة، وحتى الانتساب إلى جمعية غير حكومية هو 20 سنة.

وبالتالي، فإن المعادلة الذهبية للمشاركة الفاعلة هي التالية:

مخطط الجلسة الثالثة: مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة وكيفية التأثير فيها

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:
- التعريف بالسياسات العامة؛
- تحديد مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة؛
- تحديد كيفية التأثير بالسياسات.

المدة الزمنية للجلسة

13.45 – 15.00: ساعة وربع

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:
- التعريف بالسياسات العامة؛
- تحديد مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة؛
- تحديد كيفية التأثير بالسياسات.

2. المرحلة الثانية: (15 دقيقة)
«التعريف بالسياسات العامة»

تقنية العصف الذهني:

يقوم المدرب بعصف ذهني حول التعريف بالسياسات العامة حيث يجمع ويدوّن أكبر عدد ممكن من أفكار وآراء المشاركين ليصار بعدها إلى تبويبها وتصنيفها والتركيز على الأفكار الرئيسية. يعرض المدرب الشفافيات الضوئية المتعلقة بالتعريف وبماهية هذا المفهوم. (المعلومات المرجعية: ملف رقم1)

3. المرحلة الثالثة: (40 دقيقة)
«مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة»

تقنية عمل المجموعات وخلاصة الأفكار:

يوزع المدرب المشاركين إلى مجموعات صغيرة، ويطلب من كل مجموعة أن تحدد مراحل عملية صنع السياسات العامة ووصف كل مرحلة ومَنْ يقوم بها. بعدها يعرض ممثلو المجموعات نتائج عملهم ثم ينتقل الجميع إلى خلاصة الأفكار حيث يعزز أو يصوب المدرب الأفكار المطروحة. (المعلومات المرجعية: ملف رقم 2)

4. المرحلة الرابعة: (15 دقيقة)
«كيفية التأثير بالسياسات العامة»

تقنية النقاش العام:

يطرح المدرب السؤال التالي على المجموعة: ما هي برأيكم الأساليب والطرق التي يمكن اعتمادها بالمطلق، ومن الشباب خاصة، للتأثير بالسياسات العامة (تطويرها، تعديلها، تغييرها، أو الدفع بها).
يناقش المدرب مع المشاركين استناداً إلى أجوبتهم وتجاربهم وإلى المعلومات المرجعية. (المعلومات المرجعية: ملفي رقم 3 و4).

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

- العروض الالكترونية (مرفق ملف العروض الالكترونية وهي مرقمة حسب تسلسل المواضيع).
- **المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية:** شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

ماهية وتعريف السياسات العامة

السياسة العامة تشمل عدة تعريفات فكل باحث يفسرها من زاوية تختلف عن الآخر، مثلا:

1- **Thomas Dye** يعتبر أن السياسة العامة هي «كل شيء تقرر الحكومة تنفيذه أو عدم تنفيذه».
Dye و مؤلفة أخرى Rose يعتبران أن تكوين الحكومة هو العامل الوحيد لتفعيل السياسة العامة. ان تحديد Thomas Dye للسياسة العامة كثير الشمولية فهو لا يوضح العمل الأساسي للحكومة، ومهامها.

2- **William Jenkins** يعتبر السياسة العامة «مجموعة من القرارات المتداخلة، المتخذة من بعض أو عدة فرقاء ممن يملكون السلطة لتحقيق المقررات المتخذة للنظر في الوسائل والطرق التي يجب اعتمادها من أجل تحقيق الأهداف». تعريف Jenkins يختلف عن تعريف Dye، فالثاني لا يعتبر الحكومة العامل الوحيد لتنفيذ السياسة العامة ولكنها تشمل الفرقاء والسياسيين الذين لهم دور أساسي في وضع وسائل بناءة من أجل تحقيق الأهداف.
وفي التعريفين اعتبر المؤلفان أن الفرقاء هم فقط الحكومة أو السياسيون ولكن لا يستطيع غيرهما تقرير سياسة عامة أو وضع وسائل وأهداف من أجل تنفيذها.

3- **James Anderson** يعتبر السياسة العامة «تصرف مشرع متبوع ببعض أو عدة فرقاء من أجل التعامل مع مشكلة معينة».

4- **Denhardt Cubbs** يعتبر السياسة « بيان للأهداف، له صلة بمشكلة معينة أو بعدة مشاكل، مرفق بخطة عمل تفصل البرامج أو التوجيهات من أجل تحقيقها».

نلاحظ أن التعريف الأول كثير الشمولية، لا يتكلم عن الأهداف ولا عن كيفية صنع السياسات، أما التعريف الثاني فيعرف عن السياسات العامة رابطا هذه السياسات بأهداف تصبو إلى تحقيقها. أما التعريف الثالث فيعتبر أن الفرقاء يجتمعون من أجل وضع سياسات لحل مشاكل معينة مما يحصر تشكيل السياسات العامة بالمشاكل. أما التعريف الأخير فيتكلم عن الأهداف، والبرامج والبيانات التي يمكن استعمالها من أجل تحقيق السياسة العامة، ولكن ما هي تلك الأهداف، البرامج والبيانات؟ بعد عرض هذه التعريفات، يمكننا القول أن السياسات العامة هي مجموعة قرارات متخذة من قبل المعنيين لتحقيق هدف معين أو لحل مشكلة معينة. نقصد بذلك السياسات المتخذة من قبل الحكومة أو مجلس النواب لحل إشكاليات مجتمعية على سبيل المثال لا الحصر:

- **السياسات البيئية** (إنشاء المحميات الطبيعية والمحافظة عليها، تطبيق السياسات البيئية المستدامة كالفرز من المصدر، والتخفيف من التلوث البيئي...)
- **سياسة مكافحة الفقر**
- **سياسة تعزيز مشاركة الشباب**
- **سياسة التنمية المحلية**

مما يعني أن للمجتمع تأثير على عملية صنع السياسات العامة. يشارك في هذه القرارات الوزراء، النواب، وعدد من الفرقاء الذين يملكون القدرة على بلورة ومناقشة هذه المقررات، كالمنظمات الحكومية والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والنقابات، وغيرها).

خصائص السياسة العامة

لدى تطوير أي سياسة عامة يجب أن تتوفر الخصائص التالية لضمان أثرها الإيجابي على أكبر عدد ممكن من المواطنين:

- المصلحة العامة
- المشاركة (أكبر عدد ممكن من المواطنين)
- الفعالية (تحقيق الأهداف)
- الكفاءة (استخدام أفضل للموارد البشرية بصورة فعالة)
- التكامل (مع سياسات واستراتيجيات أخرى)
- العدالة (إنصاف جميع المواطنين)
- التعاون (بين كافة الفئات)
- الواقعية (قابلة للتنفيذ)
- العلمية (تستند إلى الأبحاث والدراسات)
- التأقلم (مع قيم وثقافة المجتمع)

ملف رقم 2

عملية صنع السياسات العامة

إنّ الوسيلة المستعملة من أجل تطوير السياسة العامة تمر بأربع مراحل أساسية: بلورة اقتراحات للسياسة العامة، اعتماد الاقتراح وإعطاؤه الشكل القانوني، تنفيذ الاقتراح، وتقييمه.

1- بلورة اقتراحات للسياسة العامة

إن الاجهزة الحكومية ومجلس النواب هم القيِّمون على السياسات العامة وعملية بلورتها. إضافة إلى هؤلاء، هناك عدة فرقاء يؤثرون في صنع السياسات العامة: المجتمع المدني، الاعلام، والأجهزة الحكومية. فهم يلعبون دورا فعالا في صنع السياسة العامة. وفي هذا الإطار، يسعى الاعلام بشتى أشكاله وأنواعه ومظاهره وتعبيراته، إلى كسب الرأي العام من خلال اطلاعه على حقيقة الأنشطة السياسية وغير السياسية التي تقوم بها السلطة التنفيذية. وإذا كان هدفها المباشر تكوين رأي عام ايجابي وحيازة ثقة دائمة أو آنية، فإن الهدف الأبعد والأسمى يكمن في قيام رأي عام فاعل وموجَّه يستمدّ منه النائب خلاصات وإيحاءات تمكِّنه من بلورة رأي سياسي فاعل ينبع من القاعدة التمثيلية التي أوصلته إلى الندوة البرلمانية. وهذا هو دور الاعلام البرلماني الذي « يلعب دورا محوريا في تثقيف وتنوير المواطن ويساعده في بلورة الخيارات والتوجهات التي يرغب في اعتمادها في هذا الإطار، كما تشكل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى حلقة وسيطة تساهم في إغناء البحث وتثميره».

ونظرا لأهمية الاعلام البرلماني، فإن مسؤوليته تقع على عاتق الدولة في الدرجة الأولى من خلال رؤساء المجالس النيابية، باعتبار هذه المجالس مصدر السلطات العامة جميعا. فهي التي توافق على السياسة العامة للحكومات، وتراقب سيرها وتنفيذها تحت طائلة المحاسبة والإسقاط.

2- إعتماد الاقتراح وإعطاؤه الشكل القانوني

بعد عملية البلورة يصبح من الضروري إعطاء السياسات العامة الشكل القانوني وذلك عبر طريقتين:

الطريقة الأولى: تقدم وزارة معينة مشروع قانون يدرسه مجلس الوزراء ويحيله الى رئيس مجلس النواب الذي يحيله الى اللجان المختصة التي تدرسه وتعرضه على الهيئة العامة، فإذا كانت هذه الأخيرة موافقة عليه تحيله الى رأس الدولة ليصدر القانون في الجريدة الرسمية. وإذا لم يوافق عليه يُحال إلى اللجان المختصة لدراسته من جديد.

الطريقة الثانية: تقدم مجموعة من النواب اقتراح قانون إلى رئيس المجلس النيابي الذي يحيله الى اللجان المختصة التي تدرسه وتعرضه على الهيئة العامة، فإذا كانت هذه الأخيرة موافقة عليه تحيله الى رأس الدولة ليصدر القانون في الجريدة الرسمية. وإذا لم يوافق عليه، يُحال إلى اللجان المختصة لدراسته من جديد. هنالك لجان مؤقتة ولجان أساسية تنتخب سنويا: «إن استحداث لجان مؤقتة ممكن في كل آن، إنما تنتهي مهمتها بإنجاز مشروع أو درس قضية محددة. ومن هذه اللجان التي يتم استحداثها ، اللجان المشتركة التي يدعو إليها رئيس المجلس تحديداً عندما يعرض مشروع ما على أكثر من لجنة بحكم الاختصاص، ويتباين تقرير كل لجنة مع الاخرى في شأن المشروع. وبهذا تسلك مبادرة تشريع مشروع قانون أو اقتراح مساراً يبدأ مع رئاسة المجلس، ويمر باللجنة أو اللجان المختصة قبل أن يعود الى رئاسة المجلس ثم إلى هيئة المكتب التي تدرجه على جدول أعمال الجلسة العامة لاتخاذ القرار، لأن المشروع الذي يُطرح في الجلسة العامة ويتم مناقشته هو صيغة المشروع كما وَصلَت اليه اللجنة وليس الصيغة التي وردت من الحكومة». وقد تختلف المسمّيات بحسب كلّ دولة، كما قد تكون هناك بعض الاختلافات التفصيلية، ولكن التوجه العام في مسار إقرار القوانين هو نفسه.

3- تنفيذ الاقتراح

بعد صدور القانون أو القوانين تصبح السياسة العامة قيد التنفيذ. فمثلا، قانون المنظمات غير الحكومية في العراق رقم 2010/12 أصبح ساري المفعول بعد إقراره بتاريخ 25 كانون الثاني 2010 ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 آذار 2010. وبالتالي، أصبح من الممكن تقييمه. وقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء تعليمات تنفيذية في 2011 و2015 لوضع القانون موضع التنفيذ. وفي بعض الأحيان يتم إصدار قوانين دون إصدار المراسيم أو التعليمات التنفيذية المطلوبة فيبقى القانون حبراً على ورق. فمثلا قانون المعوقين في لبنان (2000/22) صدر في العام 2000 ولم تصدر المراسيم التنفيذية قبل 2010 ولغاية تاريخه لم تصدر جميع المراسيم المطلوبة، مما جعل تطبيق القانون بشكل كامل متعذراً. أيضا في إقليم كردستان العراق، صدر القانون رقم 2015/5 لحماية التنوع ومنع التمييز، ولكن لغاية تاريخه لم تصدر أية مراسيم أو تعليمات تنفيذية مما عطّل تطبيق القانون.

4- تقييم الاقتراح

يسعى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى متابعة تنفيذ المقررات المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية ومجلس النواب وتقييم مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الموضوعة لها. ويلي ذلك محاولة الضغط على الحكومة ومجلس النواب لتعديلها إذا لزم الأمر أو إلغائها.

هناك مدارس متعددة في النظر إلى عملية تطوير / بلورة السياسات العامة ومنها مَن يصوِّر دورة تطوير هذه السياسات على الشكل التالي:

- تحديد مشكلة أو قضية عامة
- تحليل الواقع وأسباب وانعكاسات المشكلة
- تحديد الهدف والمخرجات المتوقعة
- بلورة البدائل واختيار الحل
- اختيار الحجج الداعمة
- تصميم السياسة العامة
- تنفيذ السياسة العامة
- تقييم وتصويب وتعديل السياسة العامة
- مرحلة المصادقة النهائية

ملف رقم 3

المشاركون في صنع السياسات العامة

الفرقاء المعنيون في صنع السياسات العامة هم:

- الحكومة
- النواب المنتخبون (وهذان الطرفان (أي الحكومة والنواب) يلعبان دوراً أساسياً في إعداد السياسات العامة، ومن ثم إقرارها في قوانين ومراسيم أو قرارات).
- الكوادر العليا في بعض المؤسسات الرسمية التي تتولى شرح هذه السياسات وتمريرها للمعنيين (مثلا مجلس شورى الدولة، المجلس الدستوري، ديوان أو مجلس الخدمة المدنية).
- المستشارون لدى كبار المسؤولين وهم يلعبون دوراً أساسياً في صنع وتوجيه الكثير من السياسات العامة.
- الاداريون الذين يضعون هذه السياسات موضع التنفيذ (وكلاء الوزارات والمدراء العامون).
- المجتمع المدني.
- الشباب والمواطنون الذين يتاح لهم فرصة ردة الفعل اللاحقة والمطالبة ببعض التعديلات على هذه السياسات.

ملف رقم 4

التأثير بالسياسات العامة

يشارك الشباب والمجتمع المدني والمواطنون في صنع السياسات العامة من خلال: الانتخابات، الاستفتاءات، المشاركة في جلسات الاستماع/المناقشة البرلمانية، المشاركة في اللجان الحكومية، إحصاءات وتحقيقات لدى الرأي العام تقوم بها بعض وسائل الاعلام أو بعض المؤسسات الخاصة، المشاركة في اجتماعات مجالس المحافظات والسلطات المحلية، الطاولات المستديرة التي يشترك فيها بعض السياسيين وبعض المنظمات غير الحكومية على شكل "توك شو"، التحركات المطلبية التي تطالب ببعض التغييرات عن طريق توقيع العرائض أو التظاهر أو الحملات الإعلامية.

يتم التدخل في صنع السياسات العامة عبر:

- جمع المعلومات وتكوين الملفات حول قضايا معينة.
- تنظيم لقاءات وحوارات لبلورة اقتراحات.
- تنظيم الحملات والمعارضة الشعبيةبهدف الاقناع. المجتمع المدني يستعمل الحركات الشعبية لإقناع السياسيين في اتخاذ قرارات معينة.
- حوار متعدد الأطراف بين الفرقاء المعنيين: هناك طريقة أخرى تستعمل أيضا من قبل المنظمات غير الحكومية، وهي خلق شروط معينة من أجل المشاركة في حوار متخذي القرارات. وهذه الطريقة جيدة للعمل خارج المحطات الحكومية لكنها تؤثر في الإرادة الرسمية لتطوير السياسات العامة. إن اللاعبين المدنيين يخلقون الأرضية المناسبة من أجل قيام هذا الحوار من خلال استخدام تكتيكات (tactics) متعددة للمناصرة وكسب التأييد.
- التفاعل الرسمي مع المؤسسات الدولية المتعددة الجنسيات.

وفي هذا الإطار، إذا رغبنا في التأثير في سياسة عامة معينة علينا ان نقوم بتحضير أنفسنا عبر القيام بالتحليل التالي:

الجهة المعنية	دورها في صناعة السياسات العامة	موقفها من القضية المطروحة	إمكانية مساهمتها في تحقيق السياسة العامة	أفضل وسيلة للتأثير عليها

اليوم الثاني	
الساعة	النشاط/الموضوع
10:00-9:00	**الجلسة الرابعة:** قصص نجاح من المنطقة العربية
11:00-10:00	**الجلسة الخامسة:** زيادة المعرفة بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم
11.30-11:00	استراحة
13:00-11:30	**الجلسة السادسة:** بناء الثقة بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار
13:30-13:00	استراحة
15:00-13:30	**الجلسة السابعة:** إنشاء أطر وآليات مستدامة تشجع/تدعم التجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً

مخطط الجلسة الرابعة: قصص نجاح من المنطقة العربية

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- التعرف على قصص نجاح تتعلق بمشاركة الشباب في الشأن العام في المنطقة العربية؛
- استخلاص العبر والرسائل الأساسية

المدة الزمنية للجلسة

9.00 – 10.00: ساعة واحدة

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:

- التعرف على قصص نجاح تتعلق بمشاركة الشباب في الشأن العام في المنطقة العربية؛
- استخلاص العبر والرسائل الأساسية

2. المرحلة الثانية: (10 دقائق)
مقدمة عامة

تقنية العرض:

يعرض المدرب، بمقدمة عامة، أهمية التعرف إلى وإلقاء الضوء على قصص النجاح في المنطقة العربية، والتي تبين النجاحات على أصعدة مختلفة:

- المبادرات من قبل الحكومات العربية في تفعيل مشاركة الشباب والرد على احتياجاتهم؛
- المبادرات من قبل الشباب أنفسهم في المشاركة في الشأن العام؛
- المبادرات من قبل منظمات المجتمع المدني (والشباب ضمنها) في السياسات العامة.

3. المرحلة الثالثة: (15 دقيقة)
«قصص نجاح حول تفعيل مشاركة الشباب من قبل الحكومات»

تقنية النقاش العام:

يطرح المدرب السؤال على المشاركين حول معرفتهم بالتجارب المتعلقة بالدور الإيجابي لبعض الحكومات العربية في تفعيل مشاركة الشباب. يستخلص المدرب ويصوِّب المداخلات ليعرض بعدها بعض المبادرات على هذا الصعيد، معتمداً على المعلومات المرجعية من الملف رقم 1.

المرحلة الرابعة: (30 دقيقة)
«قصص نجاح حول مبادرات منظمات المجتمع المدني (والشباب ضمنها) في السياسات العامة»

تقنية النقاش العام:

يطرح المدرب سؤالاً على المشاركين حول معرفتهم بالتجارب المتعلقة بالدور الإيجابي لبعض منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، وخاصة في دولتهم، في السياسات العامة واتخاذ القرار، ثم يطلب من المشاركين عرض قصص النجاح. يستخلص المدرب ويصوِّب المداخلات ليعرض بعدها بعض المبادرات على هذا الصعيد، معتمداً على المعلومات المرجعية من الملف رقم 2. (المعلومات المرجعية: ملف رقم 2)، ثم يعيد تذكير المشاركين/ات بنموذج قصّة نجاح الذي تم عرضه في الجلسة الثالثة (ملف رقم 3) ويطلب إليهم العمل على تطوير قصص النجاح التي عرضوها في بلدهم، وتعبئتها بحسب النموذج المطروح، وإرسالها إلى الاسكوا لكي تُضَمّ إلى المنهج التدريبي. وفي حال لم يكن هناك قصص نجاح لكي تعرض من قبل المشاركين/ات، يقسم المدرب المشاركين إلى 4 فرق عمل، ويطلب من الفريقين 1و2 مراجعة قصة النجاح الأولى الواردة في هذا الدليل (مراقبون- تونس) والفريقين 3و4 قصة النجاح الثانية (الشبكة الوطنية من اجل حق الحصول على المعلومات –لبنان)، ثمَّ استخلاص عناصر النجاح في كل قصة. يلي ذلك عرض لعمل كل فريق ومن ثم يقوم المدرب بتصويب النقاش وإلقاء الضوء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

4. المرحلة الخامسة: (دقيقتان)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

- المستندات الخاصة بقصص النجاح.
- المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

قصص نجاح في تفعيل مشاركة الشباب من قبل الحكومات

«السياسة الوطنية للشباب - تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية (الإسكوا)»

مشاركة الشباب

يتطلب برنامج العمل العالمي للشباب مشاركة الشباب الفعالة في صياغة ووضع السياسات الوطنية والخطط التنفيذية التابعة لها. على هذه المشاركة أن تضم الشباب من الجنسين من مختلف الفئات العمرية، والمناطق الجغرافية، وأن تمثل جميع الفئات الاجتماعية والثقافية، وكذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أشركت جميع الدول، التي طورت استراتيجيات وطنية حتى عام 2010، الشباب في المراحل الاستشارية وصياغة الاستراتيجيات و/ أو في مراحلها التنفيذية. ولكن كما أشارت الإسكوا في تقريرها لعام 2008، إن التنوع التمثيلي المطلوب ليس واضحاً ومن الصعب أن يتم إثباته.

الدول التي تعمل على وضع استراتيجيات وطنية للشباب

أظهر استحقاق الإسكوا لعام 2008 حول الاستراتيجيات الوطنية للشباب أنّ خمس دول كانت في مراحل تحضير سياساتها الوطنية للشباب وقد ازداد العدد إلى سبع دول في عام 2011 وهذه الدول هي: العراق، ولبنان، وقطر، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت.

كذلك، سعت دول الاسكوا الى تفعيل مشاركة الشباب عبر السياسات والمشاريع والمبادرات، وقد حصلت بعض التطورات المهمة في السياسات المتعلقة بالشباب خاصة بعد مرحلة ما سمي « الربيع العربي».

ملف رقم 2

قصص نجاح حول مبادرات منظمات المجتمع المدني في السياسات العامة

(من دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي ص. 54-57 الإسكوا):

1. الحالة الأولى: تحالف « مراقبون» لمراقبة الانتخابات في تونس

المرحلة الانتقالية

إن الثورة التونسية (والتي تعرف أيضًا بثورة الكرامة أو ثورة الأحرار أو ثورة الياسمين أو ثورة 14 كانون الثاني/ يناير)، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 18 كانون الأول/ديسمبر 2010، تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي، الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، تعبيراً عن غضبه من بطالته ومصادرة الشرطة لعربة الخضار التي يعتاش منها. بعد سقوط النظام، تولى وزير الخارجية الأسبق رئاسة الحكومة بموجب مرسوم صادر عن الرئيس المؤقت فشكّل حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة. وأعلن عن موعد أول انتخابات تونسية بعد الثورة وهو 24 يوليو/ تموز 2011.

وبعد انقضاء وقت قصير عن إعلان التشكيلة الحكومية الجديدة، أعلن وزير الداخلية عن حل جهازَي البوليس السياسي وأمن الدولة اللذين كانا من أقوى أسلحة النظام السابق. وكان حلّ الجهازَين أحد أبرز مطالب الثورة التونسية التي قُدِّمَت خلال الفترة 10-8 أيار/مايو 2011. وفي سياق ذلك، قامت السلطات التونسية باعتقال نحو 200 شخص بعد موجة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وقد بلغت ذروة هذه الاحتجاجات عند اندلاع

معركة عنيفة في شوارع تونس العاصمة، أدّت إلى عودة فرض حظر التجول في المدن التونسية. وقد انطلقت تلك المظاهرات بسبب خوف الثوار من تراجع الحكومة المؤقتة عن تعهدها بقيادة تونس نحو الديمقراطية بعد عقود من الحكم الشمولي. وفي ٨ حزيران/يونيو 2011، تمّ الإعلان عن تأجيل الانتخابات من 24 تموز/يوليو إلى 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وذلك لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بحسب ما أعلنه رئيس الحكومة.

تميّز المجتمع المدني في تونس بخضوعه للسلطة والاستعمار في المرحلة السابقة، فغاب اهتمام الشعب بالشؤون العامة وانصرف إلى تأمين لقمة عيشه. هذا وقد ساهم غياب الحريات العامة ومتطلبات المشاركة الفاعلة في عدم اكتراث المواطنين بأداء الأحزاب السياسية المعارضة. وخلال النظام السابق، ظهر عدد من الجمعيات والمجموعات المعارضة التي استعانت بالإعلام الإلكتروني لإيصال قضاياها إلى مسامع المجتمع الدولي والجهات المعنية. ولكن بقي تأثيرها ضئيلا وغير كاف لإحداث تغيير في النظام.

وبعد سقوط النظام، ازداد بصورة ملحوظة عدد الجمعيات والأحزاب المطالبة بالإصلاحات وتطوير نظام ديمقراطي يضمن الحريات الفردية والسياسية ويحسّن من مستوى المعيشة.

تأسيس التحالف

تأسست الشبكة الوطنية لمراقبة الانتخابات « مراقبون» بهدف مراقبة ومواكبة الاستحقاق الانتخابي وضمان منافسة ديمقراطية عادلة والتأكد من نزاهة وشفافية العملية الانتخابية في تونس، بما يضمن انتخابات نزيهة وشفافة يوم 23 تشرين الاول/أكتوبر .2011 وتركّز اهتمام الفريق المؤسس على الأنشطة التالية:

- تشكيل تحالف يضم ستّ جمعيات وطنية (هي الجمعية التونسية للصحوة الديمقراطية، جمعية مواطنة وثقافة بالرقاب، جمعية ثقافة وتنمية بالقصرين، جمعية ميثاق الكفاءات التونسية المتعهدة، الجمعية التونسية لقانون التنمية، وجمعية الكفاءات التونسية بألمانيا)؛
- تقديم التوجيهات إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات؛
- استقطاب وتدريب حوالي 100 منسق في كل من الدوائر الانتخابية؛
- استقطاب وتدريب أكثر من 4000 مراقب من كل أنحاء تونس وفرنسا وألمانيا؛
- نشر مواقف دورية في الإعلام عن مسار العملية الانتخابية؛
- رصد المخالفات يوم الاقتراع؛
- إقامة مؤتمر صحفي بعد يومين من الاقتراع لوضع تقرير المخالفات أمام الرأي العام.

تميزت منهجية وآلية عمل شبكة «مراقبون» بالدقة والمهنية، حيث تم اختيار المراقبين وفق شروط ومعايير محددة لصون نزاهة العملية الانتخابية، كما تم إعداد كتيّب للمراقبين يحوي مجموعة من الاستمارات تم استيفاء بياناتها خلال العملية الانتخابية بغية تسجيل ملاحظات المراقبين وتوثيقها. هذا وقد نجحت الشبكة في توزيع المراقبين جغرافياً على نحوٍ متساوٍ وواسع بحيث غطّت 91 في المائة من مراكز الاقتراع في الدوائر الانتخابية ال27 وحرصاً منها على تبادل المعلومات وضمان أقصى درجة من الشفافية مع المواطنين، أصدرت الشبكة تقريراً يفصّل أبرز الاستنتاجات والتحديات التي شهدها المراقبون والهيئة العليا المستقلة للانتخابات أثناء العملية الانتخابية، وقامت بتوزيعه على المواطنين والمعنيين في تونس وخارجها.

ومن أبرز آثار منهجية وآلية عمل تحالف مراقبون أنها (1) سهلت عملية استقطاب المتطوعين على مستوى الجمهورية؛ (2) كما سهّل اعتماد المنهجية الهرمية عملية التواصل وتبادل المعلومات بين المكتب التنفيذي التابع لتحالف مراقبون الموجود في تونس وبين بقية الدوائر الانتخابية؛ و(3) سهّلت عملية التواصل فيما بين الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في تونس.

أما التحديات التي واجهت الشبكة، فيمكن تلخيصها بالآتي:

- الحصول على التمويل اللازم لمراقبة الانتخابات واتخاذ الإجراءات ذات الصلة؛
- صعوبة العمل كشبكة متجانسة تتخذ القرارات بطرق ديمقراطية وتشاركية بعيداً عن البيروقراطية؛
- استقطاب أفراد يتمتعون بالحياد في مناخٍ عَرَف التسيس حديثاً؛
- صعوبة التعامل مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، خصوصاً فيما يتعلق بالحصول على تأشيرات المراقبين في الوقت المحدد؛

• وضع منظومة معلوماتية تسهّل انتقال المعلومات من القاعدة) أي المناطق البعيدة (إلى غرفة العمليات الموجودة في المكتب الرئيسي في العاصمة.

مرحلة ما بعد الثورات

يمر الفريق التأسيسي بمرحلة انتقالية، وهو يسعى إلى إعادة صياغة أهدافه والتخطيط لمرحلة ما بعد الثورات. فمع أن 90 % من بين ال 4,1 مليون ناخب المسجلين في السجلات الانتخابية قد أدلوا بأصواتهم في الانتخابات (13) إلا أنه في الواقع لم تتعدَّ نسبة المقترعين 54 % من الشعب التونسي. وعلى الرغم من المراقبة الفعالة وإجراء الانتخابات سلميا لا يزال النظام الانتخابي في تونس يعاني من شوائب عدة.

ستتطلب المرحلة الانتقالية كفاءة لبناء قدرات الأحزاب السياسية والمشرعين والمجتمع المدني بهدف إقرار وتطبيق إصلاحات من شأنها إرساء الديمقراطية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

2. الحالة الثانية حول الشبكة الوطنية من أجل حق الحصول على المعلومات

(من دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي، الاسكوا ص. 66-68)

خلفية الشبكة

لم يكن يوجد قانون في لبنان يضمن حقّ المواطنين في الحصول على المعلومات على الرغم من أنّ المادة 13 من الدستور اللبناني تضمن حقّ حرية التعبير والمعتقد بما فيه حق الحصول على المعلومات. ينعكس غياب مثل هذا القانون سلباً على مجالات عديدة، منها ما يلي: فهو يعيق قدرة المجتمع المدني والهيئات الرقابية على مراقبة أداء المؤسسات العامة مما يشجع على الفساد والزبائنية، ويزيد من هدر المال العام، بالإضافة إلى أنّه يضعف ثقة المواطن بالدولة، ويؤثر سلباً على الاقتصاد العام وفعالية القطاع الخاص بسبب تعقيدات البيروقراطية الإدارية وعدم وضوح آليات الحصول على الخدمات العامة. هذا ويزيد غياب القانون من نسبة الرشاوى المدفوعة لتخليص المعاملات. في سياق ذلك، بادرت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لا فساد وجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل بالتعاون مع الرابطة الأميركية للمحامين في لبنان، بإطلاق مشروع لمكافحة الفساد وتمكين المجتمع المدني في لبنان من الوصول إلى المعلومات، ودعت بعض الشركاء المحليين إلى إطلاق الشبكة الوطنية من أجل حق الحصول على المعلومات التي تشكّلت رسمياً في 11 نيسان/أبريل .2008 وتضم الشبكة 80 مؤسسة ومنظمة من مختلف القطاعات الحكومية والإعلامية والنقابات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

أهداف الشبكة

تسعى الشبكة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وإلى النهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول إلى المعلومات، وتوفير الحماية للأفراد الذين يبلّغون عن أعمال الفساد ما يُعرف بحماية كاشفي الفساد. تحقيقاً لهذه الأهداف، تولت الشبكة صياغة قانون حول حق الوصول إلى المعلومات وقانون حول حماية كاشفي الفساد وزيادة التوعية بشأن هذين الحقين في صفوف المواطنين والقطاعين العام والخاص وأعضاء البرلمان والمرشّحين ووسائل الإعلام وبناء قدرات المواطنين بغية تمكينهم من المطالبة بحقهم في الوصول إلى المعلومات وحمايتهم عند التبليغ عن أعمال الفساد، بالإضافة إلى حضّ الجهات المعنية على دعم عملية إقرار القانونَين المذكورَين.

تنظيم الشبكة

تشكّلت هيكلية الشبكة من لجنة إدارية تُعنى بعملية التنسيق داخل الشبكة، وهي تتألف من الهيئات المؤسسة للشبكة (أي "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" "والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد" "وجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات- عدل")، بالإضافة إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ونقابة المحامين في بيروت. وتقود الشبكة أنشطتها من خلال مجموعتَي عمل رئيسيتين: **(1) مجموعة العمل القانونية**، المؤلفة من مجموعة خبراء وأخصائيين دوليين معنيين في صياغة القوانين المتعلقة بحق الحصول على المعلومات، و **(2) مجموعة العمل حول المدافعة والضغط والمناصرة** المؤلفة من وزارات ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص والتي تُعنى بزيادة التوعية وبناء القدرات وإدارة الحملات لدعم القانون.

ضمّت لجنة التنسيق وفريقا العمل المنبثقان عن اللجنة وهيئة الأعضاء الداعمين، ممثلين عن الجهات التالية:

- المجلس الوطني للإعلام؛
- اتحاد غرف الصناعة والزراعة في لبنان؛
- جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات؛
- الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب؛
- منظمة مهارات؛
- حكومة الظل الشبابية نهار الشباب
- جمعية نحو المواطنية؛
- الجمعية اللبنانية للشفافية لا فساد؛
- مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري؛
- وزارة المالية؛
- وزارة الاقتصاد والتجارة؛
- وزارة الداخلية والبلديات؛
- تحالف برلمانيون ضد الفساد؛
- اتحاد المحررين الصحافيين؛
- نقابة الصحفيين؛
- رابطة محامي بيروت

أنشطة الشبكة

إلى جانب عمل الفريق القانوني على تطوير مسودة قانون حقّ الحصول على المعلومات، كان هناك فريق ضمن الشبكة يعمل على أنشطة ضغط ومناصرة لبناء التحالفات وزيادة وعي الفئات المستهدفة عبر أنشطة متعددة كاللقاءات مع وسائل الإعلام والضغط على البرلمانيين، وتدريب وتأهيل موظفي الخدمة المدنية، بالإضافة إلى نشر الوعي ضمن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. في هذا الإطار، نظّمت الشبكة سلسلة من اللقاءات للتعريف بها وتشجيع الانضمام إليها. وتخلل هذه اللقاءات توزيع منشورات موجهة إلى جهات معنية مختلفة، منها صانعي القرار والقطاع الخاص والإعلاميين والمجتمع المدني. نتيجة هذه اللقاءات، وُضعت خطة للضغط على النواب وتنظيم حملة مناصرة، بالتعاون مع منظمات أخرى من المجتمع المدني، من أجل إقرار قانون حقّ الحصول على المعلومات. تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إعداد الخطة بناءً على دراسات ونقاشات وتجارب وخبرات المؤسسات والمنظمات المشاركة بالإضافة إلى تجارب مماثلة من دول أخرى. وقد تركّزت الخطة على:

- اشراك فعال للمنظمات غير الحكومية؛
- الدعم العلني لصانعي القرار؛
- تأمين دعم القطاعين الخاص والإعلامي؛
- الاستفادة من الخبرات المتوفرة.

فعلى سبيل المثال، قامت جمعية نحو المواطنية بتطوير آلية ضغط، تضمّنت ورقة التزام تطلب من النواب الموافقة على إقرار القانون والتوقيع على ذلك.

تحديات الشبكة

واجهت الشبكة تحديات عديدة في إطار الترويج لإقرار قانونَي الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية ذات خصائص محددة.

1. **تحديات داخلية:** تمثلت بعدم اجتماع أفراد الشبكة لمدة عامَين متتاليين، أي منذ العام 2010 ولغاية عام 2012، فغاب خلال هذه الفترة موضوعَي الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد عن الأضواء وفي الأعلام، كما لم يتم بذل الجهود اللازمة للضغط على النواب لإقرار القانونين.
2. **تحديات خارجية:** تقُسم هذه التحديات بدورها إلى ثلاثة محاور أساسية (أ) التحديات السياسية المرتبطة بغياب الإرادة السياسية في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية بين صفوف السياسيين، بالإضافة إلى عدم طرح هذه المسألة ضمن سلم الأولويات في حين يتم إيلاء الأهمية القصوى إلى معالجة الانقسامات السياسية على حساب حقوق المواطنين في الوصول الى المعلومات؛ (ب) التحديات القانونية والمتمثلة بعدم مناقشة اقتراح قانون حق الوصول إلى المعلومات من قبل اللجان النيابية منذ العام 2009 وعدم طرحه حتى على جدول أعمال لجنة الإدارة والعدل؛ و(ج) التحديات الإدارية المتمثلة بصعوبة تطبيق القانون حتى ولو تم إقراره، وذلك بسبب بعض القوانين التي تمنع الموظفين عن الإفصاح عن المعلومات، أبرزها قانون الموظفين، وقانون المطبوعات وغيرها من القوانين. ومن جملة التحديات الإدارية التي تواجهها الشبكة في إقرار هذين القانونين أيضا هو سوء التنظيم الإداري وغياب المَكننة في الإدارات العامة في لبنان.

أداء الشبكة

تشكّل الشبكة تحالفاً ظرفياً هدفه إقرار وتطبيق قانون حقّ الوصول إلى المعلومات وقانون حماية كاشفي الفساد. وقد ساهم في صياغة مسودة هذا القانون ممثلون عن مؤسسات عامة وجمعيات مدنية والقطاع الخاص. وتعليقاً على مسودة القانون، فضّل بعض ممثلي وزارة المالية عدم الإفصاح عن بعض المعلومات التي تمس بالأمن الاقتصادي في البلاد. كما تحفّظ بعض النواب عن الإعلان عن مناقشات وتداولات اللجان النيابية. هذا وقد تبيّن أنّ الهيئات الاقتصادية كانت تدفع المال للحصول على معلومات حول أمن واستقرار البلاد. أما الإعلاميون المشاركون فكان اهتمامهم الأول الحصول على معلومات حول أداء السلطة والنواب.

تميّزت العلاقة بين التحالف وصانعي القرار بالتعاون، حيث رافق ممثّلي التحالف خبراءُ وتقنيون قدموا إيضاحات وافية ومعلومات فنية للنواب ساعدت على تخفيف اعتراض النواب على مشروع القانون وساهم في الحصول على عدد كبير من تواقيعهم الداعمة. وقد تمّ إقرار قانون حق الوصول الى المعلومات بتاريخ 2017/01/19.

بالإضافة الى الحالتين المذكورتين أعلاه، فقد تم استعراض العديد من قصص النجاح خلال ورش العمل التي نظمتها الاسكوا لاختبار المنهج التدريبي ونورد بعضها فيما يلي:

مبادرة «عزوتي» - مبادرة الشباب الريادي - الأردن

السياق العام

إنَّ الأردن، التي يبلغ عدد سكانها 7.6 مليون نسمة وناتجها المحلي الإجمالي 37.5 مليار دولار أمريكي، قد بلغ معدل البطالة فيها 13.2٪. ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون إيجاد وظيفة جيدة هي عدم التوافق بين متطلبات الوظيفة ومؤهلات مقدمي الطلبات. ويشكل الشباب 14 في المائة من مجموع السكان و21.5 في المائة من السكان في سن العمل. وتصل الفجوة في الأجور بين الجنسين إلى 20 في المائة في القطاع العام حيث تعمل 82 في المائة من النساء فيه. ويحتل الأردن المرتبة الثانية من حيث متوسط التحصيل العلمي (10 سنوات دراسية) مقارنة بالدول العربية الأخرى. ويبدو أن مشاركة الشباب في المجتمع المدني منخفضة حيث أن أقل من 9٪ من الشباب الأردني تطوعوا في منظمة في عام 2014.

واستنادا إلى مفهوم التضامن الاجتماعي، يخلق مطعم "عزوتي" في عمان مساحة للناس - الذين لا يعرفون بعضهم البعض - لدعوة بعضهم البعض لتناول وجبة كريمة. وكلمة"عزوتي" باللهجة الأردنية تعني «الدعم والمكان الذي ينتمي إليه الشخص». والمبادرة هي ذاتية غير هادفة للربح ويديرها طلبة الجامعات، وتعتمد على تطوع الشباب والناس الذين لا يستطيعون تناول الطعام في يوم معين يمكن أن يأتوا إلى مطعم "عزوتي" ويختاروا بطاقة دعوة نشرت على جدار الدعوات للمطالبة بشطيرة أو وجبة من اختيارهم. ويشمل ذلك الفئات الضعيفة واللاجئين.

تنفيذ البرنامج / المبادرة

عزوتي هي مبادرة أنشأها محمود النابلسي، وهو شاب أردني. تهدف المبادرة إلى تحقيق قيمة التضامن الاجتماعي والترابط الاقتصادي من خلال:

- توفير مساحة للشباب للتطوع وتطوير قيمهم للتضامن الاجتماعي
- تشجيع روح المبادرة لدى الشباب مع تعزيز قيم التضامن الاجتماعي أيضا
- تمكين المرأة اقتصاديا من خلال توفير الأنشطة المدرة للدخل (يعتمد المطعم 100 في المائة على عمل العاملات / الطهاة)
- تحفيز الناس، وخاصة الشباب للتفكير في الآخرين، وإعطاء الآخرين، وإطعام الآخرين
- نشر شعار المبادرة وهو «لديك ما يكفي من الخبز ولكن ليس بما فيه الكفاية لجميع الناس».

التحديات الرئيسية

لقد حظيت هذه المبادرة بالثناء من قبل كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. غير أنه لم يتم تقديم أي دعم رسمي للتشجيع على زيادة تمويل هذه المبادرة أو دعمها. ويعتمد نجاح المبادرة على مستوى عال من النشاط والالتزام لدى الشباب المتطوع. وبما أن معظم

المتطوعين من الطلاب، يصبح من الصعب عليهم في بعض الأحيان إدارة عملهم في المطعم ومتابعة دروسهم الجامعية في آن معاً.

النتائج المحققة

بات المطعم يعتمد 100٪ على العمل التطوعي، حيث يوجد حاليا 12 متطوعا ملتزما. ويلبي المطعم أسبوعياً أكثر من مائة من الداعين والمدعوين. وتشرح المبادرة للأطفال عن التضامن الاجتماعي والترابط الاقتصادي وأهمية المشاركة. ومؤخرا، أعاد الشباب تأهيل وإحياء الدرج المؤدي إلى المطعم في وسط مدينة عمان.

الخطوات القادمة

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح «عزوتي». أولا، يتم تشجيع الداعين على وضع أسمائهم على الدعوة بحيث لا يكون العمل مجرد تبرع، لكنه يضيف عاملا إنسانيا للدعوة. وهناك خيارات إبداعية أخرى يتم تنفيذها مثل هدية عيد الميلاد حيث يمكن للشخص دعوة شخص آخر والقيام بدفع نيابة عنه مبلغا لإطعام 10 أشخاص آخرين، ويتم إرسال إشعار عيد ميلاد للشخص المحتفل. الأهم من ذلك، إنَّ المكونات المستخدمة هي محلية وتأتي من جمعية من النساء اللواتي يعدونها في منازلهنَّ في أجران.

إمكانية التكرار

يعتزم أعضاء المبادرة تطبيق نفس المشروع في مدن أخرى في الأردن من أجل دعم المزيد من النساء المحليات وتشجيع القطاعات الأخرى على تنفيذه بما في ذلك الصيدليات ومحلات البقالة والخياطين. حاليا، فقد تم تكرار هذه المبادرة في قطاع الملابس.

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ (AHDR2016)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016
- البنك الدولي، 2016
- منظمة العمل الدولية، 2016
- تقرير ورشة العمل الوطنية حول تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وصنع القرار في الأردن.

مشروع الشباب لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عجلون - الأردن

تنفيذ المشروع / المبادرة

نفذ مشروع الشباب لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عجلون في خمس بلديات في عام 2017، واستهدف الشباب (10 من الذكور و10 من الإناث) من المرشحين للانتخابات البلدية، وقادة المجتمع من الجنسين.

يتولى تنفيذ المشروع مركز وسطاء التّغيير (ICC) من أجل التنمية المستدامة. ويتناول المشروع إشكالية نظرة المجتمع تجاه المشاركة السياسية للمرأة من خلال تعبئة الشباب لدعم المرشحات في الانتخابات البلدية لعام 2017 في البلديات الخمس في عجلون.

ويهدف المشروع إلى:

- بناء جيل من الشباب الذين يمتلكون المعرفة بالحقوق السياسية وقادرون على الدفاع عن حقوقهم ويعترفون بالدور الهام الذي يلعبونه في مجتمعاتهم.
- المساهمة في سيادة القانون بمعنى أن الحقوق الدستورية محفوظة جيدا وتطبق بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين من خلال زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية على المستوى المحلي.
- زيادة ثقة المجتمع في دور الشباب في التأثير في العمليات السياسية وكعوامل للتغيير جنبا إلى جنب مع القادة السياسيين.
- إنشاء لجنة من الشباب لمساعدة ودعم المرشحات في حملاتهن في الانتخابات البلدية لعام 2017 في عجلون.

التحديات الرئيسية

من أهم التحديات التي تواجه المبادرة هو التمييز ضد المرأة والصورة النمطية حول دور المرأة في المجتمع، مما أعاق تنفيذ المشروع بشكل سلس. حيث لا يزال كثيرون في المجتمع الأردني يعارضون، لغاية اليوم، الدور السياسي للمرأة، ولا سيما في المناطق الريفية.

النتائج المحققة

استطاعت المبادرة الوصول الى 600 امرأة ورجل ممن يرغبون في الترشح للانتخابات (شيوخ القبائل وقادة المجتمعات المحلية والقيادات النسائية في البرلمان والبلديات السابقة)، و700 شاب من الذكور والإناث الذين يستخدمون جلسات حوار مع المجتمع المحلي، و10000

شخص يستخدمون الوسائل السمعية البصرية، وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. والأهم من ذلك أن عدد المرشحات في عجلون زاد بنسبة 20 في المائة عن الدورات الانتخابية السابقة، وتم انتخاب تسعة شبان في المجالس المحلية والبلدية.

الخطوات القادمة

تم تنفيذ المشروع على مستوى محافظة عجلون ضمن البلديات وبحسب التوزيع الجغرافي. وسينفذ المشروع على المستوى الوطني في عام 2018.

إمكانية التكرار

وتعزى السمات الهامة لنجاح المشروع إلى تفاني المشاركين في تحقيق هدف المشروع حيث وقع النساء والرجال والشباب على تعهد مكتوب ينص على الالتزام بالعمل على الأولويات والقضايا الجنسانية، مع إعطاء الأولوية لقضايا الشباب والنساء. وحضر المشاركون باستمرار الاجتماعات التي عقدت في إطار المشروع وكذلك اجتماعات مجالس الظل البلدية وأقاموا شراكات فيما بينهم.

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ (AHDR2016)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016
- البنك الدولي، 2016
- منظمة العمل الدولية، 2016
- تقرير ورشة العمل الوطنية حول تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وصنع القرار في الاردن

مبادرة «أنا أتعلم» - الأردن

السياق العام

«أنا أتعلم» هي مبادرة تنظم مجموعة من الأنشطة الشبابية بما في ذلك مخيم «أنا أستطيع» الصيفي ومخيمات صيفية أخرى تهدف الى مساعدة الشباب على الانتقال من الحياة الدراسية والأنشطة اللاصفية الى سوق العمل عبر تزويد الشباب بفرص عمل لتعلم البرمجة والانخراط في خبرات جديدة.

تنفيذ البرنامج / المبادرة

"أنا أتعلم" هي مبادرة تأتي في إطار جمعية فور سيزونز التعاونية (Four Seasons Cooperative Society) بالشراكة مع العديد من أصحاب المصلحة، لا سيما وزارة التربية والتعليم، ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي مبادرة تطوعية للشباب تؤسس وتنشئ مساحات آمنة تشجع النمو الفكري والتفكير النقدي، وتوفر منصة للإبداع والابتكار. وتهدف المبادرة إلى:

- تمكين الشباب على العمل مع الأطفال وإعدادهم لسوق العمل
- تطوير جودة البرامج التي تقدمها الجمعية وتعزيز شبكتها من الشراكات
- تعليم الأطفال البرمجة وتزويدهم بالمهارات الأساسية للحاسوب ومهارات الحياة، فضلا عن تأمين التسلية والترفيه لهم

التحديات الرئيسية

ما زالت مبادرة «أنا أتعلم» محدودة النطاق بسبب عدم توفر الدعم الرسمي والتمويل لها من قبل الحكومة والجهات المانحة لكي يتم توسيع نطاقها ليشمل البلديات والمدن الأخرى. ووفقا للمنظمين، تشمل التحديات الأخرى عدم رغبة الآباء في إرسال أبنائهم إلى هذه المخيمات بسبب النزعة المحافظة والأسباب الثقافية.

النتائج المحققة

شملت أنشطة التوعية 225 طفلا (9-13 سنة) و124 أسرة. وساعدت المبادرة 25 شابا على إيجاد فرص عمل مع الشركاء.

الخطوات القادمة

قامت مبادرة «أنا أتعلم» ببناء شراكة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بهدف تنفيذ المبادرة في مدارس الأونروا كأنشطة من خارج المناهج الدراسية في مخيمات جرش.

إمكانية التكرار

تعزى عوامل نجاح «أنا أتعلم» إلى إرادة المؤسسين القوية لتحقيق النتائج المرجوة من الناحيتين الكمية والنوعية والتحقق منها من خلال الزيارات الميدانية لقادة المجتمع.

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ (AHDR2016)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016
- البنك الدولي، 2016
- منظمة العمل الدولية، 2016
- تقرير ورشة العمل الوطنية حول تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وصنع القرار في الأردن

حملة إلغاء المادة 153 من قانون العقوبات -الكويت

السياق العام

يبلغ عدد سكان الكويت 3.89 مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي فيها 114.04 مليار دولار. وفي حين يبلغ معدل بطالة الشباب 2.4 في المائة فقط، إلا أنَّ الكويت هي الدولة الوحيدة في الإسكوا حيث معدل البطالة لدى الشباب الذكور (2.6 في المائة) هو أعلى من معدل البطالة لدى الشباب الاناث (2.1 في المائة). ويبلغ متوسط التحصيل العلمي 5.8 سنوات دراسية في الكويت حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي ٪65.5 في عام 2012. أما المشاركة السياسية للشباب فهي أقل من المتوسط (0.415) بينما المشاركة المدنية هي أعلى من المتوسط (0.62). أُطلقت حملة «إلغاء المادة 153»* من قبل الناشطين الحقوقيين والأكاديميين الذين شكلوا مجموعة ضغط في عام 2015 لرفع مستوى الوعي بين النساء وصانعي القرار بشأن المادة 153 من قانون العقوبات الكويتي. والمشكلة التي تسعى هذه الحملة إلى التصدي لها هي العنف ضد المرأة، إذ أن هذه المادة تخفف العقوبة على مَن يرتكب ما يسمى «جرائم الشرف».

تنفيذ البرنامج / المبادرة

أطلقت هذه الحملة خمس نساء مهتمات كثيراً بالسياسة العامة، بهدف إلغاء المادة 153. وقد حرصت الحملة على إنشاء مجموعة ضغط والتعاون مع نواب مجلس الامة والوزراء لتحقيق الأهداف المنشودة. وبصورة أكثر تحديدا، تسعى الحملة إلى إصدار قانون جديد لحماية المرأة من العنف، كما تسعى إلى تنسيق ومواءمة القوانين المختلفة لضمان حقوق المرأة والطفل.

التحديات الرئيسية

- حل البرلمان وإعادة انتخابه
- عدم قدرة الحملة على تقديم الدعم الكامل للنساء والفتيات اللواتي تعرّضن لسوء المعاملة واللواتي قدَّمن شكاوى
- عدم تعاون النواب بسبب حساسية الموضوع في المجتمع الكويتي

النتائج المحققة

للحملة تأثيرات عديدة على مستويات مختلفة، أبرزها:

1- **على مستوى صنع السياسات:**

- أثارت اللجنة المعنية بالمرأة والأسرة في البرلمان الكويتي السابق مسألة تعديل المادة 153 مع وزير العدل.
- تبنى أحد نواب البرلمان الحملة ونجح في الحصول على العدد اللازم من التوقيعات من زملائه النواب لمناقشة المادة 153 في الدورة المقبلة للمجلس.

2- **على مستوى بناء القدرات**، تلقت الحملة تمويلا من مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط ونظمت عدة ورش عمل ناجحة كما يلي:

- ورشة عمل لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) باللغة الإنكليزية في شباط / فبراير 2017، حيث أظهر المشاركون/ات زيادة بنسبة 87.5 في المائة في المعارف المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي استنادا إلى الاستقصاء ما قبل وما بعد الورشة.
- ورشة عمل لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) باللغة العربية في شباط / فبراير 2017، حيث أظهر المشاركون/ات زيادة بنسبة 67 في المائة في المعارف المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) استنادا إلى الدراسة الاستقصائية ما قبل وما بعد الورشة.
- ورشة عمل درامية حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي للشباب في فبراير / شباط 2017 بحضور أكثر من 100 مشارك.
- تدريب ضابطات شرطة بالتعاون مع وزارة الداخلية في نيسان / أبريل 2017.
- ورشة عمل حول المناصرة وحملات الضغط في

مايو/ أيار 2017 حيث أظهرت زيادة بنسبة 100٪ في المعرفة حول المناصرة وحملات الضغط على أساس استقصاء ما قبل وما بعد الورشة.

3- أخيرا، تلقت الحملة **جائزة حقوق الإنسان** التي قدمها نيكولاس بريسكوت، ممثل الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

الخطوات القادمة

ستستمر الحملة في ممارسة الضغط والدعوة إلى إلغاء المادة 153، والسعي الى إصدار قوانين جديدة تحمي المرأة من العنف. كما ستواصل الحملة أيضا تنظيم ورش عمل لبناء القدرات تشمل ورشة عمل تدريبية حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في تشرين الأول / أكتوبر 2017.

إمكانية التكرار

تتمثل عناصر النجاح الرئيسية لهذه الحملة في الرصد والتقييم على مستوى المناصرة، وكسب التأييد، وفي تنظيم ورش العمل الخاصة ببناء القدرات، فضلا عن جمع الأموال لضمان استدامة الحملة.

*تنص المادة 153 على أن «كل من ألقى القبض على زوجته مع رجل في حالة الزنا أو قبض على ابنته أو أمه أو أخته مع رجل في حالة الزنا، وقتلها أو قتل الرجل أو قتلهما معا، يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن 49 دولاراً أمريكياً أو بإحدى هاتان العقوبتان».

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦
- البنك الدولي، 2016
- منظمة العمل الدولية، 2016
- مؤشر تنمية الثروة المشتركة للشباب، 2016
- تقرير ورشة العمل الوطنية حول تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وصنع القرار في الكويت

برنامج لوياك للتدريب - الكويت

السياق العام

تأسس برنامج لوياك للتدريب في عام 2003 بهدف قيادة الشباب إلى النمو الشخصي والمهني بعيدا عن الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل الإدمان على المخدرات أو التطرف. ويستهدف هذا البرنامج، المدعوم من الجامعة الأمريكية في الكويت، الشباب في الكويت الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و27 عاما من جميع الجنسيات. وهو يتألف أساسا من ورش العمل التدريبية التي تقدمها لوياك، والتدريب المدفوع المقدم من الشركات المشاركة في البرنامج، والعمل التطوعي. وتغطي ورش العمل مجالات التنمية الشخصية وجميع جوانب الاستعداد للعمل. يتم الإشراف على التدريب والعمل التطوعي عن كثب من قبل لوياك لضمان إلتزام الشركات والشباب المشاركين.

تنفيذ البرنامج / المبادرة

يهدف برنامج لوياك للتدريب إلى الحد من بطالة الشباب والحد من مُعْضلَة المفارقة (اذ لا يمكنك الحصول على عمل إذا كنت لا تملك الخبرة، ولكن لا يمكنك الحصول على الخبرة إذا لم يكن لديك عمل). وبشكل أكثر تحديدا، يهدف إلى:

- رفع مستوى توظيف الشباب من خلال تزويدهم بالتدريب والخبرة العملية التي يضيفونها إلى سيرهم الذاتية
- مساعدة الشباب على إيجاد الاتجاه المناسب والشغف في الحياة عند اختيارهم مجالات الدراسة أو الوظائف
- ترسيخ قيم لوياك لدى الشباب المشاركين والقائمة على الحب، والالتزام، والإبداع، والمساهمة، والتوعية، والسلام، والتمكين من خلال عقد ورش عمل وإشراكهم في العمل التطوعي.

التحديات الرئيسية

نظرا للقيود المالية التي تواجه إدارة المؤسسات غير الحكومية المعتمدة على المانحين، كان على مسؤولي لوياك أن يتعاملوا مع ذلك من خلال زيادة عدد الموظفين وتطوير البنية التحتية تدريجياً (تكنولوجيا المعلومات وغيرها من المرافق). ومن التحديات الأخرى التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ البرنامج ما يلي:

- اقناع الشركات للتبرع والمشاركة في البرنامج كان تحدياً خطيراً تم التغلب عليه بالمثابرة إلى ان اقتنعت الشركات بأهمية البرنامج وتأثيره.
- الموقف والنظرة السلبية للمجتمع تجاه مهن واعمال محددة (مثل اعمال التجزئة والمطاعم). وقد تغير هذا الموقف في وقت لاحق عندما لاحظ الناس

الخلفيات المتنوعة للمتدربين من لوياك.
- يمثل قياس أثر البرنامج على المستفيدين تحديا مهما تم التغلب عليه من خلال إنشاء إدارة للرصد والمتابعة والتقييم.

النتائج المحققة

في عام 2017 وحده، استفاد من البرنامج ما يقارب 1000 مشارك، بعضهم قد تلقوا عروضا للعمل قبل ان ينهوا فترة التدريب. وقد تم قبول عروض العمل في بعض الحالات، مما أدى إلى حصول المتدربين على وظائفهم الأولى بفضل تدريب لوياك. وقد أظهرت التقارير التفصيلية عن مراحل تنفيذ البرنامج أن الإناث المستفيدات يمثلن نسبة تناسبية مع النسبة المئوية للسكان.

الخطوات القادمة

لدى لوياك خطط للتوسع في بلدان أخرى في المنطقة. ويجري تخفيف القيود المالية باستخدام استراتيجيات عديدة مثل تبسيط العمليات، والاعتماد على التكنولوجيا، واستكشاف مشاريع جديدة مدرَّة للدخل.

حصل البرنامج على العديد من الجوائز والتقدير مثل:
- "Chaillot Special Mention" التابعة للاتحاد الأوروبي والهادفة إلى الترويج لحقوق الإنسان، في عام 2014
- شهادة أفضل الممارسات من قبل بلدية دبي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT)
- الإشارة الى البرنامج في كتاب «تعلم الحياة» التي أصدرته مؤسسة قطر عبر مبادرة وايز(WISE)

إمكانية التكرار

أدى العديد من عوامل النجاح إلى توسيع وتكرار برنامج التدريب المحلي في الكويت وفي الفروع الإقليمية في اليمن ولبنان والأردن. وتشمل هذه العوامل ما يلي:
- تصميم البرنامج الذي يقوم على القيم الإنسانية التي تستقطب جميع الأفراد
- مؤسسو البرنامج هم أشخاص مميزون، يتمتعون بأفكار خلاقة، ولديهم شغف كبير بالعطاء ولهم شبكة واسعة من المعارف والاتصالات
- إن حالة التحسين المستمر التي تعتمدها "لوياك" تجذب الرعاة والمانحين لبرامجها وتتيح للشركات فرصة ممارسة المسؤولية الاجتماعية
- كانت العلامة التجارية السليمة (Brand)، والتواصل مع الشركاء والجمهور والشركات، من العوامل الرئيسية في تحقيق نجاح هذه المبادرة.

المراجع

الموقع الإلكتروني لبرنامج "لوياك":
https://www.loyac.org/Local/Internship/InternshipProgram.aspx

«خدمني تربح» - تونس

السياق العام

يبلغ عدد سكان تونس 11.1 مليون نسمة والناتج الإجمالي 43.015 مليار دولار أمريكي. ويشكل الشباب 12.3 في المائة من مجموع السكان و17.5 في المائة من السكان في سن العمل. وفي حين يبلغ معدل البطالة 14.8 في المائة، فإن معدل البطالة بين الشباب الاناث (21.2 في المائة) أعلى منه بين الشباب الذكور (12.5 في المائة). ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون إيجاد وظيفة جيدة عدم التوافق بين متطلبات الوظيفة ومؤهلات مقدمي الطلبات. ويبلغ متوسط التحصيل العلمي في تونس 8.4 سنوات دراسية في حين تطوع 10٪ فقط من الشباب التونسي في منظمة في عام 2015.

جاءت فكرة «خدمني تربح» نتيجة ورشة عمل حول «توظيف الشباب»، تم عقدها نتيجة ارتفاع معدل البطالة بين الشباب الخريجين (600،000 شاب تونسي وفقا لبيانات وزارة التدريب المهني والتشغيل). وكانت فكرة المشروع ثمرة حوار ومناقشات بين سبع جمعيات حول دور المجتمع المدني في موضوع عمالة الشباب. وهذه المبادرة مستوحاة من حياة الشباب التونسيين بعد الثورة، وتتمحور حول إنشاء شبكة من الجمعيات التي من شأنها أن تساعد الشباب في إيجاد وظيفة بطريقة مبتكرة ومريحة.

تنفيذ البرنامج / المبادرة

ينفذ المشروع، الذي يموله المعهد الفرنسي لتونس، من قبل الجمعية التونسية للتنمية الثقافية والفنية "سيتي نيس"، بالتعاون مع مختبر التضامن الاجتماعي والاقتصادي (Lab ESS). ويهدف هذا المشروع النموذجي الى تقديم

الدعم للشباب العاطلين عن العمل الذين يبحثون بنشاط عن العمل لضمان الاندماج الاقتصادي الناجح. وبشكل أكثر تحديدا، يهدف المشروع إلى:

- الوصول إلى الشباب في مناطقهم لتعريفهم على الطرق الجيدة والحديثة للبحث عن عمل/ خلق فرص العمل
- جذب انتباه الشباب في المقاهي والمساحات الشعبية والجامعات وتوجيههم إلى مبادرات التوظيف أو مراكز دعم رواد الأعمال الشباب
- تعزيز الدراية الفنية والمعرفة لشبكة الجمعيات من حيث تقديم المشورة والتوجيه للشباب من اجل الحصول على عمل

التحديات الرئيسية

الاندماج والتكامل الاقتصادي للشباب، وهو عامل هام من عوامل التنمية المستدامة، يشكل مصدر قلق وتحدي ليس فقط بالنسبة للدولة، بل أيضا للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وشملت التحديات التي واجهت المشروع فيما يتعلق بالشباب ما يلي:

- انعدام الثقة
- عدم الإلمام بالممارسات والفرص الجيدة في العالم المهني
- الافتقار إلى المعرفة حول كيفية تطوير الذات
- الفجوات بين المهارات والكفاءات المطلوبة

النتائج المحققة

اشتمل المشروع على اشتراك 14 جمعية/منظمة/رابطة منتشرة في 7 محافظات حيث قامت بتدريب الشباب وتقديم المشورة لهم بشأن الخيارات الوظيفية، كما وفرت لهم دورات تدريبية. وقد استفاد ما مجموعه 178 شخصا من الشباب التونسي (43 في المائة من الإناث) من التوجيه في الاختيار الوظيفي والتدريب على التوجيه المهني، وتم توجيههم إلى مراكز / منابر التوظيف للحصول على إرشادات إضافية. كما تم توجيه الشباب الذين أعربوا عن رغبتهم في إنشاء مشاريع خاصة بهم الى شبكات أصحاب المشاريع، مثل مبادرة حقوق الإنسان و"إنجاز". وعليه، تمكّن تسعة وثلاثون شابا (20٪) من العثور على وظائف، وأصبح ثمانية وعشرون (10٪) مستقلين اقتصاديا نتيجة للمشروع.

الخطوات القادمة

ستواصل شبكة الجمعيات/الرابطات تقديم التوجيه والمشورة المهنية للشباب.

إمكانية التكرار

تم تكرار مبادرة "خدمني تربح" في سبع محافظات في تونس.

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ (AHDR2016)
- انتقال المرأة من المدرسة إلى العمل في البلدان العربية المتوسطية، 2017
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016
- البنك الدولي، 2016
- منظمة العمل الدولية، 2016
- تقرير ورشة العمل الوطنية حول تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وصنع القرار في تونس

برنامج «كن جزءا من الحل» - تونس

السياق العام

«كن جزءا من الحل» هو برنامج لمدة اثني عشر شهرا تم تصميمه تحت مظلة جمعية «تونس بلا حدود». وتم تطوير هذا البرنامج لتعزيز المشاركة المدنية والقيم الديمقراطية بين 70 شخصاً في ثلاث محافظات هي: قفصة، القصرين، وسيدي بوزيد. وكان من بين المستفيدين ممثلون لوسائل الإعلام والفنانون الشباب (الشعراء، الراقصين، ومغني الراب، والمدونين)، الذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 عاما. وامتدَّت مدة المشروع لسنة واحدة ابتداء من تشرين الأول / أكتوبر 2015 و لغاية أيلول / سبتمبر 2016.

تنفيذ البرنامج / المبادرة

نفذَّت المشروع جمعية «تونس بلا حدود» بالتعاون مع ثلاث جمعيات، ووزارة الشباب، وثلاث إذاعات محلية وبلديات مختلفة. هدف المشروع إلى زيادة الوعي بالمعارف السياسية والمشاركة المدنية والقيم الديمقراطية للجمهور المستهدف. كما هدف المشروع إلى تحشيد المستفيدين من المشروع وتعزيز مشاركتهم المدنية من خلال المناصرة وكسب التأييد.

التحديات الرئيسية

- إنعدام نشاط بيوت الشباب العامة
- إفتقار بيوت الشباب العامة إلى مبادرات شبابية
- عدم وجود حوار مع السلطات المحلية في المراحل الأولى من المشروع

النتائج المحققة

بدأ المشروع بتنظيم ثلاث حلقات دراسية محلية بعنوان «الديمقراطية المحلية: التحديات والاحتياجات» في قفصة وسيدي بوزيد والقصرين، جمعت بين الشباب والسلطات المحلية لتعريفهم بالمشروع ومناقشة التحديات في كل محافظة. ثم تم تدريب 70 شخصاً (70٪ من النساء و 30٪ من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 عاما) على المهارات القيادية والمشاركة المدنية والقيم الديمقراطية. كما تم تشجيع المتدربين/ات على الاستفادة من المعارف والمهارات التي اكتسبوها في مدنهم من خلال القيام بحملة للمناصرة وكسب التأييد مما حرَّك أكثر من 20000 شخص. كما نظمت ثلاث محطات إذاعية محلية، في المحافظات الثلاث، عروضا مرة كل أسبوعين، وبثت هذه العروض 10 مرات، ودعت الصحفيين الشباب المتدربين إلى المشاركة في حملة المناصرة بعنوان «أهمية المشاركة المواطنين والقيم الديمقراطية». وقد قام أحد مصممي «الغرافيتي» بقيادة ثلاثة شباب مهتمين بالكتابة على الجدران في كل محافظة لرسم جدران منازل الشباب العامة، ودعم حملة المناصرة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الراقصون الشباب والمدونون وأقاموا عروضا في بيوت الشباب العامة. وبحلول نهاية المشروع، تمكن 70شخصا من قادة الشباب من ثلاث محافظات من القيام بالمناصرة وكسب التأييد لجذب مختلف المجموعات وإدارتها وقيادتها، مما ساهم في تعزيز مشاركة أفراد هذه المجموعات لكي يكونوا مواطنين فاعلين.

الخطوات القادمة

إنَّ مشروع «كن جزءا من الحل» اكتشف الشباب الذين يرغبون في إنشاء جمعياتهم الخاصة لتحسين مجتمعاتهم والتعبير عن أصواتهم في إطار منظمة يمكن أن تحمي حقوقهم. وقد اعتمدت أربع مشاركات أهداف المشروع وسعين إلى تنفيذه معا مما يضمن استدامته. كما قام الشباب إلى بإنشاء أربع جمعيات جديدة («موجودين»، «عين تونس»، منظمة «فنون الشارع»، وجمعية «البحوث الاستراتيجية»).

إمكانية التكرار

يتمحور أحد عوامل النجاح الرئيسية للمشروع حول لعب دور الوسيط بين قادة الشباب والشباب نفسهم في بيوت الشباب العامة. وتشمل عناصر النجاح الأخرى لهذه المبادرة ما يلي: الاستمرار في التواصل والتعاون مع السلطات المحلية، وتعزيز مشاركة الشباب، والقدرة على تكييف الأنشطة لتلائم احتياجات المشاركين، وروح الفريق، والاستراتيجية الواضحة، وخطة العمل الشاملة للمشروع، والنهج الشفاف والتشاركي بين إدارة المشروع، والفريق المنفذ، وأصحاب المصلحة، والمجموعة المستهدفة.

المراجع

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ (AHDR2016)
- انتقال المرأة من المدرسة إلى العمل في البلدان العربية المتوسطية، 2017
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016
- البنك الدولي، 2016
- منظمة العمل الدولية، 2016
- تقرير ورشة العمل الوطنية حول تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وصنع القرار في تونس

مخطط الجلسة الخامسة: زيادة المعرفة بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- التعريف بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم وأدوارها؛
- إلقاء الضوء على الطرق والأساليب الآيلة إلى زيادة المعرفة لدى الشباب حول هذه الآليات والأجهزة

المدة الزمنية للجلسة

10.00 – 11.00: ساعة واحدة

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:

- التعريف بالآليات الدستورية وأجهزة الحكم وأدوارها؛
- إلقاء الضوء على الطرق والأساليب الآيلة إلى زيادة المعرفة لدى الشباب حول هذه الآليات والأجهزة

2. المرحلة الثانية: (30 دقيقة)
«أجهزة الحكم والآليات الدستورية»

تقنية عمل المجموعات وخلاصة الأفكار

قبل البدء بعمل المجموعات، يؤكد المدرب على أهمية تعرف الشباب على الآليات الدستورية وأجهزة الحكم في سبيل تفعيل مشاركتهم ومعرفة كيفية التدخل وضمن أية أطر. يوزع المدرب المشاركين إلى أربع مجموعات صغيرة و يطلب من المجموعات كافة تحديد الأجهزة الحكومية والتشريعية والقضائية والمجتمع المدني وأهم أدوارها وطرق عملها.

عند الإنتهاء من عمل المجموعات تعرض كل مجموعة نتائج عملها من خلال مندوبها ويصوِّب المدرب الإجابات ويضيف ما يلزم. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

3. المرحلة الثالثة: (15 دقيقة)
«أجهزة الحكم والآليات الدستورية» - تابع

تقنية النقاش العام:

يعرض المدرب العروض الالكترونية الخاصة بأجهزة الحكم والآليات الدستورية، ويناقش مع المشاركين ويعطي أمثلة واقعية في الميادين المعروضة. (المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

4. المرحلة الرابعة: (10 دقائق)
«الطرق والأساليب الآيلة إلى زيادة المعرفة لدى الشباب حول هذه الآليات والأجهزة.»

تقنية النقاش العام

يطرح المدرب السؤال على المشاركين: ماهي الطرق والأساليب الآيلة إلى زيادة المعرفة لدى الشباب حول هذه الآليات والأجهزة؟

يجمع المدرب الأجوبة فيؤكد على بعضها ويصوِّب الأخرى عند الحاجة.

من أساليب زيادة المعرفة: عقد اللقاءات والدورات التدريبية في الجامعات، إعطاء فرص لطلاب الجامعات كمتطوعين، اللقاءات والدورات التدريبية في منظمات المجتمع المدني، زيارات إلى أجهزة الحكم (مجلس النواب مثلا)، المطويات، وسائل الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، مؤتمرات مع خبراء أكاديميين وفعاليات حكومية، إلخ.

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية

1. ما هي السلطات/ أجهزة الحكم في دولة ما؟

2. هل تختلف هذه الأجهزة بحسب نظام الحكم (ملكي، أميري، جمهوري)؟

3. كيف نتعرف على هذه الأجهزة وأدوارها؟ (الدستور، القوانين، الأنظمة الداخلية...)

الدستور التونسي

الباب الثالث: السلطة التشريعية

الفصل 50:

يمارس الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب أو عن طريق الإستفتاء.

الفصل 51:

مقر مجلس نواب الشعب في تونس العاصمة، وله في الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته بأي مكان آخر من تراب الجمهورية.

الباب الرابع: السلطة التنفيذية

الفصل 71:

يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة.

الباب الخامس: السلطة القضائية

الفصل 102:

القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات. القاضي مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون.

الباب السادس: الهيئات الدستورية المستقلة

الفصل ١٢٥:

تعمل الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية. وعلى كافة مؤسسات الدولة تيسير عملها.

تتمتع هذه الهيئات بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية، وتنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية معززة، وترفع إليه تقريراً سنوياً يناقش بالنسبة إلى كل هيئة في جلسة عامة مخصصة للعرض. يضبط القانون تركيبة هذه الهيئات والتمثيل فيها وطرق انتخابها وتنظيمها وسبل مساءلتها.

الباب السابع: السلطة المحلية

الفصل ١٣٩:

تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقاً لما يضبطه القانون.

الفصل ١٤١:

المجلس الأعلى للجماعات المحلية هيكل تمثيلي لمجلس الجماعات المحلية مقره خارج العاصمة.

ينظر المجلس الأعلى للجماعات المحلية في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات، ويبدي الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالتخطيط والميزانية والمالية المحلية، ويمكن دعوة رئيسه لحضور مداولات مجلس نواب الشعب. تضبط تركيبة المجلس الأعلى للجماعات المحلية ومهامه بقانون.

الدستور الأردني

السلطات / أحكام عامة

المادة 25:

تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب.

المادة 26:

تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور.

المادة 27:

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون.

دستور امارة الكويت

الباب الرابع: السلطات

الفصل الأول - أحكام عامة

المادة 50

يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور.

المادة 51

السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور.

المادة 52

السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور.

المادة 53

السلطة القضائية تتولاها المحاكم بإسم الأمير، في حدود الدستور.

4.هل يحمي الدستور حقوق الشباب في المشاركة في الشأن العام وفي صنع القرار؟

بعض المواد من دستور الجمهورية التونسية

الباب الأول: المبادئ العامة

الفصل ٨:

الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن. تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاتهم وتعمل على تحملهم المسؤولية وعلى توسيع اسهامهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

الباب الثاني: الحقوق والحريات

الفصل ٢١:

المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواسية أمام القانون من غير تمييز.تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم.

الفصل ٣٧:

حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة.

الفصل ٤٦:

تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة.

الفصل ٤٨:

لكل مواطن ذي إعاقة ألحق في الانتفاع، حسب طبيعة اعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحقيق ذلك.

بعض المواد من دستور المملكة الأردنية الهاشمية

الفصل الثاني: حقوق الأردنيين وواجباتهم

المادة 6

1. الأردنيون أمام القانون سواسية لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

2. تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

المادة 15

1. تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون

2. الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

المادة 16

1. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

2. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

المادة 17

للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعيِّنها القانون.

المادة 23

العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.

بعض المواد من دستور امارة الكويت

الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي

مادة (٧):

العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

مادة (٨):

تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة

مادة (٢٩):

الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

مادة (٤٠):

التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة مجانياً في مراحله الأولى وفقاً للقانون. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية. وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

مادة (٤١):

لكل كويتي ألحق في العمل وفي اختيار نوعه.

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه.

مادة (٤٣):

حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة.

مادة (٤٤):

للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مُباحة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون اغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب.

أدوار الفرقاء المعنيين بعملية الحكم

(من دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي (الإسكوا) ص. 88-89):

مشاركة مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية

هو تواجد مؤسسات دولة فاعلة وقادرة على تبني التشريعات والأنظمة وتطبيقها، وعلى التشارك مع الجهات غير الحكومية مثل وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتؤدي المؤسسات التالية دورا هاما في تفعيل الشفافية والمحاسبة داخل المؤسسات. أما دور كل منها في عملية المساءلة والمحاسبة فيمكن اختصاره بالنقاط التالية:

دور السلطة التشريعية:

- دراسة وإقرار القوانين؛
- مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها؛
- إشراك المواطنين في الجلسات العامة واللجان بغية مراقبة هذه الأخيرة واستشارة المواطنين؛
- التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في عملية التشريع؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالعمل التشريعي.

دور السلطة القضائية:

- تطبيق القوانين بعدل واستقلالية ومسؤولية ومحاسبة كل جهة مُخالفة؛
- تطوير نظام إداري يحصّن استقلالية القضاء في نظم التعيين وتحديد الرواتب؛
- نشر القرارات القضائية والأحكام الكاملة وضمان شفافية المحاكمات؛
- تطوير وتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة والتدقيق في تقاريرها ونشرها؛
- حماية الحقوق الدستورية مثل حرية التعبير، والتجمع، وإنشاء الجمعيات، والوصول إلى المعلومات.

دور السلطة التنفيذية:

- إصدار المراسيم والقرارات التنفيذية؛
- مراقبة تطبيق القوانين في المؤسسات العامة؛
- نشر المعلومات المتعلقة بإدارة المؤسسات والخدمات العامة؛

- تحصين استقلالية أنظمة الرقابة والتدقيق في قراراتها وتطبيقها؛
- إدارة المؤسسات العامة.

دور المجتمع المدني:

- مراقبة أداء مؤسسات الدولة ونشر المعلومات؛
- الضغط والتأثير على السلطات المعنية بغية زيادة الشفافية وتفعيل مؤسسات الدولة؛
- توفير الدراسات والخبرات والقدرات والاقتراحات لصانعي القرار من أجل تصويب صناعة السياسات العامة؛
- توعية المواطنين على حقوقهم وتمكينهم من محاسبة قياداتهم؛
- حماية الأفراد والمجموعات التي تُنتهك حقوقها.

من أهم أساليب زيادة المعرفة لدى الشباب حول الآليات الدستورية وأجهزة الحكم

- اللقاءات والدورات التدريبية في الجامعات
- إعطاء فرص لتمرين طلاب الجامعات على التطوع
- اللقاءات والدورات التدريبية في منظمات المجتمع المدني
- زيارات إلى أجهزة الحكم (مجلس النواب مثلا)
- وسائل الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع
- مؤتمرات مع خبراء أكاديميين وفعاليات حكومية وغيرها.

مخطط الجلسة السادسة: بناء الثقة بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- التعريف بالثقة كسمة مجتمعية؛
- تحديد شروط بناء الثقة ما بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.

المدة الزمنية للجلسة

11.30 – 13.00: ساعة ونصف

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:

- التعريف بالثقة كسمة مجتمعية؛
- تحديد شروط بناء الثقة ما بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.

2. المرحلة الثانية: (15 دقيقة)
«الثقة كسمة مجتمعية»

تقنية العصف الذهني:

يطرح المدرب السؤال التالي على المجموعة: ما هو تعريفكم للثقة؟ ثمّ يجمع ويدوِّن أكبر عدد ممكن من أفكار وآراء المشاركين ليصار بعدها إلى التركيز على الأفكار الرئيسية. من ثم يعرض المدرب الشفافيات الضوئية (بور بوينت) المتعلقة بالتعريف بالثقة. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

3. المرحلة الثالثة (45 دقيقة)

«شروط بناء الثقة ما بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار»

تمرين كبكوب الصوف:

يطرح المدرب السؤال على المشاركين حول معرفتهم بالتجارب المتعلقة بالدور الإيجابي لبعض الحكومات العربية في تفعيل مشاركة الشباب. يستخلص المدرب ويصوِّب المداخلات ليعرض بعدها بعض المبادرات على هذا الصعيد، معتمداً على المعلومات المرجعية من الملف رقم 1. يوزع المدرب المشاركين إلى مجموعات صغيرة ويعطي صفة محددة لكل مجموعة. يعين المدرب مشاركين اثنين لتسجيل نتائج التمرين على اللوح ضمن جداول متعددة (جدول لكل مجموعة). بحيث تمثِّل المجموعة الأولى جمعيات من المجتمع المدني، والمجموعة الثانية شباب ناشطين، والمجموعة الثالثة وزارات وإدارات رسمية على علاقة بالشباب، في حين تمثل المجموعة الرابعة نواب من المجلس النيابي. تجلس كل مجموعة على حدة في شكل دائرة في وسط القاعة. يعطي المدرب كبكوب صوف لمجموعة من المجموعات ويطلب منها أن ترميه إلى مجموعة أخرى بترك طرف الخيط معها. وعند رمي كبكوب الصوف، على المجموعة أن تحدد خطوة محددة ستقوم بها من أجل بناء الثقة مع الطرف الذي ترمي له كبكوب الصوف. يتم التشاور بين أعضاء المجموعة الواحدة قبل رمي كبكوب الصوف. وهكذا دواليك من مجموعة لأخرى. من الممكن أن يعود كبكوب الصوف إلى مجموعة سبق ورمته فترميه لمجموعة أخرى. وهكذا في المحصلة يتم نسج الخيطان أي العلاقات بين كافة المعنيين.

في هذه الأثناء يدوِّن المشاركان الإثنان النتائج على اللوح مع تصنيفها في جداول (جدول لكل طرف). بعد فترة معينة، يوقف المدرب التمرين ويقرأ النتائج على اللوح التي تحدد خطوات كل طرف في بناء الثقة مع الأطراف الأخرى، ثم يقدِّم خلاصة نهائية على هذا الصعيد.

4. المرحلة الرابعة: (25 دقيقة)
«الشروط الآيلة إلى زعزعة هذه الثقة»

تكملة تمرين كبكوب الصوف:

يبقى المشاركون في أماكنهم ونسيج العلاقات ما زال قائماً من خلال خيطان الصوف. يحمل المدرب مقصاً في يده ويسأل ما الذي يمكن أن **يزعزع الثقة بين الأطراف**. عند كل جواب يقطع خيطاً من الخيطان وهكذا دواليك.

أخيراً يستنتج المدرب مع المشاركين أن كل طرف يستطيع المساهمة في بناء الثقة كما يمكن أن يهدمها من خلال مواقفه وأساليب عمله. كما يحدد معهم نتائج بناء واستدامة هذه الثقة.

إمكانية استخدام تمرين لعب الأدوار بين القيادات الشبابية والجهات الحكومية.

تمرين في لعب الأدوار

نظمت جمعية شباب الوطن ورشة عمل حول: «تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام» شارك فيها ثلاثون شاباً من القيادات الشبابية من مختلف المناطق وقد أصدر المجتمعون توصيات عدة توجهت إلى المنظمات الشبابية وإلى الشباب أنفسهم وإلى صانعي القرار. وقد تم تكليف لجنة من المشاركين بالاتصال بالمعنيين في وزارة الشباب وطلب موعد لاطلاعهم على التوصيات والاقتراحات الموجهة الى صانعي القرار. وقد تم طلب الموعد وحدد وقت الاجتماع ب 15 دقيقة.

يقوم المدرب باختيار 3 مشاركين شباب لكي يلعبوا دور مسؤول في وزارة الشباب و2 من مساعديه. يقوم هؤلاء بلعب دور محامي الشيطان من ناحية رفض جميع المقترحات المقدمة من ممثلي جمعية شباب الوطن. مؤشر نجاح هذه المجموعة هو انتهاء الاجتماع دون تقديم أي التزام أو قبول أي من المقترحات.

كما يقوم المدرب باختيار 3 من المشاركين من ممثلي الجهات الحكومية المعنية بمشاركة الشباب لكي يتَّخذوا دور أعضاء اللجنة التي كلفتها الجمعية بعرض التوصيات على صانعي القرار. يقوم هؤلاء بعرض التوصيات والمقترحات والدفاع عنها ومحاولة إقناع صانعي القرار بها. مؤشر نجاح هذا الفريق هو الحصول على قبول أو التزام كلي أو جزئي من ممثلي وزارة الشباب.

يطلب من المشاركين الآخرين أن يراقبوا ما يحصل خلال الاجتماع ويدونوا ملاحظاتهم على أداء كل من الفريقين ومدى نجاحهم في مهمتهم. يتم تركيز الملاحظات على مهارات التخطيط والتواصل والمفاوضة والقدرة على التحاور تحت ضغط الوقت.

كما يمكن تنظيم لقاء حواري لمدة 70 دقيقة بين المشاركين/ات وصانعي القرار (حيث تتم دعوة شخصين أو ثلاثة من صانعي القرار للمشاركة في هذه الجلسة فقط). يتناول الحوار ما يلي:

- كيف ينظر صانعو القرار للشباب؟ وما هي مآخذهم على القيادات الشبابية ومشاركتها في الشأن العام وفي اتخاذ القرار؟
- كيف ينظر الشباب إلى صانعي القرار؟ وما هي مآخذهم على عدم الحصول على فرص المشاركة الفاعلة في الشأن العام وفي اتخاذ القرار.

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

التعريف بالثقة

اختلف العديد من العلماء في تعريفهم لمفهوم الثقة، حيث عرف البعض الثقة على **أنها جزء من النسيج الاجتماعي والمعرفي، كما تشير العديد من الأدبيات إلى أنها أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي**. وتُعدُّ الثقة علاقة تفاعلية وبناءً تنظيمياً مُعقّداً بين طرفين أو أكثر، حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع، وما تتطلبه هذه العلاقة من الاعتماد على الآخر لتحقيق هدف معين. ولكي تنشأ هذه الثقة لابد أن تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق، وتُعرّف الثقة على أنها الوثوق أو الاعتماد على قدرة أو مشاركة شخص ما.

لن يكون التداخل سهلاً ويسيراً وسلساً بين الأطراف التي تحتاج الى التداخل فيما بينها إلا إذا بني ذلك على ثقة متبادلة بين الأطراف ولو كانت في حدِّها الأدنى. هذه الثقة تُبنى تدريجيّاً، وصعوبة الحفاظ عليها لا تقل في مشقتها عن صعوبة بنائها.

إن مهمة بناء الثقة يقوم بها كل فرد من أفراد المجتمع دون استثناء، وإن كان الثقل الأكبر في القيام بها قد يوكل لهذه الجهة أو تلك.

إن تعدد الميادين وضرورة توافر عوامل الثقة في كل ميدان يحتِّم انخراط أعداد كبيرة من أبناء المجتمع ومن طاقاته وكفاءاته في عملية البناء والمحافظة على تلك الثقة حتى يمكن بناء أي صرح عليها. ما لم تعالج قضية الثقة فإن الخوف والقلق والتوتر النفسي والذهني والاجتماعي سيقضي على كل خطوة مهما كانت إيجابيَّة، لأن الهواجس ستحوطها من كل حدب وصوب، وستقضي عليها بعد أن تفقد فاعليتها وقدرتها على الحركة والعطاء.

ينظر دارسو العلوم السياسية إلى الثقة على اعتبار أنها سمة مجتمعية وليست فردية، حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة Trusting Culture أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة.

ويرى «بوتنام» أن المواطنين الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل وأكثر احتمالاً أن ينضموا إلى جمعيات خيرية، وأن يتطوعوا بوقتهم لمساعدة الآخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع، وهم أكثر قبولاً لاختلاف أنماط الحياة.

خطوات بناء الثقة بين القيادات الشبابية وصانعي القرار

الثقة هي إحدى أهم شروط الشراكات الناجحة بين الفرقاء المعنيين بمشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار.

لذلك، فإن خطوات بناء الثقة مع صانعي القرار هي المدخل الأساس للشراكة في موضوع تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي اتخاذ القرار.

وقد تتدرج الخطوات كما يلي:

التعارف: الإنسان عدو ما يجهل، لذلك الخطوة الأولى في عملية بناء الثقة هي التعرف على الآخر والتواصل معه.

هل نعلم من هم صانعو القرار؟ هل نعلم كيف يعملون؟

هل نعلم ما هي أولوياتهم والقضايا التي تهمهم؟

هل يعلمون من نحن؟ هل يعلمون ماذا نعمل؟

ما هي إنجازاتنا؟

التواصل وبناء القواسم المشتركة: ما هي الأهداف المشتركة التي تجمعنا؟ ما هي مصلحة صانعي القرار في التواصل معنا؟

التعاون: لن يستطيع أي فريق بمفرده، تحمّل أعباء تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي اتخاذ القرار، لذلك فالتعاون ضروري. ما هي القيمة المُضافة التي نقدمها؟ ما هي القيمة المُضافة لكلٍّ من الفرقاء المعنيين؟

التشارك: لا يكفي أن نتواصل ونبني ونخلق المساحات المشتركة، بل ينبغي ترسيخ الثقة عبر العمل المشترك بحيث نترجم الأقوال إلى أفعال.

ما هي العناصر التي تساعد على بناء الثقة مع الآخرين؟

- وضع الأهداف المشتركة وبلورة المصالح المشتركة
- الصدق في التعامل والشفافية
- التواصل المستمر
- إظهار القيمة المضافة لكل طرف معني
- الالتزام بالمصلحة العامة لا الخاصة

ما هي العناصر التي يمكن أن تزعزع الثقة مع الآخرين؟

- الأجندة المخفية
- التركيز على المصالح الشخصية الضيقة
- غياب المصداقية
- الصورة النمطية والأحكام المُسبقة

مخطط الجلسة السابعة: إنشاء أطر وآليات مستدامة تشجع وتدعم التجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- التعريف بالأطر والآليات التي تشجع التجمعات الشبابية الأكثر تهميشاً؛
- تحديد فوائد هذه الأطر والآليات.

المدة الزمنية للجلسة

13.30 – 15.00: ساعة ونصف

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:

- التعريف بالأطر والآليات التي تشجع التجمعات الشبابية الأكثر تهميشاً؛
- تحديد فوائد هذه الأطر والآليات.

2. المرحلة الثانية: (20 دقيقة)
«التجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشا (ذوو الحاجات الخاصة، الأقليات الاثنية والطائفية)»

تقنية العصف الذهني:

يطرح المدرب على المشاركين السؤال التالي: كيف تعرفون بالتجمعات الشبابية وتجمعات الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً (ذوو الحاجات الخاصة، الأقليات الاثنية والطائفية). يجمع المدرب الأجوبة من المشاركين ويسجلها على اللوح ليدرسها معهم، وبعدها يحدد الفئات الشبابية الأكثر تهميشاً.

3. المرحلة الثالثة: (45 دقيقة)
«الأطر والآليات»

تقنية عمل المجموعات وخلاصة الأفكار:

يوزع المدرب المجموعة الكبرى إلى مجموعات صغيرة ويطلب من كل مجموعة اقتراح أطر وآليات تشجع وتدعم التجمعات الشبابية الأكثر تهميشاً.
بعدها ينتقل الجميع إلى خلاصة أفكار المندوبين حيث يعزز أو يصوِّب المدرب الأفكار المطروحة.
(راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

4. المرحلة الرابعة: (20 دقيقة)
«استدامة الأطر والآليات»

تقنية النقاش

يطرح المدرب السؤال التالي على المشاركين: كيف تضمنون استمرارية واستدامة هذه الآليات لمدى أطول؟ ماذا يجب فعله لضمان عملها بشكل أطول؟ يصوِّب المدرب الأفكار ويركز على المهمة منها.

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

ما هو التهميش؟ ما هي مؤشرات التهميش؟

التَهميش بحسب مصادر اللغة العربية
هو (اسم) مصدره هَمَّشَ.
حَاولَ تَهْمِيشَهُ: جَعْلَهُ عَلَى الهَامِشِ، أيْ عَدَمَ إعْطَائِهِ أهَمِّيَّةً
التهميش اذن هو عدم إعطاء الأهمية والفرصة للمشاركة لشخص أو مجموعة أشخاص أو فئة من المجتمع.

الإقصاء والتهميش هما وجهان لعملة واحدة. فبحسب أديتيا أنوبكومبار، الإقصاء هو العملية الاجتماعية التي يتم بها تهميش الأفراد، وبخاصةٍ تهميش جماعةٍ ما في مجتمعٍ أكبر، كإقصاء الفقراء والأميين مثلاً أو إقصاء النساء الريفيات مثلا.

يصف مصطلح «الإقصاء/التهميش» عادةً أفعال المجتمعات البشرية أو ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراهم بلا منفعة، أو استثنائهم و«تهميشهم» من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع، ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تساعدهم على البقاء.

تتعدّد مظاهر الإقصاء في الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ تتنوع بين الإبادة/ التطهير العرقي وبعض الممارسات التي تظهر كراهية الغرباء في أكثر الأشكال تطرفاً، أو قد تظهر في هيئة مصاعب تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الفردي/ العائلي.

وقد تتنوع مظاهر الإقصاء تبعاً لمستوى نمو المجتمع ثقافياً، وربما على نحو أكثر أهمية، نموه اقتصادياً. فعلى سبيل المثال، سيكون من الطبيعي أن تظهر الجماعات «المهمشة» في العالم الثالث أي في الدول النامية، أكثر من ظهورها في دول العالم الأول/ الدول المتقدمة. في الحقيقة، يمكن كذلك التفريق بينهما بناءً على الخيارات المطروحة ضمن هذا الإطار، فأولئك الذين يعيشون في ظل ظروفٍ قاسية مجبرين (وبعيدين كلياً عن أنظمة الحماية التي يتمتع بها سكان العالم الأول) وغالباً ما يتركون للموت بسبب الجوع، أو المرض أو الحروب. وإلى جانب هؤلاء الأقليات المتنوعة والنساء، يمكن إضافة فئات أخرى مثل متعاطي المخدرات من ذوي الدخل المنخفض والمهاجرين/العمال في الدول المتقدمة. ويظهر «الإقصاء / التهميش» في صلب مسائل الصراع الاجتماعي التي تختلف تسمياتها باختلاف مظاهرها وتمثيلاتها.

من هي التجمعات الشبابية الأكثر تهميشاً في المجتمع؟

- الشباب العاطل عن العمل
- الشباب ذوو المستوى التعليمي المتدني والمتسربون من التعليم
- النساء، خاصة اللواتي يُعلْنَ عائلاتهن
- ذوو الحاجات الخاصة
- الأقليات الإثنية والطائفية

كيف يمكن أن نساهم في تحقيق اندماج الشباب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟ وتعزيز مشاركتهم السياسية؟

الهدف المحدد	التدخلات
تمكين التفاعل الاجتماعي بين الشباب من خلفيات متعددة	• توسيع نطاق المساحات العامة والجماعية، وتحسين نوعيتها. • إقامة أماكن للنشاطات الثقافية والاستجمامية لتعزيز فرص المشاركة في النشاطات الاجتماعية بين الشباب
ضمان حقوق الشباب في المشاركة في العمل الاجتماعي والنشاط السياسي بكل أشكاله	• تخفيض عمر تأسيس الجمعيات والانضمام إليها إلى 15 سنة • تبني قانون يخفض عمر التصويت إلى 18 سنة في الانتخابات وعمر الترشح إلى عضوية البرلمان أو المجالس البلدية إلى سن 21 • دعم جمعيات الشباب ماليا • تعديل التشريع المتعلق بحرية تأسيس الجمعيات
تغيير منظومة القيم الثقافية التي تفاقم التمييز الاجتماعي	• تعديل القوانين لضمان المساواة بين الرجال والنساء. • تبني آلية لجعل التحريض الطائفي في الإعلام خاضعا للمساءلة. • تيسير الإنتاجات التي أعدها شباب وأخرجوها وعرضوها، وتعزيز الإعلام البديل بين الشباب. • تعزيز الوعي الاجتماعي حول الإعاقة.
تعزيز المساواة بين الجميع أمام القانون بصفتها شرطا مسبقا للمواطَنة	• تعديل القوانين من أجل المساواة التامة بين الشباب، ذكورا وإناثا، وإلغاء التمييز الديني والسياسي والإقليمي. • ضمان حق المرأة في منح الجنسية لزوجها وأبنائها. • إصدار بطاقات للشباب تسهل لهم الوصول إلى موارد المعلومات وتعزيز المشاركة

اليوم الثالث	
الساعة	النشاط/الموضوع
10:30-9:00	**الجلسة الثامنة:** تطوير المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة من الشباب للتأثير في السياسات العامة (وبشكل خاص السياسات الشبابية الوطنية)
11:00-10:30	استراحة
12:15-11:00	**الجلسة التاسعة:** تطوير مؤشرات للمشاركة الشبابية في الشأن العام
13:30-12:15	**الجلسة العاشرة:** بلورة أنشطة رصد وتقييم وتوثيق لمدى تحسن مشاركة الشباب في الشأن العام
14:00-13:30	استراحة
15:00-14:00	**جلسة الختام:** الاختبار اللاحق، تقييم الورشة، توزيع إفادات المشاركة

مخطط الجلسة الثامنة: تطوير المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة من الشباب للتأثير في السياسات العامة (وبشكل خاص السياسات الشبابية الوطنية)

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- تحديد المعارف والإتجاهات والمهارات التي يجب أن يتمرس بها الشباب.
- تحديد الجهات المعنية في تطوير المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة من الشباب.
- التعرف على الأساليب الضرورية لتطوير معارف وقدرات الشباب.

المدة الزمنية للجلسة

10.30 – 9.00: ساعة ونصف

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. **المرحلة الأولى: (دقيقتان)**
   «عرض لنقاط البحث في الجلسة»

   تقنية العرض الالكتروني:

   - المعارف والإتجاهات والمهارات التي يجب أن يتمرس بها الشباب.
   - الجهات المعنية في تطوير المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة من الشباب.
   - الأساليب الضرورية لتطوير معارف وقدرات الشباب.

2. **المرحلة الثانية: (40 دقيقة)**
   «الجهات والأساليب ونوع المعرفة والإتجاهات والقدرات»

   تقنية جرائد الحائط:

   يعلق المدرب في قاعة التدريب 3 أوراق كبيرة من أوراق اللوح القلاب. يكتب على كل منها عنواناً معيناً:

- **على الأولى:** المعارف التي يجب أن تكون لدى الشباب.
- **على الثانية:** المهارات التي يجب أن يتمرس بها الشباب.
- **على الثالثة:** الإتجاهات والمواقف التي يجب أن يتحلى بها الشباب.

يطلب المدرب من المشاركين التنقل في القاعة والتدوين بشكل فردي على كل ورقة من الأوراق المُعَلَّقة جواباً عن السؤال المطروح.

يعطي المدرب مدة 10 دقائق إلى 15 دقيقة للمشاركين كي يفسح المجال أمام الجميع لكي يتنقلوا من ورقة إلى أخرى ويدونوا إجاباتهم عليها. يذكر المدرب أنه يستطيع المشارك وضع علامة (+) أمام الجواب المكتوب من قبل الآخرين على ورقة من الأوراق والذي كان يود كتابته.

بعدها يجمع المدرب الأوراق الثلاثة ويبدأ بنقاش كل ورقة على حدة مع المشاركين ويؤكد على ما هو صحيح ويصوّب أو يضيف عند الضرورة.

في النهاية يؤكد المدرب أن تطوير معارف ومهارات وقدرات الشباب على هذا الصعيد هي مسؤولية جماعية وليست فردية كما أنها مسؤولية الشباب أنفسهم. (المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

كما يمكن تعديل التمرين وتحويله إلى عمل مجموعات (بحيث يتم تشكيل 4 مجموعات) والطلب إليها خلال 20 دقيقة تحديد المعارف والمهارات والمواقف المطلوب أن تتوفر لدى الشباب. وبعد عرض عمل المجموعات، يقوم المدرب بتصويب المعلومات وإدارة النقاش.

3. المرحلة الثالثة (45 دقيقة)

استناداً إلى ما تمت مناقشته في المرحلة السابقة، يقسّم المدرب المشاركين إلى 4 مجموعات ويعطي لكل مجموعة الجدول المبين أدناه طالباً منها تعبئته بالمعلومات التي وردت في جرائد الحائط وإضافة معلومات أخرى حسب ما هو مطلوب.

بعد عمل المجموعات والذي يستمر لمدة 15 دقيقة، يطلب المدرب من مندوب كل مجموعة عرض نتائج عمل مجموعته. ثمّ يعلق المدرب على نتائج كل مجموعة ويضيف ما يلزم عند الضرورة.

الجهات المعنية	الأساليب والبرامج الواجب اعتمادها	العوامل المشجعة	العوامل المعيقة

1. المرحلة الرابعة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

(من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 / الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر، ص. 6)

تُؤكِّد خطةُ التنمية المستدامة لعام 2030 أنّ الشّابّاتِ والشبّانَ هم عواملُ حاسمةٌ للتغيير، ودورهم مِحوَريّ لتحقيق التنمية المستدامة.

استجابةً إلى هذه التحدّيات، يدعو التقريرُ إلى تمكين الشباب، ومن منظور التنميةِ الإنسانية الذي يُحدِّد هدفَ التنمية بأنه توسيعُ للخيارات والحرّيات المتاحة للناس، من ان يَعيشوا حياتهم كما يبتغونها ويُثمِّنونها. يقتضي تمكينُ الشباب تعزيزَ قدراتهم، وهو ما يستوجب تحسينُ منظومات الخدمات الأساسية، خصوصًا في مجالي التعليم والصحة. كما يتعيَّن توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب – من خلال اقتصاداتٍ تُولِّد عملاً لائقًا وتُشجّع ريادةَ الأعمال، وبيئاتٍ سياسية تُشجِّع حرّيةَ التعبير والمشاركةَ الفاعلة، ونُظُمٍ اجتماعية تُعزِّز المساواةَ وتعمل ضدَّ كلّ أنواع التمييز.

مستقبلُ التنمية في المنطقة العربية يعتمد على تمكين شبابها

يُشدِّد التقريرُ على أنَّ الشبابَ في المنطقة العربية لا يُمثِّلون مشكلةً لعملية التنمية أو عبئًا عليها، وإنّما هم موردٌ أساسي لحل مشاكل التنمية في هذه المنطقة. ويَخلُص إلى أنهَّ في وُسْع البلدان العربية تحقيقَ طفرةٍ تنمَويةٍ هائلة، وضمانَ استقرار مستدام، إذا وضعت على رأس أوْلويّاتها العاجلة تمكينَ شبابها والاعتمادَ عليهم لدفْع عجلة العملية التنمَوية.

كما يدعو التقرير الى تبنّي نموذجٍ تنمَويّ جديد يَرتكز على تعزيز قدرات الشباب، وتحريرِ طاقاتهم، وتوسيعِ الفرص المتاحة لهم؛ بما يَفسح المجالَ أمامهم لممارسة حريةٍ أكبرَ في تشكيل مستقبلهم، ومن ثمَّ للمساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم وبلدانِهم.

يُنبِّه التقريرُ إلى أنَّ جيلَ شباب اليومَ أكثرُ تعليمًا ونشاطًا وارتباطًا بالعالم الخارجي، ما ينعكس على مستوى وعْيهم بواقعهم وتطلّعاتهم إلى مستقبلٍ أفضل. إلا أنّ وعيَ الشباب بقدراتهم وحقوقهم يصطدم بواقعٍ يُهمِّشهم ويَسدّ في وجْههم قنواتِ التعبير عن الرأي، والمشاركةِ الفاعلة، وكسْبِ العيش؛ ما قد يتسبَّب في دفعهم إلى التحول من طاقةٍ هائلة للبناء إلى قوةٍ كاسحة للهدم. وقد أثبتت أحداثُ 2011 وما تلاها قدرةَ الشباب على المبادرة بالفعل وعلى تحفيز التغيير، وأظهرت وعيَهم بما تطرحه الأوضاعُ العامةُ القائمة من تحدّياتٍ خطيرة للتنمية وقدرتَهم على التعبير عن عدم رضا المجتمع ككُلٍّ عنها وعن مطالبته بتغييرها؛ كما كشفت عن عمق التهميش الذي يعاني منه الشبابُ، وعن عدم امتلاكهم أدواتِ العمل السياسيّ المنظَّم التي يُمكنها ضمانُ سلْمية التغيير واستدامتِه.

عمليًا، يستوجِب تمكينُ الشباب إدخالَ تغييرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبّب في إقصائهم. وينبغي لتلك التغييرات أن تُوسِّع فرصَ مشاركة الشباب وانخراطهم في المجال السياسي الرسمي؛ وأن تنشِّط اقتصادًا كليًا قادراً على إنتاج فرص العمل اللائق للشباب وتعزيزِ قدراتهم على ريادة الأعمال، وأن يُرسِّخ في المنظومة الاجتماعية أُسسَ العدالة والمساواة وتكافؤِ الفرص، ويتصدّى لكلّ الممارسات التمييزية على أساس الهُوِية أو العقيدة أو النوعِ الاجتماعي. من ناحيةٍ أُخرى، يستوجِب التمكينُ استثماراتٍ جدّيةً في تحسين أنظمة الخدمات الأساسية المرتبطة بتعزيز قدرات الشباب، وبخاصةٍ التعليمُ والصحة والخدماتُ الاجتماعية الأُخرى. وفي المنطقة العربية التي تشهد تصاعدًا غيرَ مسبوق لصراعات تُقوِّض مكتسباتِ التنمية، لا بل تعكس مسارها في بعض الأحيان، يجب أن تتجذّر جهودُ التمكين في سعي جادٍّ وحثيث لإحلال الأمن والسلم والاستقرارِ المجتمعي، وضمانِ شمول هذا السعي للشباب كفاعِلين أساسيين.

ولكي يتمكن الشباب من المشاركة الفاعلة في الشأن العام وفي اتخاذ القرار، لا بد من ان يمتلكوا مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات، أهمها ما يلي:

1. المعارف الضرورية

أ- على صعيد الحوكمة والآليات

- مبادئ الحوكمة التشاركية؛
- الآليات الدستورية وأجهزة الحكم؛
- أسس التنمية وشروطها؛
- مراحل بلورة وتقييم السياسات العامة وكيفية التأثير بها؛
- آليات المشاركة الشبابية؛
- عوائق وصعوبات المشاركة الشبابية.

ب- على صعيد الواقع الميداني

- واقع مشاركة المجتمع المدني؛
- البطالة وفرص عمل الشباب؛
- الواقع التربوي للشباب؛
- واقع الفئة الشبابية الأكثر تهميشا؛
- الواقع الصحي للشباب؛
- الواقع الإجتماعي للشباب.

ت- على الأصعدة المحلية والعربية والعالمية

- التجارب وقصص النجاح والصعوبات ذات الصّلة بمشاركة الشباب على الصعيد المحلي؛
- التجارب وقصص النجاح والصعوبات ذات الصّلة بمشاركة الشباب في المنطقة؛
- التجارب وقصص النجاح والصعوبات ذات الصّلة بمشاركة الشباب على الصعيد الدولي.

2. المهارات الضرورية

- مهارة القيادة؛
- مهارة المناصرة وكسب التأييد؛
- مهارة بناء التحالفات؛
- مهارة الحوار والتفاوض؛
- مهارة التواصل والإعلام الإجتماعي؛
- مهارة التخطيط الإستراتيجي؛
- مهارة رصد الإنتهاكات؛
- مهارة التفكير الناقد وإتخاذ القرارات؛
- مهارة إدارة الجماعات.

3. المواقف أو الإتجاهات الضرورية

- الإقتناع بالتغيير؛
- الإحترام والمساهمة في تأمين حقوق المواطنين؛
- تأمين المصلحة العامة والشأن العام؛
- الشفافية والمصداقية.

مخطط الجلسة التاسعة: تطوير مؤشرات للمشاركة الشبابية

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:
- التعريف بالمؤشر وصفاته.
- تحديد الميادين الواجب قياسها في المشاركة الشبابية في الشأن العام.

المدة الزمنية للجلسة

11.00 –12.15: ساعة وربع

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني
- التعريف بالمؤشر وصفاته.
- تحديد الميادين الواجب قياسها في المشاركة الشبابية في الشأن العام.

2. المرحلة الثانية: (10 دقائق)
«التعريف بالمؤشر»

تقنية النقاش

يطرح المدرب السؤال التالي على المجموعة: ما هو المؤشر بالمطلق؟ يجمع المدرب الأجوبة من المشاركين ويناقشها معهم ليعود ويعرض الشفافيات الخاصة بالمؤشر وبصفاته، مع توضيح المضمون. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

3. المرحلة الثالثة: (30 دقيقة)
«ميادين قياس مؤشرات المشاركة الشبابية في الشأن العام »

تقنية النقاش

يطرح المدرب السؤال التالي على المجموعة: ماذا يجب أن نقيس في المشاركة الشبابية في الشأن العام وفي صنع القرار؟ ما هي الميادين الواجب إظهارها، والتي تعكس هذه المشاركة؟

يجمع المدرب أجوبة المشاركين ويناقشها معهم ليعود ويعرض الشفافيات الخاصة بميادين التنمية الشبابية مع توضيح المضمون. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 2)

4. المرحلة الرابعة: (30 دقيقة)
«صياغة مؤشرات المشاركة الشبابية في الشأن العام وفي صنع القرار»

تقنية عمل المجموعات

يقسم المدرب المشاركين إلى 4 مجموعات ويوزع لكل مجموعة نسخة من وثيقة "بعض أولويات برنامج العمل العالمي للشباب ومؤشراتها" (دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب، الاسكوا صفحة 140).

يطلب المدرب من كل مجموعة قراءة الوثيقة واستناداً إلى طريقة صياغة المؤشرات الواردة فيها، ثم يطلب من كلّ مجموعة أن تصيغ مؤشراً أو اثنين من اختيارها يتعلقان بمشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار.

عند خلاصة الأفكار، أي بعد 15 دقيقة، يعرض مندوب كل مجموعة نتائج عمل مجموعته. ثم يؤكد المدرب على ما هو صحيح أو يصوِّب عند الحاجة.

يختم المدرب بالتركيز على أهمية اتباع المؤشرات وقياسها للتحقق من مدى مشاركة الشباب ولإتخاذ الإجراءات المناسبة مستقبلياً. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

الرصد والتقييم: المؤشرات وتصنيفها؟

(من دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب، صفحة 137 <– 141)

حالة الرصد والتقييم ليست بأحسن حال من التنفيذ، خاصةً وأنها غالباً ما تهمل في سياق عملية السياسة؛ أو في أفضل الأحوال لا تلاقي الاهتمام الذي تستحقّ بالنسبة للدور الحيوي الذي تلعبه في دورة حياة السياسة.

توضع السياسة لتخدم الفئات المستهدفة على جميع الأصعدة وعلى مختلف المستويات. وطبيعتها مصممة خصيصاً لتشمل الرصد والتقييم. لذا ينبغي على السياسة أن تتضمن نصاً يتعلق بالرصد والتقييم، وكيف يمكن أن يتم الرصد على المستوى الوطني والمحلي، ومتى وكيف يعد التقييم للسياسة (مثلاً: في منتصف المدة أو نهايتها وما هي غاية التقييم والمتوقع أن يحرزه).

الرصد هو مراقبة مستمرة أو دورية لعملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياسة. وكونه عملية منتظمة، فهو يدعو إلى اتخاذ شكل تقارير مرحلية تنتجها الوزارة أو الهيئة الرسمية المسؤولة عن العملية برمتها بشكل منظَّم. لا يقتصر الرصد على التقدم المادي، وإنما يتابع أثر عملية التنفيذ وأي تغييرات في البيئة الخارجية والسلوك العام، خاصة الشباب. إضافة إلى أهميته في عملية التقييم، اذ تُعتبر التقارير المرحلية الصادرة عنه ذات فائدة كبيرة، وبشكل خاص عندما يحدث تغيير في الإدارات أو الموظفين أو صناع القرار المشاركين في تنفيذ هذه السياسة. ويجب تعزيز مشاركة أصحاب الشأن/المصلحة في هذه العملية وخاصة الشباب ودورهم المركزي فيها.

أما التقييم فإنه يُعدّ في مرحلة محددة سلفاً، وينبغي إجراؤه في منتصف مدة دورة حياة السياسة. ويفضل أن يعد هذا التقييم من قبل فريق خبراء مستقل يعمل على تقييم التقدم المادي والإنجازات التي حققتها السياسة في تلك الفترة، فضلاً عن الأهداف والعناصر المختلفة للاستراتيجية. وثمة هدف آخر لتقييم منتصف المدة، وهو أن يوصي بأي تعديلات في تصميم الاستراتيجية، أو إعادة النظر في أهدافها وبالتالي في المؤشرات والانشطة ذات الصلة، وذلك بناء على الخبرات المكتسبة من جراء تنفيذها، أو بسبب عوامل خارجية أو غيرها من الظروف والمتغيرات.

يجرى التقييم النهائي أيضاً من قبل فريق خبراء مستقل، ومن أهدافه العامة النظر في وضع الاستراتيجية الوطنية بكاملها. والغرض من ذلك هو تقييم جودة العمل المُنَفَّذ، ومدى تحقيق الغاية والأهداف الاستراتيجية، علاوة على توثيق هذه العملية، بحيث يمكن للآخرين التعلم من تجاربها. لضمان مشاركة أصحاب الشأن/المصلحة ودورهم المركزي في عملية التقييم، ينبغي للسياسة واستراتيجيتها الوطنية للشباب التعبير عن ذلك بوضوح. وللتأكيد على ذلك يمكن تحديد المعايير المناسبة لإنشاء مجموعة تقييم مرجعية يتمثل فيها الشباب، ويتم إنشاؤها عندما يحين الوقت لهذا التقييم. ويجب على هذه المجموعة المرجعية أن تتألف من ممثلين عن جميع فئات أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويظهر التكامل بين الرصد والتقييم في الجدول التالي:

التكامل بين الرصد والتقييم		
البند	الرصد	التقييم
التردد والتكرّر	دوري، منتظم	عرضي
العمل الرئيسي	المتابعة عن كثب	إشراف للتقييم
الغرض الأساسي	تحسين الكفاءة وضبط خطة عمل	تحسين الفعالية والتأثير والبرمجة في المستقبل
التركيز على	المدخلات والمخرجات، ونتائج العملية، وخطط العمل	الفعالية، وثاقة الصلة بالموضوع، التأثير، وفعالية التكلفة
مصادر المعلومات	نمطية أو من النظم، والمراقبة الميدانية، والتقارير المرحلية، التقييمات السريعة	نفس مصادر الرصد، بالإضافة إلى المسوحات والدراسات
يقوم بها	مدراء البرامج، العاملون والمشرفون في المجتمع المحلي (المستفيدون)، والمموِّلون	مدراء ومشرفو البرامج، الممولون، مقيمون مستقلون، المجتمع المحلي (المستفيدون)
إبلاغ أو تقديم التقارير إلى	مدراء ومشرفون على البرامج، العاملون في المجتمع المحلي، المشرفون في المجتمع المحلي (المستفيدون)، والمموِّلون	مدراء ومشرفو البرامج، المشرفون في المجتمع المحلي، والممولون، واضعو السياسات، والمجتمع المحلي (المستفيدون)

وتستوجب كل مرحلة أو عملية في دورة حياة السياسة مؤشرات ذات صلة، وهي لا تقتصر على الرصد والتقييم. فما هي المؤشرات وما أهميتها في عملية وضع السياسة؟

تعريف المؤشرات: هي أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، وبذلك نجاح الأهداف والغاية أيضا. لذا، فمن الأجدى تطوير المؤشرات بدرجة أولى ومن ثم العمل على تحديد وتطوير الأنشطة ذات الصلة. لأنه بمجرد الانتهاء من وضع المؤشرات، يصبح من السهل اتخاذ القرار بشأن الأنشطة الضرورية لتنفيذ استراتيجية السياسة العامة. وعادةً ما يكون التطبيق النمطي معاكساً. وقد قام الخبراء بوضع معايير للمؤشرات الذكية SMART والمقصود منها أن تكون:

- محددة؛
- قابلة للقياس؛
- يمكن التحقُّق منها؛
- ذات صلة بالواقع؛
- ذات زمن محدد.

وهناك نوعان من مؤشرات القياس:

- المؤشرات المباشرة، وهي قابلة للقياس المباشر وبسهولة؛
- المؤشرات بالإنابة، ومن الصعب قياسها، إذ تعمل على التقدير التقريبي. ومثالها المشاركة السياسية والمشاركة في الأنشطة والأماكن العامة أو الانتخابات.

توجد ثلاثة أبعاد لعملية القياس، والهدف منها هو الحصول على مؤشرات أكثر دقة للنتائج. ولأن هذه المؤشرات تطبق لاحقاً على الأهداف والغاية، من المهمّ أن تشمل مجموعة المؤشرات الأبعاد الثلاثة مجتمعة، وهي:

- الجودة
- الكمية
- الوقت

كما أنه من الضروري أن تكون جميع المؤشرات:

- تعكس الواقع وليس الرأي الشخصي؛
- تستند إلى البيانات الممكن الحصول عليها؛

- موضوعية وقابلة للإثبات (مما يعني أن الأشخاص الذين يستخدمون المقاييس نفسها، بشكل مستقل عن بعضهم البعض، ينبغي أن يتوصلوا إلى نفس النتيجة)؛
- أن يكون تحقيقها واقعياً (فمثلاً يجب الاستعاضة عن المؤشرات ذات الكلفة العالية والفائدة الأقل حيوية بغيرها ممّا هو أكثر بساطةً وأقل كلفة).

أنواع المؤشرات متعددة، وفيما يلي البعض منها ذات الصِّلة بعملية السياسة في جميع مراحلها وأوجهها، وهي التالية:

- المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية Socio-Economic Environment Indicators وتركز على التركيبة التحتية والعامة للسكان والاقتصاد والتعليم والعمالة والصحة والبيئة؛
- مؤشرات المدخلات Input Indicators وتركز على الموارد بما فيها البشرية والمادية والمالية والموارد البديلة؛
- مؤشرات العملية Process Indicators تشير إلى نوعية الأنشطة ذات الصلة؛
- مؤشّرات المخرجات Output Indicators تشير إلى النتائج التي تحققت من تقديم الخدمات أو السلع، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ- مؤشرات المخرجات الوظيفية Functional Outputs وتقيس عدداً من الأنشطة التي أجريت في كل المجالات الوظيفية؛

ب- مؤشرات مخرجات الخدمات Service Outputs تقيس نظام تقديم الخدمات من حيث الجودة وسهولة الوصول والصورة؛

ج- مؤشرات استخدام الخدمة Service Utilization تقيس مدى استعمال الخدمات من قبل أصحاب الشأن والمصلحة.

وفي تدرّج العملية تستعمل مؤشرات المدخلات أولاً، ومن ثم مؤشرات المخرجات في عملية الرصد. وفي حين تشير حصيلة مؤشرات المخرجات إلى التغييرات القائمة، نتيجة لتدخلات معينة، فهي تقسَّم إلى نوعين:

- مؤشرات التطبيق Effects Indicator تقيس التغيير في الموقف والمعرفة والممارسة (تغيير السلوك على المدى القصير والمتوسط 2 - 5 سنوات)؛
- مؤشرات الأثر Impact Indicators تركز على قياس التغيير في الحالة العامة للشباب نتيجة أثر التدخلات/الإجراءات على المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات).

وقد قام برنامج العمل العالمي للشباب WPAY في توجيه عدد كبير من السياسات الوطنية للشباب، ونعرض أدناه المؤشرات لثلاث أولويات وضعها البرنامج لتطويرالسياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

بعض أولويات برنامج العمل العالمي للشباب ومؤشراتها:

الأولويات ومؤشراتها		
الفقر والجوع	**التعليم**	**العمالة**
• النسبة المئوية للشباب الذين يعانون من نقص حاد في الوزن. • النسبة المئوية للشباب الذين يعانون من نقص في الوزن. • النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في فقر مدقع. • النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في الفقر.	• معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب • معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي • معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي • معدل الانتقال للتعليم الثانوي العام • معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الجامعي	• معدلات البطالة لدى الشباب • معدلات البطالة لدى الشباب نسبة الى معدلات البطالة لدى البالغين بشكل عام • نسبة الشباب العاملين الى عدد السكان • نسبة الشباب المنخرطين في القوى العاملة

ولا بدَّ هنا من التأكيد على دور قاعدة البيانات baseline data كونها ضرورية لبعض المؤشرات من أجل قياس التقدم المحرز. فالبيانات هي التي تعكس الواقع على الأرض عند بدء تنفيذ السياسة. وتُقدم عادةً هذه البيانات بشكل إحصائيات وبحوث عن الشباب. وفي بعض الأحيان، قد يتوجب إجراء بحوث إضافية أو مسح لمختلف مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة أثناء عملية تطوير السياسة، لوضع قاعدة البيانات اللازمة. من المهم وجود بيانات أساسية لكل مؤشر يوضع في السياسة وفي استراتيجيتها. علماً أنَّ فائدة المؤشرات التي لا يوجد لها بيانات هي محدودة للغاية، وينبغي تجنبها.

ملف رقم 2

بعض المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس مشاركة الشباب

- مؤشر مشاركة الشباب في الإقتراع خلال انتخابات المجالس المحلية
- مؤشر مشاركة الشباب في الترشح في انتخابات المجالس المحلية
- مؤشر مشاركة الشباب في الإقتراع خلال انتخابات المجالس النيابية
- مؤشر مشاركة الشباب في الترشح في انتخابات المجالس النيابية
- مؤشر مشاركة الشباب في النقابات
- مؤشر مشاركة الشباب في المؤسسات غير الحكومية: إدارة وأعضاء
- مؤشر مشاركة الشباب في الإدارات العليا في القطاع العام
- مؤشر مشاركة الشباب في الأحزاب: إدارة وأعضاء
- مؤشر مشاركة الشباب في قضايا المناصرة وكسب التأييد

مخطط الجلسة العاشرة: بلورة أنشطة رصد وتقييم وتوثيق لمدى تحسُّن مشاركة الشباب في الشأن العام

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:
- تحديد أهداف وفوائد رصد مدى مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار.
- تحديد آليات وأدوات الرصد.

المدة الزمنية للجلسة

12.15– 13.30: ساعة وربع

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى: (دقيقتان)
«عرض لنقاط البحث في الجلسة»

تقنية العرض الالكتروني:
- تحديد أهداف وفوائد رصد مدى مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار.
- تحديد آليات وأدوات الرصد.

2. المرحلة الثانية: (15 دقيقة)
«الرصد وفوائده»

تقنية العصف الذهني:

يفتتح المدرب الجلسة بالتأكيد أن المؤسسات العاملة في مجال مشاركة الشباب تفتقر إلى المعلومات الخاصة بمدى مشاركتهم في الشأن العام. كما يؤكد على أهمية قياس تطور هذه المشاركة من فترة زمنية لأخرى، وأن ذلك يتطلب خططاً وآليات عمل وجهود بشرية منظمة من خلال عملية تسمى «الرصد والمتابعة».

يطرح المدرب على المشاركين السؤال التالي: ما هو الرصد والمتابعة؟ وما علاقتهما بالمشاركة الشبابية؟

في البدء يجمع المدرب من المشاركين الأجوبة المتعلِّقة بتعريف الرَّصد ويسجلها على اللوح ليناقشها معهم ويحدد مفهوم الرصد وعلاقته بمشاركة الشباب. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1 و ملف رقم 2)

3. المرحلة الثالثة: (40 دقيقة)
«آليات وأدوات الرصد»

تقنية عمل المجموعات وخلاصة الأفكار:

يوزع المدرب المشاركين إلى مجموعات صغيرة ويطلب من كل مجموعة تحديد التالي:
- مراحل رصد مشاركة الشباب.
- وسائل جمع المعلومات عن المشاركة الشبابية.

بعدها ينتقل الجميع إلى خلاصة أفكار المندوبين حيث يعزز أو يصوب المدرب الأفكار المطروحة. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1)

4. المرحلة الرابعة: (15 دقيقة)
«استثمار نتائج الرصد»

تقنية النقاش

يسأل المدرب المشاركين السؤال التالي: كيف يمكن استثمار نتائج الرصد في سبيل تطوير مشاركة الشباب في الشأن العام؟ يناقش المدرب الأجوبة مع المشاركين ويؤكد على الأفكار المهمة منها. ثم يعرض المدرب الشفافيات الضوئية الخاصة بإستثمار نتائج الرصد. (راجع المعلومات المرجعية: ملف رقم 1 و ملف رقم 2)

5. المرحلة الخامسة: (3 دقائق)
«خلاصة لنقاط البحث في الجلسة»

عرض سريع لما تم مناقشته خلال الجلسة

المعدات الضرورية

المعدات التدريبية والوسائل السمعية-البصرية: شاشة عرض، جهاز كومبيوتر، القرطاسية، 2 لوح قلاب مع ورق، أقلام ملونة للوح القلاب، ورق تلصيق.

ملف رقم 1

مقترح إنشاء مرصد خاص بمشاركة الشباب

1. مقدمة

ما تفتقر إليه المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال مشاركة الشباب هو المعلومات الموضوعية والإحصاءات التي تعكس الواقع بعيداً عن التضخيم أو التسبيط. نتيجة لذلك يصعب وضع الخطط المستقبلية الرامية إلى تحسين مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار بما أن قاعدة البيانات الحالية مفقودة والتي استنادا إليها يمكن قياس التطور الحاصل بهذا الشأن.

2. تعريف المرصد الخاص بمشاركة الشباب

يعرف المرصد على أنه بنك للمعلومات، يهتم بجمع ورصد وتصنيف ونشر المعلومة وإجراء الإحصاءات الخاصة بمشاركة الشباب على وجه الخصوص على المستويات المحليَّة والإقليميَّة والدوليَّة.

«الرصد» هو العمل الفعلي في جمع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فوراً لتحسين مشاركة الشباب. ومن الممكن أن يكون الرصد منظما كما أنه يمكن أن يكون عفويا وغير منظم.

3. مراحل الرصد

أ- تحديد القضية والمؤشرات الخاصة بها (مشاركة الشباب)
ب- تحديد الفترة الزمنية للرصد
ت- تحديد فريق العمل
ث- جمع المعلومات
ج- تحليل المعلومات والبيانات
ح- إعلان النتائج

4. وسائل جمع المعلومات عن مشاركة الشباب

- الإستمارات
- المشاهدات
- المقابلات الفردية
- المقابلات الجماعية
- الإطلاع على نتائج الدراسات، والمقالات، والكتب والأبحاث، إلخ.

5. صفات القيّمين على رصد مشاركة الشباب

- الموضوعية
- التجرد
- الدقة
- عدم الإستنتاج السريع
- الجهوزية
- الإندفاع
- التحليل العلمي
- الإلمام بقضايا مشاركة الشباب
- التمرس بآليات الرصد

6. كيفية إستثمار نتائج الرصد

- الإعلان عنها للرأي العام
- الإعلان عنها في المؤتمرات
- الإرتكاز عليها في الدراسات اللاحقة
- الإرتكاز على النتائج للضغط، المناصرة والمدافعة
- الإرتكاز عليها لقياس مدى نجاح السياسات الشبابية الحالية
- الإرتكاز عليها لوضع السياسات الشبابية المستقبلية

يعمل المرصد بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات والجمعيات الشبابية وغيرها لتحقيق أهدافه. اما اهم محاور البحث فيمكن ان تتضمن:

- تحصيل ونشر المعلومات حول وضع الشباب.
- استخراج منهجيات البحث على النطاقين المحلي والوطني، كمية كانت أو نوعية، والتي تخص مشاركة الشباب، والحرص على نشرها.
- خلق نقاش على الصعيدين المحلي والوطني على أمل تبني رؤية جديدة لدور الشباب في التنمية المستدامة وتحقيق أهداف خطة العام 2030.
- اقتراح منهجيات ونشاطات محددة على المؤسسات وعلى الجمعيات المحلية لتفعيل مشاركة الشباب في السياسات المحلية والوطنية.

والغاية من ذلك كله التخطيط على المدى القريب والبعيد لتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام. لذلك، يعد المرصد إذا مركزا للبحث والتحليل والتفكير ومناقشة وطرح الإقتراحات لمشاركة الشباب في المخططات السياسية.

ملف رقم 2

رصد وتقييم أداء ونتائج وآثار السياسة

(من السياسة الوطنية للشباب – مبادئ إرشادية - صفحة47 – 48 – 49)

لا يستحوذ قياس فعالية السياسة الوطنية للشباب على اهتمام معظم الدول التي تملك سياسة أو إستراتيجية وطنية. هذا ما كشفه الاستعراض الدولي لصياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للشباب. إذ يصعب قياس فعالية السياسة من دون وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية للشباب. فالسياسية أو الاستراتيجيّة تظلّ وثيقة بحاجة إلى ترجمة فعلية على أرض الواقع من خلال إستراتيجيات وبرامج وأنشطة محددة. وما لم تخصص الموارد وتوضع مؤشرات وأنشطة محددة للخطة الوطنية وتنفيذها، لن يكون قياس فعالية السياسة واقعيا.

وفي هذا السياق، يواجه صانعو السياسات تحدّياً رئيسياً في تطوير أدوات قياس الأثر النوعية والكمية لمبادرات السياسة الوطنية للشباب. وإنّ تحديد ووضع آليات تنفيذ للسياسة يلعب دورا مهماً في عملية القياس هذه. وتشير تجارب الدول والأبحاث إلى أنّ الحجم الأكبر لقياس فعالية السياسة يجري على المستويات المحلية، وأنّ أكثر الأدوات المستعملة لهذا الغرض هي:

- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية مثل مؤشر تنمية الشباب YDI؛
- التدقيق السنوي في سياسة الشباب؛
- وضع بيانات قاعدة الأساس.

والجدير بالذكر أنّ بعض منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسف، تقوم بقياس فعالية السياسات من خلال دراسات تقييم الأثر impact evaluation ويعمل هذا القياس على مجموعة من المنهجيات تحدّد إلى أيّ مدى يمكن ربط النتائج الملحوظة على أرض الواقع في مدخلات البرامج أو مشاريع السياسات ذات الصلة. ويتناول القياس عدة نتائج، منها: استيعاب الخدمات العامة، وتحسين وضع التغذية، وأفضل سجلات نقاط الاختبارات، والمداخيل الأعلى وغيرها. وقياس الفعالية في هذه الحالة، يعكس رصد النتائج الذي يقيس ما إذا كان قد تمّ تحقيق الأهداف، وهذا يساعد في الإجابة على الأسئلة الرئيسية لصنع السياسات القائمة على الأدلة، مثل:

- ما الذي يصلح منها وما لا يصلح؟
- أين يصلح، ولماذا، وما هي تكلفته؟

لا تزال معايير السياسات الوطنية للشباب ومؤشراتها الأساسية مفقودة أو قيد الإنشاء. وطلبت عدة أطراف ودول الحصول على توجيهات لوضع أهداف وغايات ووسائل من أجل قياس التقدم المحرز للسياسة الشبابية وتحديد أفضل الممارسات، لأنّ عملية القياس تسمح بتحديد التدخلات والنماذج والأدوات والبرامج الأكثر فعالية في تحقيق هذه الأهداف والغايات للسياسة، إضافةً إلى أفضل الممارسات. ويقدم الإطار أدناه، الخطوات المطلوبة لوضع وقياس نجاحات السياسات والبرامج الشبابية للعمالة.

الخطوات المطلوبة لوضع وقياس نجاح السياسات والبرامج الشبابية للعمالة

- تحديد خطّ الأساس ونقطة مرجعية لكلّ قضية والأداء المطابق لها، لقياس نجاح السياسات/البرامج
- تحديد متغيرات ومؤشرات القياس
- المقارنة بين الحالة الوطنية والمقياس المرجعي المعتمد
- فهم الفروقات الملحوظة في الأداء وتحديد المبادرات التي يتعين القيام بها
- مراقبة تنفيذ السياسات، وتحليل نتائج القياس، وإذا لزم الأمر، تصحيح العملية برمتها

وهناك حاجة إلى وضع معايير على شكل أهداف وغايات ذات فترة زمنية محدودة لرسم وتوضيح جدول أعمال السياسة الشبابية.

وفي حين أنّ مكونات عملية الرصد والتقييم وأهدافها أمر وطنيّ، وهي المعنية بقياس أداء السياسة وأثرها بناء على مؤشرات وضعت لهذا الغرض، إلا أنّ معاييرها منبثقة من برامج وأطر دولية. ومن أهم هذه الأطر الدولية، برنامج العمل العالمي للشباب، فهو إطار يحدّد أولويات ومؤشرات

مرتبطة بالسياسة الوطنية للشباب وبالأهداف الإنمائية للألفية. ويساعد هذا الإطار الدول على المضي قدماً في تطوير التنمية الشبابية ذات النهج التشاركي الذي يسعى إلى إدماج السياسة الشبابية بالخطط الوطنية والقطاعية.

القائمة المرجعية للرصد والتقييم عند التنفيذ

رصد المبادرات أثناء عملية التنفيذ

- هل تمّ دمج الرصد والمراجعة منذ بدء التخطيط لعملية التنفيذ؟
- هل تتماشى أنشطة الرصد والمراجعة مع نطاق العملية وتعقيداتها؟
- هل تستخدم ترتيبات الرصد ومراجعة الموارد المتاحة بشكل واقعي؟
- هل تضمن الترتيبات القائمة جودة وتماسك عملية الرصد؟
- هل تساعد الترتيبات على ربط الرصد بمخاطر التنفيذ الحرجة؟
- هل تتماشى ترتيبات الرصد والمراجعة مع المتطلبات الخارجية؟

مراجعة التقدم المحرز والشروع في الإجراءات التصحيحية

- هل يدعم نظام إدارة المعلومات توفير البيانات الآنية؟ وإذا كان الجواب سلبيّاً، ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة هذا الوضع؟
- هل وضعت إستراتيجية نقل وتبادل المعلومات للتعامل بشكل فعّال مع علامات الإنذار لبيانات الأداء؟
- هل يوجد نظام تتبع منهجي ومتكامل؟

اعتبارات لجميع قطاعات الحكومة المعنية

- هل يوجد فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات المختلفة والمتعلقة بتقديم التقارير؟ وهل وُثّق هذا التفاهم؟
- هل هناك توافق وانسجام بين البيانات الوزارية من مختلف القطاعات المعنية؟ وإذا كان الجواب سلبيّاً، ما هي الحاجة الماسة لإصدار تقارير مرحلية منسجمة وذات مغزى؟

تقييم نوعية العملية بعد إنتهاء التنفيذ

- هل أهمية التقييم مفهومة من قبل جميع أصحاب الشأن؟ وهل انعكس هذا الفهم والأهمية في خطة عمل التنفيذ؟
- هل الترتيبات القائمة تدعم عملية جمع البيانات لتساهم في تقييم فعال؟ وما هي الضمانات بأنّ هذه البيانات دقيقة ومتّسقة على حد سواء؟
- كيف سيتم استخدام نتائج التقييم والتحليل في أخذ القرارات وفي عمليات التخطيط والتنفيذ المستقبلية؟

مخطط جلسة الختام

الأهداف التفصيلية للجلسة

في نهاية الجلسة سيتمكن كل مشارك من:

- تقييم ورشة العمل
- التعرف على مكونات خطة العمل

المدة الزمنية للجلسة

14.00 - 15.00: ساعة واحدة

عدد المشاركين

20 مشاركاً

سير العمل في الجلسة

1. المرحلة الأولى (10 دقائق)

تطبيق الإختبار اللاحق

2. المرحلة الثانية (10 دقائق)

توزيع وتعبئة إستمارة التقييم النهائي لورشة العمل من قبل المشاركين.

3. المرحلة الثالثة (10 دقائق)

نقاش عام مع المشاركين حول التقييم العام لورشة العمل

4. المرحلة الرابعة (20 دقيقة)

نقاش عام: وضع تصوّر مع المشاركين حول خطط وخطوات المتابعة ما بعد ورشة العمل

5. المرحلة الخامسة (10 دقائق)

توزيع شهادات المشاركة

المعدات الضرورية

إستمارات الإختبار اللاحق، إستمارات تقييم ورشة العمل، شهادات المشاركة.

المرفقات

لائحة التمارين وأدوات التقييم والمهام لما بعد ورشة العمل

- تمرين التعارف
- تمرين في الحوكمة التشاركية ومشاركة الشباب
- تمرين في مراحل صنع السياسات العامة
- العوائق والصعوبات الخارجية والذاتية التي تواجه الشباب في مجال تعزيز مشاركتهم في الشأن العام
- تمرين في تحديد الأجهزة الحكومية والتشريعية والقضائية وأهم أدوارها وطرق عملها
- تمرين بناء الثقة بين القيادات الشبابية والفرقاء المعنيين
- تمرين لعب أدوار بين القيادات الشبابية والجهات الحكومية
- تمرين في تحديد الأطر والآليات التي تشجع وتدعم التجمعات الشبابية الأكثر تهميشاً
- تمرين في تحديد المعارف والمهارات والمواقف/ الاتجاهات التي يجب أن تتوفر لدى الشباب
- تمرين في بلورة مؤشرات لقياس مدى التقدم المُحْرَز في مجال تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام
- تمرين في تحديد الأدوات والوسائل التي يمكن استخدامها لقياس مدى التقدم المُحْرَز في مجال تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام
- نموذج إعداد قصة نجاح حول مشاركة الشباب في الشأن العام وفي اتخاذ القرار

أدوات التقييم

- الاختبار المسبق والاختبار اللاحق
- استمارة التقييم الفوري
- استمارة تقييم شاملة

نموذج قصة نجاح حول مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار

العنوان	التفاصيل
1.اسم المشروع/المبادرة	• ذكر اسم أو عنوان المشروع أو المبادرة
2.المنطقة الجغرافية	• ذكر التغطية الجغرافية للمشروع (المستوى المحلي، المناطقي، الوطني، العربي) • ما هي الدولة التي تم تنفيذ المشروع فيها؟ • اذا لم ينفذ المشروع على المستوى الوطني، ما هي المناطق او المحافظات التي تمت تغطيتها؟
3.خلفية المشروع	• وصف المشروع ومبرراته. • ما هي المشكلة التي يسعى المشروع إلى التصدّي لها؟ ما هو الواقع الذي يسعى الى تغييره؟
4.الفئة المستهدفة	• من هي الفئة المستهدفة؟ • ما هي مواصفاتها (مثلا الشباب بين عمر 20-24 سنة، الشباب العاطل عن العمل في منطقة معينة)
5.الأهداف والنتائج المتوقعة	• ما هي غاية المشروع؟ ما هي أهداف المشروع أو النتائج المتوقعة؟
6.مدة وتاريخ تنفيذ المشروع	• ما هي مدة المشروع؟ متى بدأ التنفيذ ومتى انتهى؟ • هل تم تمديد مدة المشروع؟ لماذا؟
7.الفرقاء المعنيون	• من هم الفرقاء المعنيون بالمشروع؟ هل شاركوا في التخطيط والتنفيذ؟ • هل بُنيت شراكة فيما بينهم؟
8.الانشطة التي نفذت	• ما هي الأنشطة التي تم تنفيذها؟ • ما هي الأنشطة التي كان مخطط لها ولم تُنفذ ولماذا؟
9.النتائج المحققة	• ما هي النتائج التي تم تحقيقها؟ ما هي مخرجات المشروع؟
10.مؤشرات النجاح	• ما هي المؤشرات التي تم استخدامها في قياس نجاح تحقيق غاية المشروع ونتائجه المتوقعة؟ كيف تم قياس هذه المؤشرات؟ • هل تم توثيق مدى تحقيق هذه النتائج؟
11.عناصر النجاح	• ما هي عناصر نجاح المشروع؟ مثلا: أفكار مبدعة ومبتكرة، التزام صانعي القرار، اعتماد منهجية تشاركية، مهارات وقدرات فريق العمل والتزامهم، توفر الموارد البشرية والمادية، التوقيت، بناء الشراكات والتحالفات، إلخ.
12.مرجعية المشروع	• ما هو اسم وعنوان الشخص المسؤول الذي يمكن أن يعطي المعلومات عن المشروع؟ • هل هناك صفحة للمشروع على الانترنت؟ • هل هناك تقارير عن المشروع متوفرة للعموم؟ هل تم تقييم المشروع؟ هل هناك تقرير عن نتائج التقييم؟

لائحة المراجع

1. الأمم المتحدة (الاسكوا). (نيسان / 2013). «تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية».

2. الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (2012). دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي. دراسة حالة حول: الشبكة الوطنية من أجل حق الحصول على المعلومات. الأمم المتحدة.

3. الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، (2012). دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي. دراسة حالة – مرصد الآداء النيابي اللبناني. الأمم المتحدة.

4. الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، (2012). دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي. مشاركة مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية. الأمم المتحدة.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر. (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2016) http://www.arab-hdr.org.

6. الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (2013). السياسة الوطنية للشباب. دليل مرجعي: الرصد والتقييم. الأمم المتحدة.

7. الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، (2013). السياسة الوطنية للشباب. مبادئ ارشادية: رصد وتقييم أداء ونتائج وآثار السياسة. الخطوات المطلوبة لوضع وقياس نجاحات السياسات والبرامج الشبابية للعمالة. القائمة المرجعية للرصد والتقييم عند التنفيذ. الأمم المتحدة.

8. Regional Analysis on Youth in Arab Countries, Desk review report, AUB.

ورشة تدريبية حول «تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»

اختبار مسبق مع الأجوبة

الاسم: .....

الرجاء الاجابة على الاسئلة الواردة ادناه:

1. تهدف الحوكمة التشاركية الى تعزيز قوة وتأثير المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات الحكم

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

2. بلديات الظل ومجالس محافظات الظل هي من الآليات المستخدمة في تعزيز الحوكمة التشاركية.

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

3. تشكل الموارد المالية وفرص الحصول على تعليم عالي الجودة العائق الأساسي الذي يمنع مشاركة الشباب في الشأن العام

أوافق ☐ لا أوافق X لا أدري ☐

4. تتضمن مراحل السياسة العامة: بلورة الاقتراح والاعتماد والتنفيذ فقط

أوافق ☐ لا أوافق X لا أدري ☐

5. جمع المعلومات وتكوين الملفات حول قضايا معينة تعتبر أحد أركان عملية التأثير في السياسات العامة

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

6. التهميش هو عدم إعطاء الأهمية والفرصة للمشاركة لشخص أو مجموعة أشخاص أو فئة من فئات المجتمع كما أن التهميش والاقصاء هما وَجهَين لعملة واحدة

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

7. أهم الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع هي: ذوو الاحتياجات الخاصة، المسنون، الأمِّيُّون، العاطلون عن العمل

أوافق ☐ لا أوافق X لا أدري ☐

8. تختلف السلطات في كل بلد بحسب نظام الحكم في هذا البلد (ملكي، جمهوري، رئاسي الخ)

أوافق ☐ لا أوافق X لا أدري ☐

9. بناء الثقة بين القيادات الشبابية وصانعي القرار يعتبر المدخل الأساس إلى تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام.

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

10. تعتبر مهارات التخطيط والمناصرة والتواصل وبناء التحالفات والقيادة من أساسيات مشاركة الشباب في الشأن العام

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

11. المؤشرات هي أدوات لقياس مدى نجاح تحقيق النتائج، وكذلك نجاح الأهداف والغاية أيضاً.

أوافق X لا أوافق ☐ لا أدري ☐

12. لا يمكن وضع الخطط المستقبلية الرامية إلى تحسين مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار في غياب قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة.

أوافق ☐ لا أوافق X لا أدري ☐

ورشة تدريبية حول «تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»

اختبار مسبق / لاحق

الاسم: .....

الرجاء الاجابة على الاسئلة الواردة ادناه:

1. تهدف الحوكمة التشاركية الى تعزيز قوة وتأثير المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات الحكم

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

2. بلديات الظل ومجالس محافظات الظل هي من الآليات المستخدمة في تعزيز الحوكمة التشاركية.

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

3. تشكل الموارد المالية وفرص الحصول على تعليم عالي الجودة العائق الأساسي الذي يمنع مشاركة الشباب في الشأن العام

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

4. تتضمن مراحل السياسة العامة: بلورة الاقتراح والاعتماد والتنفيذ فقط

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

5. جمع المعلومات وتكوين الملفات حول قضايا معينة تعتبر أحد أركان عملية التأثير في السياسات العامة

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

6. التهميش هو عدم إعطاء الأهمية والفرصة للمشاركة لشخص أو مجموعة أشخاص أو فئة من فئات المجتمع كما أن التهميش والاقصاء هما وَجهَين لعملة واحدة

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

7. أهم الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع هي: ذوو الاحتياجات الخاصة، المسنون، الأمِّيُّون، العاطلون عن العمل

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

8. تختلف السلطات في كل بلد بحسب نظام الحكم في هذا البلد (ملكي، جمهوري، رئاسي الخ)

☐ أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري

9. بناء الثقة بين القيادات الشبابية وصانعي القرار يعتبر المدخل الأساس إلى تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام.

أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري ☐

10. تعتبر مهارات التخطيط والمناصرة والتواصل وبناء التحالفات والقيادة من أساسيات مشاركة الشباب في الشأن العام

أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري ☐

11. المؤشرات هي أدوات لقياس مدى نجاح تحقيق النتائج، وكذلك نجاح الأهداف والغاية أيضاً.

أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري ☐

12. لا يمكن وضع الخطط المستقبلية الرامية إلى تحسين مشاركة الشباب في الشأن العام وفي صنع القرار في غياب قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة.

أوافق ☐ لا أوافق ☐ لا أدري ☐

استمـــارة تقييـــم ورشة العمل التدريبية حول «تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»

أهداف ورشة العمل:

1. **الهدف الأول:** إتاحة الخبرات والمعارف الفنية، والمهارات والقدرات المطلوبة للتأثير في عملية صنع القرار، من خلال اعتماد آليات قائمة على مبدأ المشاركة؛
2. **الهدف الثاني:** تعزيز معرفة الشباب بآليات عمل أجهزة الحكم والتعرف إلى الآليات الدستورية ذات الصلة بالشباب والكفيلة بتلبية احتياجاتهم وصَون حقوقهم؛
3. **الهدف الثالث:** تبادل الخبرات بين ممثلي المؤسسات الشبابية والمنظمات المدنية المعنية بالشباب والهيئات الحكومية بشأن وظائفها المتغيرة وأولويات عملها وأساليب تدخلها ورؤيتها المستقبلية، وبشأن سبل تفعيل الشراكة في السياسات العامة.

1. كيف تقيمون عموماً نوعية ورشة العمل الخاصة بتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار؟

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

2. ماذا كانت توقعاتكم من ورشة العمل؟

.....

.....

.....

3. هل تحققت توقعاتكم؟

1	2	3	4	5
الى ادنى حد	الى حد قليل	الى حد ما	الى حد كبير	الى أقصى حد

4. ما هو تقييمكم لجدوى ورشة العمل من الجوانب التالية:

أ. أهمية الموضوع بالنسبة لعملكم/مجال خبرتكم

1	2	3	4	5
غير هام بتاتاً	غير هام	متوسط الأهمية	هام	هام جداً

ب. أهمية المعلومات والمهارات المكتسبة التي تساعدكم في عملكم مستقبلاً

1	2	3	4	5
غير هامة بتاتاً	غير هامة	متوسطة الأهمية	هامة	هامة جداً

ج. إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع المشاركين الآخرين في ورشة العمل

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

د. إتاحة الفرصة لإقامة علاقات عمل جديدة ومفيدة

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

هـ. مدى الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب فيما بين المشاركين

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

5. كيف تقيمون جدوى ورشة العمل من الجوانب التالية:

أ. مدى وضوح العروض المقدمة

1	2	3	4	5
سيئ جداً	سيء	متوسط	جيد	جيد جداً

ب. نوعية المادة المكتوبة التي وزعها المنظمون

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

ج. الترتيبات التنظيمية لورشة العمل قبل وأثناء الجلسات

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

د. الأسلوب التدريبي وتيسير الجلسات

1	2	3	4	5
سيئة جداً	سيئة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً

6. مدة ورشة العمل، كان ينبغي أن تكون:

أقصر ☐ كما هي ☐ أطول ☐

إذا كانت الإجابة بأن تكون مدة ورشة العمل أطول أو أقصر، ما هي بالتحديد الجلسة أو الجلسات التي كان ينبغي تقصيرها أو إطالتها في ورشة العمل

.....

.....

.....

7. هل سيكون بمقدوركم الاستفادة من المعلومات المكتسبة من ورشة العمل في عملكم/أو تقديم هذه المعلومات الى اختصاصيين آخرين ضمن بلدكم أو مجتمعكم؟

☐ كلا ☐ إلى حد ما ☐ نعم

8. هل توصون اختصاصيين آخرين من بلدكم/أو مهنتكم بحضور ورشات عمل مماثلة، إذا تم تنظيمها في المستقبل؟

☐ كلا ☐ إلى حد ما ☐ نعم

9. هل شاركتم في أنشطة عن نفس الموضوع لدى منظمات أخرى؟

☐ كلا ☐ نعم

إذا كانت الإجابة نعم:

فما هو النشاط؟

.....

ما هي المنظمة؟

.....

مكان وتاريخ تنفيذ النشاط

.....

10. هل تريدون أنشطة متابعة لورشة العمل هذه؟

☐ كلا ☐ نعم

إذا كانت الإجابة «نعم» فالرجاء تحديد نوع النشاط

.....

.....

.....

11. هل لديكم أية اقتراحات لتحسين وتطوير ورشات عمل مماثلة في المستقبل؟

.....

.....

.....

12. هل لديكم أية ملاحظات / تعليقات / أسئلة للإسكوا بشأن ورشة العمل؟

.....

.....

.....

نشكركم على تزويدنا بهذه المعلومات،
كما نشكر حسن تعاونكم معنا!

تزداد الحاجة إلى مضافرة الجهود في سبيل زيادة المعرفة بقضايا الشباب والشابات وأولوياتهم، وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام وفي عملية تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات وخطط تستجيب لآمالهم وتطلعاتهم. في ضوء هذه الحاجة الملحّة، قامت الاسكوا، معتمدةً على تجاربها في مجال تمكين الشباب في المنطقة العربية وعلى بحوثها ومشاريعها التنموية في مجال التنمية بالمشاركة والعدالة الاجتماعية، بإعداد **منهج تدريبي حول «تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار»**.

ويقدّم هذا الدليل مجموعة من النماذج العملية، والمهارات، والأدوات المعرفية الضرورية لتعزيز المشاركة الفاعلة للشباب في صنع القرار باعتماد منهج تشاركي قائم على بناء الثقة والحوار والتوافق بين فئة الشباب وصانعي القرار والأطراف المعنية. ويعتمد هذا المنهج التدريبي على أدوات عمل تدريبية بالإضافة الى مراجع وتجارب إقليمية يمكن الاستفادة منها في الدول العربية، لا سيما في إطار اكتساب المعرفة والمهارات الكفيلة بتعزيز مشاركة الشباب والشابات في عملية صنع القرار، والانخراط في مسار رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات العامة ذات الصلة.

17-00686